





صعود الإسلام السياسي في تركيا

أنجيل راباسا وإف ستيفن لارابي

ترجمة

إبراهيم عوض

nama-center.com

صعود الإسلام السياسي
في تركيـــا



ترجمـــــات (٥)

صعود الإسلام السياسي في تركيا

أنجيل راباسا وإف ستيفـن لارابـي

ترجمة

إبراهيم عـوض



صعود الإسلام السياسي في تركيا
أنجيل راباسا وإف/ ستيفن لارابي (مؤلفان)
إبراهيم عوض(مترجم)/ أحمد العزبي (مراجع)

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٥م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نمـــاء».



بيروت – لبنـــان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

المملكة العربية السعودية – الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١٤٧٠٩١٨٩
ص.ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
صعود الإسلام السياسي في تركيا، أنجيل راباسا وإف - ستيفن لارابي (مؤلفان) /
إبراهيم عوض(مترجم)/ أحمد العزبي (مراجع)
١٩٢ ص، (ترجمات؛ ٥)
ببيلوغرافيا ص ١٧٩ – ١٩٢
١. علوم سياسية. ٢. الإسلام السياسي. ٣. تركيا. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-831-7



هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب:
The rise of political Islam in Turkey
By Angel Rabasa and F. Stephen Larabee

وتنشر بالاتفاق مع أصحاب الحقوق:

وأصحاب حقوق الترجمة العربية:



المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المشاركون في الكتاب

أنجيل راباسا؛ نال درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة هارفرد. وعمل في وزارتي الخارجيّة والدفاع الأمريكيّتين قبل التحاقه بمؤسسة راند، ليُصبح أحد الباحثين الرئيسيين بها. وقد كتب بتوسُّع عن التطرُّف والإرهاب وحركات التمرُّد «الإسلامية». وهو الباحث الرئيس في عدّة دراسات أصدرتها مؤسسة راند؛ منها: «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر؛ ٢٠٠٤»، وجزئي الدراسة المحوريّة: «ما بعد تنظيم القاعدة؛ ٢٠٠٦»، و«صعود الإسلام السياسي في تركيا؛ ٢٠٠٨»، وصولًا إلى «الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا؛ ٢٠٠٩»، و«دمج الإسلاميين المتطرفين في محور الاعتدال؛ ٢٠٠٩». وقد أنهى مؤخرًا دراسته لأنماط الإرهاب والراديكاليّة الإسلاميّة في أوروبا، ومتفرّغ الآن لمشروع بحثي عن «تدجين الإسلاميين المتطرّفين».

إف. ستيفن لارابي؛ نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، ودَرَّسَ في عدّة جامعات أمريكيّة مرموقة.

وقد شغل منصب نائب رئيس معهد الشرق والغرب، ومدير وحدة الدراسات فيه؛ من ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩. كما كان أحد موظفي مجلس الأمن القومي الأمريكي التابع للبيت الأبيض؛ كخبير في شئون أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفيتي، خصوصًا العلاقات السياسية والعسكرية بين الكتلتين الشرقيّة والغربيّة. وله عدّة كتب في عين الموضوعات، بالاشتراك مع آخرين. وهو يشغل حاليًا منصب رئيس وحدة دراسات الأمن الأوروبي في مؤسسة راند، ويكتُب عن العلاقات التركيّة الأمريكيّة، خصوصًا الشراكة الاستراتيجية والتعاون الأمني، ودعم التحوّل الديمقراطي في دول ما يُسمّى بـ «الربيع العربي».

إبراهيم عوض؛ أكاديمي وكاتب ومترجم مصري. نال درجة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة أكسفورد. له عشرات الكتب تأليفًا وترجمة من اللغتين الإنكليزية والفرنسيّة. مُحاضِرٌ في النقد الأدبي والدراسات الإسلاميّة، وأستاذ اللغة العربيّة وآدابها بجامعة عين شمس.

أحمد العزبي؛ أكاديمي ومترجم مصري. نال درجتي الماجستير والدكتوراة في اللغويات من قسم اللغة الإنكليزية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، حيث يشغل حاليًا درجة أستاذ اللغويات المساعد. له بحوث في ترجمة القرآن الكريم والأدب العربي. وهو يُدرِّس اللغويات والنحو المقارن بجامعات الأزهر وعين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

توطئة

تركيا بلد أكثر سكانه من المسلمين، وهي دولة ديمقراطيّة علمانيّة أيضًا، وعضو في حلف شمال الأطلنطي (الناتو Nato)، ومرشّح لعضويّة الاتحاد الأوروبي، وحليف قديم للولايات المتحدة الأمريكيّة، ومضيف قاعدة إنجرليك الجويّة؛ كمركز رئيس لعمليّات الدعم اللوجيستي في أفغانستان والعراق. لهذا؛ تعتبر تركيا دولة محوريّة للمصالح الأمنيّة للولايات المتحدة والغرب في منطقة خطيرة وغير مستقرّة، حيث يتقاطع الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. ولا تنبع أهمية تركيا من موقعها الجيوسياسي فقط؛ لكن من النموذج الذي تمثّله في تعايُش الإسلام مع الديمقراطيّة العلمانيّة، والعولمة، والحداثة. وبالطبع، فإن التجربة التركيّة مع حكم حزب ذي جذور إسلاميّة، حزب العدالة والتنميّة (AKP)؛ في إطار أيديولوجيّة علمانيّة صارمة قد ولّد الجدل حول الحدود الفاصلة بين العلمانية والدين في المجال العام، وهي التوتُّرات التي بلغت ذروتها خلال عمليّة اختيار رئيس الجمهوريّة الجديد

والتي أدت جنبًا إلى جنب لانتخابات برلمانيّة وتجدد ولاية الحزب في يوليو ٢٠٠٧م.

يتناول هذا البحث المشهد السياسي ـ الديني في تركيا، والعلاقة بين الدولة والدين، وتُقَيِّم الدراسة مدى تغيُّر التوازُن بين القوى العلمانية والدينيّة ـ النخبة الكمالية والفئات الاجتماعيّة الجديدة الصاعدة ـ خلال العقد الماضي؛ خصوصًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢م.

وتُقيّم الدراسة أيضًا التحديات والفرص الجديدة لسياسات الولايات المتحدة في البيئة السياسيّة التركيّة المتغيّرة، وتعيّن إجراءات محددة لتشرع في اتخاذها الولايات المتحدة لتعظيم مصالحها في تركيا مستقرّة وديمقراطية وصديقة، وبشكل أكبر؛ لترويج التأويلات الليبرالية للإسلام، وتلك التي تتبنى رؤية تعدُّديّة.

ملخص

كبلد ذي أغلبية مسلمة، وباعتبارها دولة ديمقراطية علمانية أيضًا، وعضو في حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وحليف قديم للولايات المتحدة؛ فإن تركيا دولة محوريّة في الاستراتيجيّة الأمريكيّة لتشكيل البيئة الأمنيّة للشرق الأوسط. كذلك؛ فإن تركيا تمثل حالة اختبار مُفتاحيّة لدور الإسلام في السياسة، وتأثيره على السياسات الخارجية. فحتى وقت قريب؛ كانت الأحزاب الإسلامية حركة هامشيّة إلى حدّ كبير. إلا أن فوز حزب العدالة والتنمية بآخر دورتين للانتخابات البرلمانية التركية يُظهر القوّة المتنامية للحركة السياسية ذات الجذور الإسلامية.

وبرغم ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية لا يُعَرِّف نفسه باعتبارِه حزبًا إسلاميًّا، ولا يُترجم فوزه الانتخابي تأييدًا شعبيًّا لأجندة أيديولوجيّة إسلاميّة. صحيح أن الحزب حقق فوزًا ساحقًا في انتخابات يوليو ٢٠٠٧م، إلا أنه ما زال يواجه تحديات حقيقيّة؛ تشمل احتمال إغلاقه وحظر نشاطه.

وعلى الرغم من الجذور الأيديولوجيّة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية؛ إلا أنه مختلف جذريًا عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية ـ حزب السلامة الوطني، وحزب الرفاه وحزب الفضيلة ـ من حيث الأيديولوجيا، والأهداف السياسية، وبرنامجه الاقتصادي الرأسمالي، وجاذبيّته لقطاع أكبر من الناخبين.

وبغضّ النظر عن أصولها؛ فإن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تتبع أجندة أيديولوجية إسلامية بشكل صريح (برغم النقّاد الذين يتهمونها ببثّ الإسلاميين في البيروقراطيّة المدنيّة والتغاضي عن الأسلمة على المستوى المحلي).

لقد أعطت حكومة حزب العدالة والتنمية الأولوية للسعي لنيل تركيا عضويّة الاتحاد الأوروبي، ونُشدان الاستقرار الاقتصادي، وإصلاح النظام القانوني فيما يتعلّق بالقضايا الخلافيّة ذات الطابع الرمزي؛ مثل الجدل حول الحجاب الإسلامي. ويتخوّف العلمانيوّن، برغم ذلك؛ من «زحف الأسلمة».

بدائل المستقبل السياسي:

إن التحول الكبير الذي أفرزته التطورات في تركيا عقب بروز حزب العدالة والتنمية في تركيا، وتأثيره على التنمية السياسية والتوجه السياسي، أثار جدلًا كبيرًا خاصة في ظل المستقبل التركي غير واضح المعالم.

وقد مثلت انتخابات ٢٠٠٧م وما نتج عنها من فوز حزب العدالة والتنمية، وانتخاب عبد الله جول رئيسًا نقطة تحول هامة

في المشهد التركي الذي كان يهيمن عليه قبل غول رئيسًا علمانيًّا.

ومن ناحية أخرى فإن مستقبل الحزب «العدالة والتنمية» غير محدد وغير معروف حيث أن المخالفات التي وضحتها المحكمة الدستورية ٢٠٠٨م لحزب العدالة والتنمية أثار الجدل حول إمكانية إغلاق الحزب حفاظًا على مبادئ العلمانية.

كما أن هناك سيناريوهات متعددة في العقد القادم لتركيا حيث أن لدينا أربعة احتمالات مختلفة لمستقبل تركيا (بعض هذه الاحتمالات/السيناريوهات متشابهة) إلا أنها بوجه عام لها أهمية كبيرة وتستحق الاهتمام والتحليل.

السيناريو الأول: تبني حزب العدالة والتنمية النموذج الوسطي «مبادئ الاتحاد الأوروبي»:

طبقًا لهذا السيناريو، فإن حزب العدالة والتنمية سوف يؤسس قوته على أسس وسطية، ولا يسمح للاعتبارات الدينية أن تؤثر على السياسة الخارجية. من ناحية أخرى؛ تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى تقليل القيود على الأقليات الدينية.

وعلى الجانب الآخر هناك اتجاه يرفض هذا السيناريو ويرى أن هناك العديد من القواعد الدينية والضوابط الإسلامية يحاول الحزب فرضها، إضافة إلى السماح للهوية الإسلامية بالظهور بشكل أكبر، إلا أنه في الواقع لا يوجد تشريعات إسلامية واضحة، وفي الوقت نفسه هناك جهود من قِبل حزب العدالة والتنمية لتقليص الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

كما أن هذا السيناريو كان أقرب إلى الواقع حتى ٢٠٠٨م إلا أن احتمالات إغلاق الحزب جعلت كل شيء يبدو مرتبكًا.

إلا أن أعضاء حزب العدالة والتنمية الحاليين لا يريدون إغلاق الحزب ويسعون إلى استمراره، ومن ثَمَّ قام الأعضاء والمناصرون للحزب بتأسيس تنظيمات لاستمرار مسيرة الحزب (في حالة إغلاقه)، والبعض الآخر من أعضاء الحزب يريد بث القيم الإسلامية إلى المجال العام، إلا أنه على الرغم من ذلك، ظلت القيود الهيكلية على مساعي حزب العدالة والتنمية نحو توسيع دور الإسلام في المجال العام؛ لأن مبادئ المؤسسة الكمالية ظل لها دور فعَّال.

والجدير بالذكر أن أي حكومة تسعى وتعمل على تزايد دور الدين في السياسة فإن ذلك قد يؤدي إلى التوتر السياسي، ويتطور الأمر إلى التدخل من قِبَل المؤسسة العسكرية، بالتالي هناك قيود على مساعي العدالة والتنمية من جانب العلمانيين والعسكريين.

وفي السياق نفسه، يرى هذا السيناريو أن القوى الإسلامية تمثل وسطية ومرونة الإسلام، والتيارات شديدة التدين مثل السلفية يكن لها تأثير كبير على السكان الأتراك.

كما أنه اتضح من أحد استطلاعات الرأي أن الأتراك أقل تقبلًا «للدولة الإسلامية»، حيث أن الأغلبية التركية؛ بما في ذلك المتدينين؛ يميلون إلى علمانية الدولة. ومن ناحية أخرى فإن «الاحتذاء بالغرب» من أهم ودوافع وسطية الإسلام في تركيا.

السيناريو الثاني: زحف الأسلمة:

طبقا لهذا السيناريو فإن حكومة العدالة والتنمية سوف تتبنى أجندة إسلامية «الشكل الحاد للسيطرة الإسلامية»، حيث إنه في حال استمرار سلطة العدالة والتنمية فإنه سيتم السيطرة الكاملة للدولة الدينية على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إضافة إلى أن حزب العدالة والتنمية سيصبح قادرًا على اختيار الإداريين والقضاة ورؤساء الجامعات، إضافة إلى التأثير على المؤسسة العسكرية.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، فإن حزب العدالة والتنمية سيكون له روابط أقوى بالعالم الإسلامي؛ خاصة إيران وسوريا؛ في مواجهة أوروبا ردًا على عدم قبولها في الاتحاد الأوروبي، حيث أنه طبقًا لهذا التحليل فإن تركيا سوف تعمل على استبدال علاقتها بالعالم الإسلامي بعلاقتها بالاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أن «الزحف الإسلامي» أكثر السيناريوهات المقلقة للعلمانيين، وأكثر ما يقلقهم هو خوفهم من وجود أجندة إسلامية خفية لحزب العدالة والتنمية تسعى إلى أسلمة المجتمع التركي.

وهذا السيناريو يبدو مستبعدًا للأسباب التالية:

١ ـ أن «الزحف الإسلامي» للحزب سوف يؤدي إلى الانقسام السياسي، الأمر الذي يعزز من احتمالية التدخل العسكري.

٢ ـ معظم الأتراك يؤيدون الدولة العلمانية أكثر من تأييدهم للدولة القائمة على الشريعة.

٣ ـ أن السعي إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي يُعد عاملًا أساسيًّا في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، وعلى الرغم من المعوقات لدخول الاتحاد الأوروبي، إلا أن حلم العضوية ما زال يراود أكثر من نصف سكان تركيا.

السيناريو الثالث: الإغلاق القضائي لحزب العدالة والتنمية:

طبقًا لهذا السيناريو، فالمحكمة الدستورية سوف تُغلق حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى العديد من الأزمات، خاصة بعد أن اتضح تأثير الحزب في انتخابات ٢٠٠٧م. إضافة إلى أن حزب العدالة والتنمية يتمتع بتأييد خارجي كبير من بعض الدول.

والجدير بالذكر أنه طبقًا لهذا السيناريو المتعلق بالإغلاق القضائي للحزب، فإنه هناك احتمالين في حالة إغلاق الحزب:

- **الاحتمال الأول**: أن يتغير اسم الحزب كما حدث لحزب الرفاه بعد حظره.

- **الاحتمال الثاني**: أن يُغلق الحزب بشكل نهائي، وهذا سوف يؤدي إلى خلق العديد من المشكلات تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الرابع: التدخل العسكري:

السيناريو الرابع يقوم على احتمالية التوتر في المجتمع،

الأمر الذي سوف يؤدي إلى التدخل العسكري. وفي السياق نفسه، هناك احتمالان أساسيين للتدخل العسكري:

• **الاحتمال الأول**: «الانقلاب الناعم» حيث تقوم المؤسسة العسكرية بالضغط على حزب العدالة والتنمية مما يجبره على التنحي.

• **الاحتمال الثاني**: «التدخل العسكري المباشر»؛ أي: إجبار حكومة العدالة والتنمية على الرحيل.

الجدير بالذكر أن احتمالية التدخل العسكري المباشر أمر غير مستبعد، خاصة إذا عمل العدالة والتنمية على الدفع بأجندة إسلامية بشكل واضح، حيث أن من المستبعد أن تقوم المؤسسة العسكرية بالاضطرار للتدخل المباشر إذا نفذت كل الطرق لحماية الضوابط بين الدين والدولة.

رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية:

- إن شرح الدور الإسلامي في تركيا يؤدي إلى نتائج متعددة وردود أفعال متعددة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الولايات المتحدة تأخذ في اعتبارها طبيعة الإسلام في تركيا، ودوره في الحياة السياسية في تركيا، مع الأخذ في الاعتبار دور تركيا المحوري على مدار التاريخ، خاصة في ظل إمبراطورية الدولة العثمانية.

كما أن اهتمام الولايات المتحدة بتركيا ينبع من أهمية تركيا، إضافة إلى أن أهم ما يميز تركيا عن الدول الإسلامية

الأخرى في الشرق الأوسط هي «الوسطية» والاتجاه نحو الحداثة وتجنب العنف؛ بمعنى: أن تركيا تمثل نموذجًا لدولة «الحداثة» في الشرق الأوسط، فهي تجمع بين الإسلام والديمقراطية وقدرة الحزب ذي الجذور الإسلامية على التعامل مع الخلفية العلمانية.

وفي السياق نفسه نجح النموذج التركي القائم على الديمقراطية واحترام الحدود بين الدين والدولة الأمر الذي أدى إلى كسر قاعدة «عدم صلاحية الإسلام مع الديمقراطية العلمانية الحديثة».

وعلى الجانب الآخر، تخشى الولايات المتحدة من فشل التجربة التركية؛ لأنها سوف تؤدي إلى انقسام علماني - إسلامي كبير نتيجة إلى الاستقطاب الكبير بين الإسلام والعلمانية. إضافة إلى ذلك فإن فشل التجربة سوف يؤدي إلى تقلص التيار الوسطي القادر على احتواء انتشار التيار المتطرف في الإسلام.

وبالتالي؛ فإن التعايش بين الإسلام والديمقراطية العلمانية يُعد أمرًا هامًّا ذي قيمة حقيقية في ظل وجود صراع أيديولوجي بين التيار المتطرف والتيار المعتدل.

وبناءً على ذلك، لا بد أن تشجع تركيا المؤسسات والجماعات في الدول الإسلامية الأخرى على تبني الوسطية ونشر التفسيرات المعتدلة للإسلام. وفي ظل التطورات في تركيا، لا بد لصانع القرار الأمريكي أن يكون حذرًا على الرغم من تصدير تركيا على أنها نموذجًا يُحتذى به في الشرق الأوسط.

إلا أن هذا الأمر جعل العديد من الأتراك العلمانيين والعسكريين منزعجين من هذا الأمر لأنهم يرون أن تركيا لكي تكون نموذجًا في الشرق الأوسط سيبعدها عن روابطها الغربية، ومن ثَمَّ تقوم تركيا بالاقتراب سياسيًّا من دول الشرق الأوسط ومن ثم يهدد استمرار الإسلام السياسي في تركيا وتآكل المبادئ العلمانية على المدى البعيد.

الأمر الثاني الذي يهم الولايات المتحدة هو «المصادر التركية للتحولات السياسية»، حيث أن تصاعد قوة الإسلام السياسي في تركيا يُعد إلى حد كبير استجابة لعوامل داخلية، خاصة عمليات الدمقرطة والتحول السوسيو ـ اقتصادي للمجتمع التركي في العقود القليلة الماضية. والنتيجة الطبيعية لقوة الإسلام السياسي تقلص دور الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا والمنطقة، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة نحو التشجيع على خلق نخب جديدة ومتنوعة في تركيا.

أما الدافع الثالث فهو الاستعداد للتوتر السياسي بين الإسلاميين والعلمانيين إضافة إلى أن هذا التوتر كان جزءًا من الصراع على السلطة بين قطاع صاعد ونخبة علمانية؛ أي: بين الهامش والأساس، والجدير بالذكر أن الهامش كان له جذور عميقة في الدولة العثمانية.

أما الديمقراطية في المجتمع التركي فقد صعدت منذ منتصف ١٩٨٠م عندما فُتح الباب أمام مختلف القوى السياسية بما فيهم الإسلاميين لتنظيم أفكارهم والإعلان عنها.

وفيما يتعلق بالدافع الرابع للولايات المتحدة فيتصل بالتأييد السياسي (المحلي والإقليمي) لحزب العدالة والتنمية، حيث أن حزب العدالة والتنمية يتمتع بانتشار الشبكات الاقتصادية والاجتماعية المؤيدة له، إضافة إلى تمثيله للطبقات الفقيرة التي ترى أن السياسات التي يتبناها الحزب خدمة له.

إضافة إلى أن الإصلاحات السياسية والديمقراطية والسياسة السمحة تجاه الأقليات أمرًا يؤدي إلى تعزيز موقع الحزب على المستوى المحلي، إضافة إلى المستوى الإقليمي.

أما العامل الخامس فهو «العلاقة بالغرب»، حيث أن في العقد الخامس كان حزب العدالة والتنمية يتبنى أيديولوجية مغايرة قائمة على التخلي عن معاداة الغرب التي كان يتصف بها الإسلاميون سابقًا، حيث تبنى العدالة والتنمية خطابًا جديدًا قائمًا على تعزيز القيم الغربية.

واتضح هذا التحول في حرص العدالة والتنمية على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ويُعد هذا التحول خطوة هامة في السياسة التركية.

والجدير بالذكر أنه في الماضي تبنت «الدولة الكمالية» منهاجًا قائمًا على توثيق الروابط مع الغرب والسعي نحو تحقيق التكامل معه. وفي السنوات الأخيرة بدأ حزب العدالة والتنمية يضغط لتبني إصلاحات متماشية مع قيم ولوائح الاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أيضًا أن العسكريين أبدوا قلقهم من أن يؤدي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق المزيد من الديمقراطية إلى تقييد الدور الأساسي للعسكريين. ومن ناحية أخرى فإن احتمالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ما زالت ضعيفة وغير واضحة، حيث أنه على الرغم من أن «المفوضية الأوروبية» تؤيد الإصلاحات في تركيا وتدعم المفاوضات لانضمام تركيا، إلا أن المعارضة الأوروبية لانضمام تركيا قائمة على أسس ثقافية إضافة إلى الأسس السياسية.

وفيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من ذلك فإنه على الرغم من عدم عضوية الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي إلا أنها ترى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يدحض الحجة القائلة بأن الغرب ـ خاصة أوروبا ـ معادي للإسلام.

وعلى الجانب الآخر؛ ترى الولايات المتحدة أن رفض عضوية تركيا قد يكون له رد فعل عنيف تجاه الغرب، وهذا سوف يؤدي مرة أخرى إلى إضعاف روابط تركيا بالغرب.

أما الدافع السادس لاهتمام الولايات المتحدة بتركيا فهو السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط. تعتبر هذه المسألة من أكثر المسائل الحساسة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث أن تزايد المصالح التركية في الشرق الأوسط جعل أنقرة تخشى من استخدام القواعد الأمريكية على أرضها ضد دول الشرق الأوسط، وبالتالي تسعى الولايات المتحدة إلى البحث عن

بدائل عن قاعدة أنجرليك الجوية الأمريكية في تركيا.

وفيما يتعلق بالمسائل المباشرة بين الولايات المتحدة وتركيا، تمثل «الإبادة الجماعية للأرمن» سببًا للتوتر بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث عرض هذا الأمر على الكونجرس وفي ٢٠٠٧م أصدر الكونجرس قرار ١٠٦ يدين معاملة الأرمن، الأمر الذي هدد بوجود أزمة حقيقية بين الولايات المتحدة وتركيا.

إلا أنه تم إعادة تقييم القرار والنظر فيه مرة أخرى إضافة إلى العمل على أن لا تؤثر مسألة الأرمن على العلاقات بين البلدين. كما أن تركيا تنتظر من الولايات المتحدة العمل على التعامل بحزم مع الهجمات الإرهابية من جانب حزب العمل الكردستاني في تركيا، حيث ترى تركيا أن القضية الكردية وحزب العمل الكردستاني هو محك الاختبار والعامل الأساسي للعلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وتركيا، إضافة إلى أن استجابة الولايات المتحدة لهذه المسألة تُعد قضية جوهرية وأساسية سوف تؤثر على العلاقات الأمريكية ـ التركية على مدى عقد كامل.

ويمكن القول إن تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا تحتاج إلى اتباع الولايات المتحدة خطوات ملموسة للضغط على كردستان وإلزام الحكومة الإقليمية لكردستان على اتخاذ إجراءات صارمة ضد حزب العمل الكردستاني، ومطالبته بوقف الدعم السياسي واللوجستي له.

وفي الوقت نفسه لابد من اتباع برامج صارمة لمكافحة

الإرهاب، إضافة إلى تبني إصلاحات اقتصادية واجتماعية للأكراد للتخلص من هذا التوتر، حيث ترى تركيا أن قضية «حزب العمل الكردستاني» هي المحك الأساسي لاختبار العلاقات الأمنية التركية ـ الأمريكية، والكيفية التي تستجيب بها الولايات المتحدة لهذا الأمر.

ومن الأهمية الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية التصدي العسكري للإرهاب من قِبل بعض عناصر حزب العمل الكردستاني إلا أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أهم الوسائل لتقليص الخطر من الجانب التركي.



الفصل الأول

المدخل

السياسة والدين في تركيا:

بوصفها وطنًا ذا أغلبية مسلمة، ودولةً ديمقراطيةً علمانيةً، وعضوًا في حلف الناتو، وحليفًا قديمًا للولايات المتحدة، تمثل تركيا بلدًا محوريًا بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة لتشكيل بيئة آمنة في الشرق الأوسط. ومع ذلك ليست تركيا محصنة ضد التغييرات التي أصابت المشهد الديني ـ السياسي في العالم الإسلامي في العقود الأخيرة بما فيه من زيادة في التدين وحدة في التعبير السياسي للإسلام. ويقف وراء هذه الاتجاهات طائفة من العوامل منها بروز قطاع يعمل بالدين، وحزب سياسي مهيمن ذو أصول إسلامية، وجدال أكثر علانية حول الكمالية ومدى ملاءمتها للمجتمع التركي المعاصر، وأزمة سياسية حول اختيار رئيس جديد في ربيع ٢٠٠٧م وصَيْفه.

وتشكل تركيا المعاصرة حالة اختبار أساسية لدور الإسلام في مجال العمل السياسي وتأثيره على السياسة الخارجية. كما

تشكل أيضًا حالة متميزة، وربما فريدة، في عدَّة مجالات. فحزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردوغان، يمارس الحكم بوصفه حكومة أغلبية صلبة بعدما هزم جميع منافسيه في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م، ثم عزز وضعه بنتائج قوية في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٤م. لقد فاز الحزب فوزًا رائعًا بحصوله على ٤٦,٦ في المائة من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٧م رافعًا أصواته الانتخابية بنسبة ١٢٪ عما حصل عليه في ٢٠٠٢م، وإن كانت نسب توزيع المقاعد في البرلمان قد أدت إلى انخفاض عدد مقاعده من ٣٦٢ إلى ٣٤٠، وهو ما يقل عن الثلثين المطلوبين لتعديل الدستور[١].

وحتى قبل انتصار حزب الحرية والتنمية عام ٢٠٠٢م في الانتخابات العامة كان هناك عنصر ديني قوي في السياسة التركية. وكان حزبا يمين الوسط المسيطران في ثمانينات وتسعينات القرن البائد، وهما حزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم، يضمان دائمًا أجنحة محافظة اجتماعيًا لها اعتبارها. وقد أسس نجم الدين أربكان سلسلة من الأحزاب الإسلامية على مدار الثلاثين عامًا المنصرمة، وكان ذا تأثير قوي كنائب لرئيس الوزراء في سبعينات القرن الماضي، ولمدى قصير كرئيس للوزراء في تسعيناته. وقبل

---

(١) حدد النظام الانتخابي التركي نسبة ١٠٪ كحد أدنى لدخول أي حزبٍ للبرلمان. وفي ٢٠٠٢م كان هناك حزب آخر يتيم حصل على هذه النسبة هو حزب الشعب الجمهوري، رافعًا على نحو غير متوازن عدد مقاعد العدالة والتنمية. وفي ٢٠٠٧م حصل حزب ثالث على النسبة المطلوبة لدخول البرلمان هو حزب الحركة القومية متسببًا في انخفاض شامل في عدد المقاعد التي ذهبت للعدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري.

مجيء الديمقراطية متعددة الأحزاب في خمسينات القرن البائد لم يكن للاتجاه الإسلامي أي وجود داخل النظام السياسي، الذي كان مقصورًا على الحزب الكمالي الرسمي، حزب الشعب الجمهوري.

ورغم جذورها الإسلامية فإن حكومة العدالة والتنمية لم تتَّبع أجندة إسلامية صريحة (رغم أن هناك من انتقدوها بأنها تسعى لتسريب الإسلاميين داخل الجهاز البيروقراطي المدني وغض النظر عن الأسلمة على المستوى المحلي). لقد جعلت حكومة أردوغان الأولوية للسعي في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي والاستقرار الاقتصادي وإصلاح النظام التشريعي. وتضمنت هذه الإصلاحات إلغاء عقوبة الإعدام، و«إخضاع» مجلس الأمن القومي «للحكم المدني»، والإذاعة باللغة الكردية في مؤسسة الإذاعة والتلفاز التركية التي تملكها الدولة، والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية[(١)]. وكانت حكومة أردوغان أقل اندفاعًا مما أَمَّل فيها الكثيرون من حيث إصلاح أو حذف المادة ٣٠٠ المثيرة للجدل من الدستور التركي، تلك التي تجرِّم توجيه الإهانة إلى «النزعة التركية»، إلا أن معارضة القوميين والكماليين، وكذلك وجود قوميين محافظين بين صفوفها، بالإضافة إلى زيادة الشعور الوطني، لم تترك لها مساحة كافية للمناورة في هذا المجال.

---

(١) İhsan Daği, "Turkish Politics at the Crossroads", presentation at the German Marshall-Fund of the United States conference, Washington, D.C., February 8, 2007.

ومع هذا ظل هناك خلافٌ نشط حول الطبيعة الحقيقية لأجندة حزب العدالة والتنمية وفحصٌ دقيقٌ لأوراق اعتماده بوصفه «حزبًا ديمقراطيًّا محافظًا» حسب وصفه لنفسه. وصرح أردوغان بأنه يقود حركة «ديمقراطيين مسلمين»، على غرار الديمقراطيين المسيحيين في الغرب، يمثل فيها الدين خلفية ثقافية أكثر من كونه جزءًا ناشطًا من أجندة سياسية. وانقسمت الآراء حول ما إذا كان هذا الكلام تعبيرًا حقيقيًا عن تركيبة جديدة في السياسة التركية أو مجرد حيلة مؤقتة لإبقاء علمانيِّي تركيا المتشددين بما فيهم القوات المسلحة (وكذلك القيود الدستورية ضد إدخال الدين في السياسة) بعيدًا عن التدخل.

وهناك عناصر داخل حزب العدالة والتنمية، وفي الأحزاب الدينية الواقعة عن يمينه، تحب بالتأكيد أن تضغط لفرض أجندة اجتماعية أكثر إسلامية. إلا أن البراجماتيين داخل الحزب، بما فيهم أردوغان والرئيس عبد الله جول، يعون المخاطر المترتبة على ذلك. وفي ظل هذه الظروف يُعَدّ اختيار جول رئيسًا وحصول بعض التغييرات الدستورية المحتملة التي اقترحها الحزب بمثابة اختبارين أساسيين للتوازن بين العلمانية والدين في البلاد.

وتمثل السياسة الإسلامية «الهاجعة» في تركيا، في ظل كون الدين جزءًا ضمنيًّا وليس صريحًا في الخطاب السياسي، أحد مصادر التميز في الحالة التركية[1]. وهذه إحدى وظائف الشكل

---

(١) انظر:

Ian O. Lesser, "Turkey: 'Recessed' Islamic Politics and Convergence with the West," in Rabasa et al., *The Muslim World After 9/11*, Santa Monica, CA: RAND Corporation,MG-246-AF, 2004.

التركي للعلمانية القائمة على الطراز الفرنسي للائكية، لكن مع علاقات بين الدولة والدين متجذرة في التقاليد العثمانية، التي تطوّع الدين لسلطان الدولة. ويفرض الدستور التركي قيودًا صارمة على مظاهر الإسلام السياسي. فالجمعيات الدينية؛ كالطرق الصوفية مثلًا، لا يمكنها العمل من الناحية القانونية.

وبالتأكيد تشهد العلمانية التركية على الطراز الكمالي تطورًا تدريجيًّا بضغط من جدال فكرى كوزموبوليتاني أشد. ذلك أن الممارسة الشخصية للدين تحظى بقبول أوسع هذه الأيام حتى داخل الدوائر العلمانية. وبلا شك يريد العلمانيون تقليص دور الدين في السياسة التركية، بيد أن الارتباط الآلي بين التدين والنظر إلى الشرق الأوسط على أنه متخلف هو الآن أقل انتشارًا. والقاسم المشترك بين العلمانيين الأتراك، قبل كل شيء، هو الرغبة في منع أسلوب حياتهم المغرق في التغرب من التآكل. وينظر كثير من الطبقة الوسطى الحضرية العلمانية إلى مقتضيات التأثير الإسلامي من خلال منظار «أسلوب الحياة»، على حين نجد الاهتمام بالإسلام السياسي في ذاته أو الاندفاع الاستراتيجي نحو «الشرق» أكثر انتشارًا بين المثقفين ونُخَب رجال الأعمال والطبقة السياسية العلمانية.

وهناك مصدر آخر للتميز التركي هو التاريخ، وهو ما يطلق عليه الباحث التركي المتميز شريف ماردين: «التفرد التركي»[1].

---

(١) Şerif Mardin, "Turkish Islamic Exceptionalism Yesterday and Today," *Journal of International Affairs,* Vol. 54, No. 1, Fall 2000, pp. 146-147.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية هي دولة الخلافة، وبالتالي مركز القوة والحضور السياسيين الإسلاميين في العلاقات الدولية حتى أوائل القرن العشرين. وقد حدَّثَتْ وغرَّبَتْ ثورةُ أتاتورك العلمانية تركيا في عدة جوانب أساسية. ولكن حتى بعد مرور ٨٥ عامًا ما زالت التحديات تواجهها. ولا تزال تركيا مكانًا للاختلافات الثقافية والطبقية والإقليمية الحادة، وهذه التوترات الباقية على حالها جزء من المشهد التركي السياسي المعاصر. ويمكن، إلى حد كبير، تفسير النجاح الذي حظي به حزب العدالة والتنمية بالطريقة التي التقطت بها الحركةُ نغمة السخط الشعبي التركي على النخب السياسية الراسخة. والسؤال الأساسى هو: هل سيظل حزب العدالة والتنمية ملتزمًا مساره الحالي؟ أم إن انهيار القيود أو الضغوط المؤسساتية من جانب العناصر الأكثر راديكالية سوف يقوده إلى اتباع أجندة دينية أصرح؟

وثَمَّ عامل أساسي يشكِّل التطور التركي، ألا وهو عملية الالتحاق بالاتحاد الأوروبي حتى لو كان كثير من الدول الأوروبية تحاول إبقاء تركيا بمنأى عن ذلك. ويمثل مشروع الاتحاد الأوروبي النقطة التي تتلاقى فيها أهداف حزب العدالة والتنمية الاستراتيجية الدولية والمحلية. واكتشف الحزب في حقوق الإنسان والديمقراطية وسيلة يحمي بها نفسه من الكماليين التسلطيين، وتنبه إلى مزايا الحديث بلغة الديمقراطية، التي تمكنه من التواصل مع الغرب وطمأنة من يشتبهون في أنه يخفي أجندة إسلامية. وقد تحدث أردوغان عن «تسويق تركيا» ودافع عن

العولمة. وبدوره ظهر الغرب كحليف لحزب العدالة والتنمية[١].

هيكل التقرير:

يستكشف هذا التقرير الأساليب التي تغيَّر بها التوازن بين القوى العلمانية والدينية في تركيا وفي داخل الحركات والمنظمات الإسلامية منذ انتخاب حكومة حزب العدالة والتنمية، ويقدّر قيمة التحديات والفرص التي تواجه السياسة الأمريكية في الساحة التركية المتغيرة. ويناقش الفصل الثاني المشهد الإسلامي في تركيا بما في ذلك الأصول والتطورات والسمات المميزة للإسلام هناك. ويستكشف الفصل الثالث العوامل المحلية والدولية التي أسهمت في تطور الإسلام السياسي في تركيا، وعلى وجه التحديد ظهور حزب العدالة والتنمية، في حين يفحص الفصل الرابع سجل حزب العدالة والتنمية في الحكم وعلاقته بالقوات المسلحة وغير المسلمين. وينظر الفصل الخامس في السياسة الخارجية لحكومة أردوغان. وأخيرًا يستخلص الفصل السادس الملاحظات والنتائج العامة ودلالات هذه التطورات بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة نحو تركيا.

---

(١) Daği, op. cit.



الفصل الثاني

المشهد السياسي في تركيا

تتمتع تركيا بتقليد ديني مركَّب بالغ الثراء يمتد من الممارسات السابقة على الإسلام إلى الإسلام السني السائد، ومن أقليات النصارى الأرثوذكس واليهود إلى جماعات العلويين والشيعة وغير ذلك من الطوائف، وتركيا، بطبيعة الحال، مجتمع مسلم إلى حد بعيد، بيد أن الثمانين عامًا من عمر الجمهورية العلمانية المتشددة قد حصرت الدين في دائرة الممارسة الشخصية بالنسبة لمعظم الأتراك. ويعد ظهور نوع أوضح من «التدين» على المسرح التركي، وبخاصة خلال العقد المنصرم، ثمرة لتأثيرات عديدة منها ضعف التراث الكمالي، وإعادة اكتشاف الممارسات التقليدية، وإنشاء شبكة واسعة من المدارس الدينية والمؤسسات الخيرية الاجتماعية، وعملية التحول الديمقراطي، وبروز طبقة وسطى متدينة تدينًا أوضح. وهو أيضًا نتاج ملموس لهجرة واسعة من الريف إلى المدن في السنوات الأخيرة مع انتقال مواطنين متدينين على نحو أوضح إلى غرب

تركيا العصري المتمدن[١].

وكان دور الإسلام في الزعامة السياسية التركية مسألة خلافية حتى في العصرين السلجوقي والعثماني، وعلى هذا فإن المواجهة الأكثر مباشرة بين الإسلام والعلمانية في تركيا الجمهورية لها جذورها التاريخية[٢]. ومنذ أواخر القرن السابع عشر فصاعدًا، ومع تآكل قوة السلطان، صارت قوة العلماء باطرادٍ أشد تأثيرًا، وصار كبار المفتين لاعبين مركزيين في السياسة العثمانية والشؤون الخارجية[٣]. وانتقل توازن السلطة السياسية والدينية مرة أخرى في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية، إذ شرع المواطنون العرب المتمردون خارج الأناضول يَرَوْن في الخلافة جزءًا من إمبراطورية استعمارية تركية، كما كان النظام العثماني والمصلحون الليبراليون يدفعون البلاد نحو التحديث والممارسات الغربية والعلمنة التي كانت أمرًا واقعًا[٤].

---

(١) يعد هذا الفصل استكمالًا لـ:

Ian O. Lesser, "Turkey: 'Recessed' Islamic Politics and Convergence with the West", op. cit.

(٢) انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, London: Oxford University Press, 1975; and Lord Kinross, *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire*, New York: Morrow Quill, 1977

(٣) Doğu Ergil, *Secularism in Turkey: Past and Present' Ankara: Turkish Foreign Policy Institute, 1995, pp. 4-5.*

وقال آخرون: كان دور المؤسسة الدينية في الدولة يتمثل بقوة في مكتب شيخ الإسلام. انظر:

Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey*, Leiden, The Netherlands: E. J. Brill, 1981, pp. 30-43.

(٤) Ergil, op. cit., p. 5.

وقوَّى إلغاءُ أتاتورك للخلافة عام ١٩٢٤م وتنفيذُ سلسلة من إجراءات العلمنة الكاسحة، إلى حد كبير، اتجاهًا نحو العلمنة كانت له جذور منذ وقت بعيد، وإن ظل قضية خلافية في المجتمع التركي. وغالبًا ما يستشهد محللو الإسلام السياسي في تركيا بتبعية السلطة الدينية بوجه عام للسلطة السياسية في تركيا العثمانية وما بعدها كدليل ينفي احتمالية ظهور دولة دينية في تركيا الحديثة[١].

وفي العقود الأخيرة اكتسب التفكير الإصلاحى أرضًا لدى علماء الدين الأتراك. وهناك مقولة تفيد أن عولمة المجتمع التركي وتحديثه قد خلقا رغبة في إسلام عصري. وبدءًا بحركة النور ظهرت مدارس فكرية لا ترى تناقضًا بين العقل والوحي، واعتنقت مفاهيم الديمقراطية السياسية والتسامح الديني وسيادة القانون واقتصاد السوق الحر. وهذا أيضًا مما يجعل تركيا مختلفة عن غيرها من بلاد الشرق الأوسط حيث يصعب على التفسيرات الحديثة للإسلام اختراق التدين المحافظ المتشدد.

الدين والعِرْق والسياسة:

تأثر الدين والسياسة في تركيا بوضع البلاد العرقي والسكاني. لقد كانت الدولة، طوال الفترة العثمانية إلى عشرينات

---

(١) انظر: تعليقات Soner Cagaptay وآخرين الموجودة في:

Jean-Christophe Peuch, "Turkey: What Remains of Political Islam?" Radio Free Europe/Radio Liberty, at www.Rferl.org/features/2003/01/10012003163109.asp (as of March 21, 2008).

القرن المنصرم، عبارة عن خليطٍ متنوع من الجماعات العرقية والدينية. ففي أول برلمانات الإمبراطورية العثمانية، الذي اجتمع في ١٨٧٧م إبان حكم عبد الحميد الثاني، كان مجلس «المبعوثان» المنتخب يتكون من ٦٩ مسلمًا و٤٦ من غير المسلمين[١]. وبهذا المقياس تكون تركيا الجمهورية أكثر تجانسًا وأقل كوزموبوليتانية من الإمبراطورية العثمانية. إن النصارى الأرثوذكس واليهود وسواهم من غير المسلمين أقليات في طريقها إلى الاضمحلال في تركيا الحالية. وعلى هذا فإن الطبيعة العلمانية للجمهورية تقدم، لبقايا أولئك الذين كانوا يومًا جماعاتٍ جِدَّ كبيرةٍ، بيئةً مستقرةً نوعًا، وإن كانت قلقة في بعض الأحيان.

إن الاحتمالية المستمرة لقيام قضايا الأقليات بدور نقاط انفجار في الشعور الديني والقومي قد أكدها، على نحو درامي، اغتيالُ الصحفي والمثقف التركي ـ الأرمني البارز هرانت دِنْك في إسطنبول عام ٢٠٠٧م. لقد كان الاغتيال باعثًا على تدفق المشاعر لدى الأتراك المعتدلين، الذين أزعجهم حادث كهذا رأى فيه الكثيرون تعصبًا متصاعدًا ورُهَابًا من الأجانب في تركيا (وهي ميول موجودة في بعض أجزاء أوروبا أيضًا). وكتبت صحيفة «الوطن»: «يقال: إن المعتدي قد صاح وهو يجري مبتعدًا عن

---

(١) أما مجلس الأعيان فكان يتكون من ٢٦ عضوًا يختارهم السلطان. وتوقف تركيبة المجلس غير متاح:

İlk Parlamento, Gecmişten Gunumuze TBMM, Turkiye Buyuk Millet Meclisi, at http://www. tbmm.gov.tr/tarihce/kb2.htm (as of March 21, 2008).

موقع الهجوم: لقد قتلت أرمنيًا»[١]. وردًا على هذا زَحَف ٥٠٠٠ متظاهر من ميدان تقسيم إلى مكان الاغتيال صائحين: «كلنا هرانتون دنكون. كلنا أرمن»[٢].

ورغم أن الأتراك العرقيين يشكلون أغلبية سكان البلاد تظل تركيا من الناحية العرقية مجتمعًا متنوعًا. ويمثل الأكراد خمس السكان تقريبًا، ولا تزال قضية دمج الأكراد هي القضية الداخلية الاجتماعية والأمنية الأولى التي تواجه البلاد. ويسود الأكراد جنوب شرق الأناضول، بالإضافة إلى جماعات كبيرة خارج تركيا في شمال العراق وإيران وسوريا. ومع هذا تعيش أغلبية من أكراد تركيا الآن خارج مناطقهم التقليدية نتيجةً لهجرة واسعة النطاق إلى غرب تركيا المتمدن في العقود الأخيرة. وهذا النموذج من التغير السكاني قد عززته ضغوط الثورات والثورات المضادة في المناطق الكردية بالجنوب الشرقي.

وبعيدا عن الهوية العرقية فإن كثيرًا من الأتراك يمكنهم أن يتتبعوا، بل ويتتبعون فعلًا، أصولهم إلى مناطق خارج الأناضول؛ كالقوقاز أو البلقان أو آسيا الوسطى أو أي مكان آخر شرقي البحر

---

(١) "Turkiye'ye daha buyuk kotuluk yapilamazdi," *Vatan, January 20, 2007.*

(٢) "Hepimiz Ermeniyiz," *Hurriyet, January 20, 2007.*

وقد اتضحت، فيما بعد، بيئة القاتل الاجتماعية وصلته بالشبكات القومية، ومن الواضح أن دافع الاغتيال قومي لا ديني. ورغم أن هناك تقارير بأن القاتل قد صرخ قائلًا: «لقد قتلت غير مسلم» فمن الممكن أن تكون العبارة التركية قد استخدمت في المعنى الروتيني، وهو «أقلية غير تركية» أو ببساطة: «أقلية». وبالتركية تعني كلمة «أقلية» الأرمن واليونانيين واليهود فقط.

المتوسط. وقد صارت تلك القرابات تلعب دورًا بارزًا في السياسة التركية والسياسة الخارجية في العقود الأخيرة، وأصبحت أساسًا لجماعات ضغط في قضايا الشيشان والبوسنة وأذربَيْجان، وفي وضع التركمان في العراق. ولم تترك الأيدلوجية الكمالية، إلى جانب كونها شديدة العلمانية، مكانًا يُذْكَر لهذه الهويات العرقية. وبالنسبة لأتاتورك كانت الهوية التركية مسألةَ مكانٍ أكثر منها مسألةَ قوميةٍ: فالأتراك هم أولئك الذين يعيشون داخل تركيا، ويسمون أنفسهم: أتراكًا. لكنْ في التصور الشعبي نجد الخط الفاصل بين القومية التركية والهوية العرقية والدينية غير واضح في الغالب.

ويتفاعل الانتماء العرقي والانتماء الإقليمي وممارسة السياسة الدينية بطرق مختلفة في تركيا المعاصرة. وفي المناطق الريفية والفقيرة من البلاد تنتشر ممارسات إسلامية تقليدية ملموسة على نطاق أوسع، وبخاصة في الجنوب الشرقي[١]. لقد غيرت الهجرة إلى المدن تركيبة المناطق الحضرية في الجزء الغربي، الذي يضم الآن مناطق واسعة يقطنها سكان فقراء أكثر تقليدية وتدينًا. وكان أداء الأحزاب الدينية موفقًا في جنوب شرق البلاد وبين المهاجرين إلى المدن، متفوقًا في معظم الأحيان على الأحزاب القومية الكردية. وكان هذا بالتأكيد عاملًا من

---

(١) لتحليل البعد الحضري ـ الريفي في انتعاش التدين التركي انظر:

Nur Vergin, "De-Ruralization in Turkey and the Quest for Islamic Recognition," *Private View* (Istanbul), Vol. 1, No. 1, Winter 1996, pp. 50-54.

عوامل نجاح حزب الرفاه الإسلامي عام ١٩٩٥م حين حصد ٢١,٥٪ من أصوات الناخبين وشكل حكومة ائتلافية، وكذلك خليفته حزب الفضيلة، ثم حزب العدالة والتنمية مؤخرًا. كذلك فإن التيارات الأكثر أصولية في حلبة السياسة الإسلامية؛ كحزب الله التركي، هي أيضًا أكثر ظهورًا في المناطق الحضرية بالجنوب الشرقي والشرق من الأناضول حيث يقال غالبًا إنها مدعومة من أنقرة بوصفها جزءًا من استراتيجية مكافحة التمرد في مواجهة حزب العمال الكردستاني خلال تسعينات القرن الماضي.

وقد اتجه حزب العمال الكردستاني وغيره من الحركات الانفصالية الكردية ناحية اليسار العلماني أكثر من اتجاهها ناحية اليمين الإسلامي. ولم يجد التطرف الديني لدى أكراد تركيا انسجامًا في أحضان القومية الكردستانية بتاتًا. ومع ذلك فعلى مستوى آخر دفع الحرمان من حقوق المواطنة والشعور بالغربة لدى كثيرين من الأكراد، وبخاصة بين المنتقلين الجدد إلى تركيا الحضرية، أعدادًا ضخمة نحو الحركات الدينية كبديل من البدائل السياسية. وأكثر المقبوض عليهم في حوادث تفجير القنابل بإسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٣م هم من الأكراد. ومن المؤكد أن هناك أيضًا مناطق في تركيا، إلى جانب الجنوب الشرقي، تشتهر بالمحافظة الدينية. وتقدّم قونية، وهي معقل تقليدي للنشاط الصوفي، مثالًا رائدًا في هذا السبيل.

إدارة الإسلام:

في الجمهورية التركية لا تعني العلمانية مجرد فصل الدين عن الدولة كما هو الحال في معظم المجتمعات الغربية. ذلك أن الدولة الكمالية، اتباعًا للممارسة العثمانية وكذلك نموذج اللائكية الفرنسية، كانت تصر على سيطرة مؤسسات الدولة على الدين. لقد ورثت الجمهورية ما كان قد أرساه العثمانيون من أدوات للإشراف على الدين وتنظيمه. وتُعَدّ إدارة الشؤون الدينية هي الأداة الخاصة بتنظيم الدين، وتتبع رئيس الوزراء، وميزانيتها تفوق ميزانية معظم الوزارات. وقد خَلَفَتْ هذه المنظمةُ منصبَ شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، بيد أنها تختلف في أن هيئة تدبير الأوقاف الدينية قد تم فصلها عن وزارة الشؤون الدينية، التي أنشأها البرلمان الجمهوري الأول وصارت مسؤولية إحدى المنظمات المنفصلة، وهي إدارة عامة تتبع رئيس الوزراء.

ومن المهم ملاحظة أن إدارة الشؤون الدينية لا تتولى سوى أمور أهل السُّنَّة، ولا تخدم أو تنظّم أي مذاهب أو أديان أخرى، وهو ما يرينا أن الدولة التركية، رغم علمانيتها، لا تقف على مسافة واحدة من جميع الأديان. فالنصرانية واليهودية ليست لهما إدارة حكومية خاصة بهما كإدارة الشؤون الدينية بالنسبة للمسلمين. إنهما تنظمان أمورهما ذاتيًا، إلا أنهما تخضعان للقوانين واللوائح التركية، ولا سيما تلك التي تخص الأقليات.

وتقوم إدارة الشؤون الدينية بوظيفتين، إذ تتولى

شؤون ٧٧٠٠٠ مسجد في البلاد وتتيح للناس المعرفة الدينية، «شارحة الإسلام بأفضل طريقة للمواطنين» كما قال أحد موظفيها. وبالمثل تشرف على المفتين، وهم علماء الدين الذين يصدرون الفتاوى الشرعية. ورغم أنه من المفترض ألا يتدخل الموظفون الدينيون في مجال السياسة فإن تلك الفتاوى لا بد أن تمس بالضرورة بعض الأمور المثيرة للجدل كستر شعر المرأة مثلًا. وموقف الإدارة أنه مطلوب من النساء دينيًّا أن يغطين أنفسهن، لا سيما في الصلاة، بَيْد أن ذلك لا يمثل أولوية ملحة من ناحية الواجبات الدينية[١].

وهناك مُفْتٍ لكل من الواحد والثمانين إقليمًا والتسعمائة منطقة، وجميع المفتين والأئمة موظفون حكوميون. وهم يتلقَّوْن تعليمهم في مدارس الأئمة ـ الخطباء، وهي مؤسسات حكومية لتعليم الدين، وفي أي من العشرين كلية لاهوتية بالبلاد. وعلى مستوى الأقاليم يجتمع المفتون والوعاظ والأئمة مرة كل شهر ليناقشوا ويُعِدّوا خطب الجمعة رغم أن الإمام يمكنه، إذا ما أراد، أن يجهز خطبته بنفسه.

وبداخل الإدارة مجلس أعلى للأمور الدينية وظيفته إصدار القرارات العليا. ويُخْتَار أعضاؤه من قِبَل جماعة من النواب تضم أساتذة للاهوت ومفتين ورؤساء أقسام في إدارة الشؤون الدينية.

---

(١) هذا ما ينبغي أن يكون عليه موقف الإدارة الدينية ما دام القرآن قد أوصى المؤمنات بالتغطية وذكر غطاء الرأس في الآية ٣١ من سورة «النور».

ولهذه الإدارة أيضًا حضور دولي قوي يهدف إلى خدمة الاحتياجات الدينية للأتراك بالخارج. وبدءًا من ٢٠٠٧م كان هناك ٥٢٨ إمامًا في ألمانيا، و٩٠ في فرنسا، اختارتهم وأعدتهم إدارة الشؤون الدينية بالاشتراك مع السلطات الألمانية والفرنسية. (ويشمل الإعداد تعليم لغة البلد المضيف وثقافته). وإجمالًا هناك أئمة اختارتهم إدارة الشؤون الدينية في ٣٤ بلدًا منها الولايات المتحدة وكندا واستراليا(١).

الطرق الصوفية:

كانت الطرق الصوفية؛ كالبكتاشية والصفوية، تنافس العثمانيين في وقت من الأوقات من أجل السيطرة السياسية على شرق الأناضول، وأصبحت الطريقة البكتاشية في نهاية المطاف الطريقة الرسمية للإنكشارية. ورغم استيعاب الطريقة في التيار السني العام بتركيا فإنها تتضمن عناصر من عقيدة الشيعة البِدْعِية. وقد بقيت الطرق الصوفية على قيد الحياة كشبكات دينية واجتماعية هامة في تركيا الحديثة رغم أنها كانت ممنوعة قانونًا وأُجْبِرَتْ على الاختفاء من الساحة إبان العهد الجمهوري. وبقيت طريقتان بارزتان هما الطريقة البكتاشية والقادرية ناشطتين على الساحة الإسلامية، وغالبًا ما تتقاطع مكاتبهما مع غيرهما من الشبكات السياسية وشبكات الأعمال. وكان رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية السابق تورجوت أوزال من أتباع طريقة إسكندر باشا

---

(١) مقابلة مع ثابت شِمشك في يونيو ٢٠٠٧.

النقشبندية، ويدعم رجال أعمال من الأناضول؛ لأنهم كانوا على صلة وثيقة بتلك الدوائر[١].

ومنذ خمسينات القرن المنصرم عادت هذه الطرق إلى الانتعاش بما في ذلك إنشاء طرق جديدة لعب بعضها دورًا ناشطًا، وإن كان غير مباشر، في ميدان السياسة. (هناك صلة بين عودة الانتعاش الصوفي وانتقال الزعامة السياسية للبلاد آنذاك من حزب الشعب الجمهوري الكمالي إلى الحزب الديمقراطي المحافظ تحت زعامة عدنان مندريس، الذي كانت حكومته أكثر تسامحًا مع التقاليد الإسلامية). وتعد الطريقة النقشبندية أبرز الطرق الصوفية في تركيا لوجود روابط بينها وبين بعض الشخصيات السياسية من رؤساء الوزارة من أوزال إلى أردوغان. وفي تركيا أكثر من عشرين جماعة نقشبندية يتزعم كلًّا منها شيخ نافذ الكلمة لا معقِّب له. وفي العهد العثماني كانت هناك منظمة تحمي هذه الطرق هي مجلس المشايخ، الذي كانت تسيطر عليه الدولة، غير أن هذه المنظمة ومعها الطرق الصوفية قد ألغيت في العهد الجمهوري[٢].

ومعروف عن الطريقة النقشبندية التسامح والمرونة. فأعضاؤها يقسمون الحياة نصفين: خاص وديني، وهو ما يوفر مساحة للاستمتاع بالحياة. وقد عُرِف عن بعض الأعضاء تورطهم في الشرب في حياتهم الخاصة. لقد كان أوزال مثلًا يشرب في

---

(١) M. Hakan Yavuz and John L. Esposito, *Turkish Islam and the Secular State: The GulenMovement*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2003, p. xxvi.

(٢) مقابلة مع سليمان دِرِنْ بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

العشاءات الرسمية التي تقدَّم فيها الخمر. أما أردوغان فذكرت التقارير أنه كان مرتبطًا بفرع إسماعيل أغا من الطريقة النقشبندية (المسمى باسم مسجد إسطنبول، الذي يحمل اسم منشئه)، وهو فرع أكثر استقامة. (ينكر بعض المقربين من أردوغان أن تكون له أية صلة بالطرق الصوفية بتاتًا. طبعًا، فالطرق الصوفية ممنوعة قانونًا في تركيا). كذلك فلعبد الله جول والمتحدث الرسمي السابق للبرلمان بولنت أَرِنْج أيضا خلفية نقشبندية.

ويُعَدّ النقشبنديون أساس الإسلام السياسي في تركيا، فأوَّل حزبين من الأحزاب الإسلامية التركية، وهما حزب النظام الوطني لنجم الدين إربكان، وحزب الخلاص الوطني، قد تم تأسيسهما بتعضيد ودعم من الشيخ محمد زاهد كوتكو، شيخ الطريقة الخالدية النقشبندية المتمركزة بمسجد إسكندر باشا بإسطنبول. وعند وفاة كوتكو في ١٩٨٠م خَلَفَه صهره البروفيسير أسد كوشان، الذي أكد قوة الإسلام كثقافة. وبتأكيد الإسلام الثقافي ابتعد أوزال عن إربكان، الذي رأى كوشان أنه قد «أفرط» في تسييس الدين[١].

وفي حقبة التسعينات من القرن المنصرم انضم كثير من النقشبنديين إلى حزب الوطن الأم لتورجوت أوزال. أما أخوه

---

(١) Şerif Mardin, "Turkish Islamic Exceptionalism Yesterday and Today," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1, Fall 2000, pp. 158-159.

وانظر أيضًا:

"Biography of Prof. Dr. Mahmud Esad Coan," at http://gumushkhanawidargah.8m.com/friday/mec.html (as of March 21, 2008).

كوركت أوزال فكان قد أنشأ منظمة سياسية جمعت بين القوى الدينية والقوى المحافِظة، وهي مؤسسة الاتحاد. وقد انتقلت هذه الصلات إلى حزب العدالة والتنمية. وكان رجب طيب أردوغان يحضر اللقاء العلمي للشيخ كوتكو في مسجد إسكندر باشا، وجذبته دائرة كوتكو وخليفتِهِ كوشان. وتكمن الأهمية السياسية للطرق الصوفية، حسبما يقول شريف ماردين، في تلك الصلات. وتقوم الطرق على أساس الرعاية والصداقة والارتباطات لا على التأثير المؤسساتي. وهي لا تعلن عادة عما تفعل، فرسالتها مفهومة[1].

الحركات الدينية:

سهَّلت اللبرلة الاقتصادية والسياسية أثناء إدارة تورجوت أوزال ظهور «سوق دينية» في تركيا، فتنافست الطرق النقشبندية وحركة فتح الله جولن وحركة الرؤية الوطنية السياسية التابعة لناصر الدين أربكان حول معنى الإسلام ودوره الصحيح في المجتمع التركي[2]. وتمتد جذور حركة جولن إلى حركة نوركولوك التابعة لسعيد النورسي (١٨٧٣ ـ ١٩٦٠م) المشهور بوصفه مؤلف «رسائل النور»، وهو تفسير قرآني يقع في ٦٠٠٠ صفحة. ومن رأيه أن «الجهاد بالسيف» قد صار في ذمة التاريخ، وأننا الآن في مرحلة «الجهاد بالكلمة»؛ أي: المحاولة العاقلة للتوفيق بين العلم

---

(١) المرجع السابق/مقابلة مع شريف ماردين بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

(٢) Yavuz and Esposito, op. cit., pp. xxvi-xxvii.

والعقلانية وبين الإسلام. وقد كان النورسي يدافع عن حقوق الأرمن واليونانيين في تركيا، ويمد يده للزعماء النصارى. وفي سنة ١٩٥٠م بعث بنسخة من أعماله الكاملة للبابا بيوس الثاني عشر، وتلقى منه رسالة شكر شخصية ردًّا على ذلك. وبنفس الطريقة زار النورسي في ١٩٥٣م البطرك المسكوني أثيناغوراس في إسطنبول سعيًا للتعاون بين المسلمين والنصارى ضد الإلحاد(١).

لقد أعاد فتح الله جولن تشكيل حركة النور باسم «الإسلام التركي». وقد ابتعد عن تركيز النورسي على التحول الفردي، وركز على المجال العام وعلى تحويل الإسلام إلى شبكات إسلامية ورأسمال اجتماعي(٢). وتنشط حركة جولن في تحقيق الانسجام بين الإسلام والنصرانية واليهودية، وتشرف على عدد من المنتديات الخاصة بالحوار الديني(٣). وهناك شبكة من المنتديات تعمل على نشر رؤية جولن للإسلام. وتشمل جامعةَ الفاتح في

---

(١) John L. Allen, Jr., "These two Islamic movements bear watching," *All Things Catholic, National Catholic Reporter, June 22, 2007, at http://ncrcafe.org/node/1188 (as of March 21, 2008).*

وانظر أيضًا:

Thomas Michel, S.J., "Muslim-Christian Dialogue and Cooperation in the Thought of Bediuzzaman Said Nursi," *The Muslim World, Vol. 88, No. 3-4, July-October 1999, at <http://www.blackwell-> synergy.com/doi/pdf/10.1111/j.1478-1913.1999.tb02751.x (as of March 21, 2008).*

(٢) Yavuz and Esposito, op. cit., p. 19.

(٣) نظمت الحركة عرضًا للطقس التقليدي الذي يمارسه طائفة المولوية الصوفية على يد الدراويش الدوارين في التجمع العبراني بواشنطن (Washington Hebrew Congregation) في يونيه ٢٠٠٦م. وهو تقديم مدهش لطقس إسلامي في محيط ديني يهودي.

إسطنبول وشبكةً موسعةً من المدارس والمستشفيات والمنظمات الخيرية والإعلامية بما في ذلك صحيفة «الزمان» الواسعة الانتشار ومحطتا التلفاز: «سمانيولا: درب اللبانة» و«مهتاب: البدر» والفضائية التلفازية: «إيبرو» الناطقة بالإنجليزية في الولايات المتحدة. وتتضمن ممتلكات الحركة وكالة أنباء باسم «جيهان هابر أجانس» وصحيفة «توداي زمان» اليومية الناطقة بالإنجليزية ومجلة إخبارية أسبوعية باسم «أكسيون» ومؤسسة مالية إسلامية هي «بنك آسيا» (الذي كان يعرف قبلًا بـ«*Asya Finans*») وشركة تأمين باسم «إيسيك سيجورتا». ويتناغم اسم «آسيا» مع انتشار حركة جولن في بعض البلاد الآسيوية.

وتشرف جمعية الكُتَّاب والصحفيين المرتبطة بحركة جولن على عدد من منابر الحوار بما فيها منبر ألبنت (المسمى على اسم المكان الذي تنعقد فيه المؤتمرات بغرب تركيا)، ذلك المنبر الذي يجمع معًا مثقفين وعلماء لمناقشة المشاكل الوطنية والدولية[١]، ومنبر الحوار الأوروبي ـ الآسيوي، الذي يضم ممثلين من تركيا و١٢ دولة من الاتحاد السوفيتي سابقا وآسيا، ومنبر حوار الثقافات، الذي نظم اللقاءات الإبراهيمية في تركيا والفيدرالية الروسية وجورجيا وألمانيا والسويد.

---

(١) عقد منبر ألبنت مؤتمرات دولية في واشنطن دي سي بالتعاون مع مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز، وفي بروكسل مع الجامعة الكاثوليكية بلوفرين، وفي باريس مع اليونسكو والسوربون، وفي القاهرة مع مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

وتدير جمعية الكُتَّاب والصحفيين أيضًا مشروعًا كبيرًا للنشر يطبع كتبًا من تأليف جولن وغيره من المؤلفين الأتراك حول موضوعات تاريخية واجتماعية، إلى جانب مجلة «دا» التي تطبع بالروسية والتركية في إسطنبول وموسكو وألمانيا[1]. وطبقًا لمسؤولي جمعية الكُتَّاب والصحفيين فإن تركيز الحركة على أوراسيا يعود إلى روابط تركيا التاريخية والثقافية مع الشعوب الناطقة بالتركية في الفيدرالية الروسية وجمهوريات آسيا الوسطى حيث أنشأت حركة جولن عددًا كبيرًا من المدارس. كما أنها تعكس مصالح رجال الأعمال المرتبطين بالحركة[2].

كذلك طورت حركة جولن أيضًا شبكة دولية فعالة فيما وراء الأوراسيا لها أتباع كثر في الولايات المتحدة (حيث يعيش مؤسس الحركة). وينظِّم منتدى جلال الدين الرومي الموجود في واشنطن عدة رحلات للتبادل الثقافي كل عام إلى تركيا للمقيمين في الولايات المتحدة لكي يطلعوا على الثقافة التركية والنشاط الاجتماعي لحركة جولن في تركيا[3]. ويلاحظ العلمانيون الأتراك الموجودون في المنظمات التركية ـ الأميركية المنتشرة وفي السلك الدبلوماسي التركي غالبًا أن المتغربين الأتراك العلمانيين يفتقرون إلى النظام والتماسك والنشاط بالمقارنة إلى غيرهم.

وبالإضافة إلى الدخل الوارد من النشر والإعلام

---

(١) من حوار مع جمال أوشَك نائب رئيس الجمعية في إسطنبول ٢٠٠٥م.

(٢) أكثر من ٢٠٠ رجل أعمال من كازاخستان وحدها حسبما ذكر أوشك.

(٣) انظر موقع منتدى رومي: www.rumiforum.org.

والمشروعات المالية التي لها صلة بحركة جولن يأتي تمويل الحركة من تبرعات الداعمين بما فيهم رجال الأعمال الأتراك الأغنياء. أحد هؤلاء المتبرعين لحركة جولن على سبيل المثال يمتلك شركة أولكر، أحد أكبر المشروعات في كثير من قطاعات الطعام. كذلك فإن صحيفة «زمان» مملوكة لعلى أكبولوت، وهو أحد صناع النسيج البارزين. وطبقًا لما يقوله موظفو جميعة الكُتَّاب والصحفيين فإن مشروعهم النشري أيضًا يُدِرّ التمويلَ الذي ينفق في دعم المنتديات الحوارية التي ترعاها الحركة[١].

وينظر العلمانيون إلى الحركة بعين مِلْؤُها الشك، إذ يعتقدون أن لها أجندة إسلامية (على نحوٍ ما فإن نظرة العلمانيين إليها توازي نظرتهم إلى حزب العدالة والتنمية). وفي رأى بعض المحللين الأتراك فإن جزءًا هامًا من قاعدة العدالة والتنمية مكون من داعمي جولن[٢]. وفي ثمانينات القرن الماضي دَعَم أتباعُ جولن تورجوت أوزال، إلا أن الحركة لم تدعم إربكان قط. وبعد «الانقلاب الناعم» في ٢٨ فبراير ١٩٩٧م، الذي أزاح أربكان من الوزارة، دعمت الحركة، من خلال وسيلتيها الإعلاميتين: «زمان» و«تلفاز الاشتراكات» (STV)، الحركة الإصلاحية التي أدت إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية[٣]. وانتقل جولن نفسه إلى الولايات المتحدة بعدما اتُّهِم بالتآمر للقضاء على دولة تركيا العلمانية. ثم

---

(١) حوارمع جمال أوشُك بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٥م.

(٢) من حوار مع صحفي حسن الاطلاع بأنقرة في يونيه ٢٠٠٧م.

(٣) المرجع السابق.

تمت تبرئته في ٢٠٠٦م، لكنه بقي في الولايات المتحدة لأن عودته يمكن أن تتحول إلى قضية سياسية(١).

ويشير منتقدو جولن إلى فيديوهات أحاديثه التي طفت على السطح كدليل على نيته في قلب نظام تركيا العلماني. ففي هذه الفيديوهات يظهر جولن وهو يدعو إلى العمل ببطء ودأب إلى أن يحين الوقت لتغيير النظام(٢). ويقول داعموه إن نيته هي نصح أتباعه ألا يميزوا أنفسهم بإظهار اقتناعاتهم الدينية صراحة. وهناك باحثون؛ كإحسان داغي، يعتقدون أن الحركة ليس لها أجندة إسلامية. وفي رأيه أن أتباع جولن منجذبون نحو النموذج العثماني بتعدديته وتسامحه، ويريدون أن يبسطوا نفوذهم. وفي هذا الصدد فإن الحركة تلتقي مع حزب العدالة والتنمية، الذي يعمل على أن يستبدل بالنموذج الكمالي العلماني المتصلب، مزيجًا جديدًا يفسح صدره أكثر للدين، دون السعي لإقامة دولة إسلامية (وهي غاية ترفضها الحركة رفضًا صريحًا)(٣).

---

(١) أخبر مصدر متعاطف مع حركة جولن مؤلفي الكتاب أنه لو عاد جولن لشبه العلمانيون عودته بعودة آية الله خميني من فرنسا في ١٩٧٩م. ولكي يعفي الحكومة من المشاكل قرر جولن، حسبما قال المصدر المذكور، تأجيل عودته. على أن صحته يمكن أن تكون عاملًا من عوامل اتخاذ قراره بعدم العودة في ذلك الوقت (من مناقشة مع المؤلفين في إسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م).

(٢) تمت الأحاديث (وهي باللغة االتركية)، فيما يبدو، في أواسط تسعينات القرن الماضي. والشرائط موجودة على الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=oNi3Z3qZ7Z4; http://www. youtube.com/watch?-v=4tbnGnzdmgU; http://www.youtube.com/watch?v=SRAyGkE1q50

(بدءًا من ٢١ مارس ٢٠٠٨م).

(٣) Ihsan Daği, "Turkish Politics at the Crossroads," presentation, February 8, 2007.

المؤسسات الإسلامية:

منذ العهد العثماني عرفت تركيا تقليد المؤسسات الإسلامية، التي بقيت جزءًا من المشهد في الأوساط الحضرية والريفية. وكانت تلك المؤسسات هامة في مجتمع كانت إمكانية الصالح العام فيه محدودة، وغالبًا غير ناجعة في توصيل الخدمات الاجتماعية إلى المهاجرين الحضريين. وكانت الأحزاب الإسلامية السياسية، من الرفاه إلى السعادة، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية، ناشطة بالذات في هذا المجال. وبمعنى حقيقي تمامًا فإن هذه الأنشطة الخيرية التي تتوخى الصالح العام كانت أساسًا في نجاح الحزب على مستوى البلديات والدولة. وإذ غاص الحزب في عالم السياسة والمجتمع أكثر فقد صار أقدر على جمع الأموال من مساهمين ذوي عقلية متشابهة (وبعضهم ليس متشابه العقلية إلى هذا الحد).

المدارس الإسلامية:

نشط تكاثر مدارس الأئمة ـ الخطباء الإسلامية بعزم شديد في حقبة أوزال. وتأسست مدارس الأمة ـ الخطباء في خمسينات القرن المنصرم كمدارس مهنية لتخريج موظفين دينيين مؤهلين. وكانت مقرراتها تشمل موضوعات علمانية إلى جانب مواد دينية. وقد أثارت المدارس كثيرًا من الجدل الذي حُسِم مع نهاية حكومة الرفاه واستحداث تنظيمات تَحُدّ من دورها. ومع هذا ظلت قضية مدارس الأئمة ـ الخطباء في الواقع محل جدل شديد. وقد

وضعت حكومة العدالة والتنمية خريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء في المصالح الحكومية والشركات التي تملكها الدولة في كل مستويات المسؤولية. وهذا التصرف، إضافة إلى عزم الحكومة في ربيع ٢٠٠٥م على تقديم تشريع يهدف إلى إعطاء خريجي تلك المدارس فرصة أوسع لدخول الجامعات والاستفادة من الفرص الوظيفية، قد أثار معارضة حادة في الأوساط العلمانية. وكما هو واضح للأتراك على كلا الجانبين فإن الإلحاق المنتظم لأعضاء حزب العدالة والتنمية، بما فيهم خريجو مدارس الأئمة ـ الخطباء، بالجهاز الحكومي يمكن أن يكون واحدة من الوسائل المؤدية إلى تغيير التوازن العلماني ـ الديني مع الوقت.

الشيعة والعلويون:

كان الوضع الديني في تركيا، رغم كونه سنيًّا إلى حد بعيد، يضم دائمًا في الخفاء أقلية مسلمة غير سُنِّية ذات مذاهب متنوعة. وكانت أغلبية السكان شرق الأناضول من الشيعة حتى القرن السادس عشر حين دخلت الإمبراطورية العثمانية في صراع على السيادة مع فارس الصفوية، فسعت إلى تمييز نفسها عن خصمها الشيعي بنصرة المذهب السُّنِّي.

ويمثل العلويون في تركيا، الذين يأتون في مقدمة الأقليات الدينية، عاملًا هامًّا في المناخ التركي السياسي والاجتماعي[١].

---

(١) لا ينبغي الخلط بينهم وبين علويي سوريا، الذين هم في معظمهم عرب، ولهم عقائد وأولياء وممارسات وبنية اجتماعية مختلفة.

وهناك اضطراب هائل حول أعداد العلويين في تركيا. فطبقًا لبعض التقديرات يشكل العلويون ٧٠٪ من الأقلية المسلمة غير السُّنِّية التي يبلغ تعدادها نحو ١٥ مليونًا. وهناك تقديرات أخرى أقل تتراوح بين ٥ و١٠ ملايين. ومعظم العلويين في تركيا أتراكٌ عِرْقًا، بيد أن المذهب يضم أيضًا معظم العرب في البلاد، وربما ربع الأكراد أيضًا. وأحيانًا ما يُعَدّ العلويون شيعة لاعتناقهم بعض المعتقدات والممارسات الشيعية؛ كتبجيل الإمام علي والاحتفال بشهر المحرم، لكنهم في الواقع يشكلون ديانة وثقافة متميزتين (انظر: النقاش فيما يلي).

والعلوية نظام اعتقادي خليط، مع عناصر شامانية وزرادشتية من فترة ما قبل الإسلام، مع تأثيرات صوفية قوية (من المدرسة البكتاشية في المقام الأول). ويختلف العلويون عن الإسلام السُّنِّي في أنهم يمارسون الصوم في غير رمضان، ولا يترددون على المساجد، ولا يؤدون الصلاة اليومية (أو يصلون ثلاث مرات فقط في اليوم)، ولا يعدون الحج فريضة دينية. وللعلويين بيوت للاجتماعات اسمها «سِمْ إفلِري» تقوم بدور التواصل الاجتماعي في المقام الأول، ولا علاقة لها بالممارسات الدينية.

ولهم مؤسسات فريدة هي الـ«دِدْلِك» والـ«زاكِرْلِك» والـ«أُنْ إيكي كيزمِتْ»[1]. ورغم أن العلويين في نظر الدولة التركية

(١) الـ«ددى» تقليديًّا هو زعيم دينى تنبع سلطته من الكاريزما التي يتمتع بها كمتصوف ديني، وأيضًا من مركزه ككبير للجماعة، والـ«زاكر» هو أيضًا صاحب سلطة دينية، والـ«أن إيكى كزمت» (الاثنتا عشرة خدمة) يقود الشعائر خلال صلاة الجماعة. =

مسلمون فإن بعض المثقفين العلويين يتمسكون بأنهم ليسوا مسلمين وأن العلوية لا يمكن في الواقع أن تكون دينًا، بل هوية لجماعتهم[1]. وينبع الخلط حول العلوية من أنها لم تنظِّم كدين له طقوس وممارسات[2]. وليس للعلويين لاهوت منظم ولا كتب مقدسة ولا شريعة. وأهم شيء بالنسبة لهم هو التصوف[3] أو التجربة الباطنية. وفي هذا الصدد فإن نظرتهم للدين تشبه كثيرًا نظرة المتصوفة.

وقد دعم العلويون إقامة الجمهورية العلمانية، التي فصمت الروابط مع الإسلام السُّني كدين للدولة وأنهت التمييزات الرسمية ضدهم رغم أن السياسة الكمالية، التي أغلقت دور العبادة الخاصة بالطوائف الدينية، على العكس من ذلك قد أثرت على ممارساتهم الدينية. وهذا هو السبب في أن بعض العلويين ينظرون إلى أتاتورك كأهم شخصية سياسية في التاريخ العلوي. وعلى الناحية الأخرى يقول جونر: إن الجمهورية، رغم طبيعتها العلمانية، قد حافظت على الوضع المتميز للإسلام السُّني بوصفه

= وإلى وقت قريب كانت كل تلك المناصب وراثية. انظر:

Ozlem Goner, "The Transformation of the Alevi Collective Identity," *Cultural Dynamics*, Vol. 17, No. 2, 2005, p. 132, fn 14, athttp://cdy.sagepub.com/cgi/content/abstract/17/2/107 (as of March 21, 2008).

(١) يصنف الاتحاد الأوروبي العلويين كـ«أقلية مسلمة غير سُنية».

(٢) ومع هذا تجتهد المؤسسات العلوية في صنع هذا بالضبط. وقد رأى أوزلم جونر الإعلان التالي على لوحة مؤسسة الكاراكاهمت: «هاتوا لنا كل الأساطير والحكايات والكتب التي ورثتموها عن أجدادكم وقريتكم حتى نوثقها ونقنن ديننا وثقافتنا» (Goner, op. cit., p. 129).

(٣) «العرفان» في العربية أو الفارسية.

سمة مميِّزة للهوية التركية، وأبقت على وضع العلويين كدُخَلاء[1]. وبعد انقلاب ١٩٦٠م صار يُرْبَط بينهم من الناحية السياسية وبين الأحزاب اليسارية. ثم كسبت الماركسية أرضًا في أوساط الشباب العلوي، الذين شرعوا في إعادة تعريف العلوية كحركة اجتماعية، وصاروا هدفًا للمتطرفين من الجناح اليميني. وفي حادثة الكاهرامانماراس في ١٩٧٨م قتل الجناح اليميني المسمى: «الذئاب الرمادية» نحو مائة من ناشطي اليسار العلويين[2].

وبعد انقلاب ١٩٨٠م بدأ ما سماه الباحث التركي رِهَا جاموروغلو المتخصص في العلوية: «النهضة العلوية». وتدريجيًّا هجر العلويون الأيدلوجية الاشتراكية وعادوا إلى الجوهر الديني والطائفي للحركة. والواقع أن المثقفين والزعماء العلويين هم، إلى حد كبير، علمانيون في سلوكهم. وقد أيدت غالبيتهم حزب الشعب الجمهوري رغم أن علاقتهم كانت غير مريحة بالمؤسسة العلمانية واليمين القومي، اللذين كان كثير من أعضائهما يميلون إلى الربط بين العلويين وبين الاتجاه اليساري[3]. وفي الانتخابات البرلمانية في يوليه ٢٠٠٧م دعا زعيم مؤسسة سِمْ العلوية البروفسير

---

(١) Goner, op. cit., pp. 111 - 113.

(٢) من حوار مع رِهَا جاموروغلو في يونيه ٢٠٠٧م. وفي عام ١٩٩٣م أشعل المتطرفون السُّنيون النار في فندق بسيفاس كان مجتمعًا فيه مثقفون علويون ومناصرون لهم. وانتُقِدت الشرطة لسلبيتها أثناء الحادثة، التي قتل فيها ٣٥ شخصًا. انظر:

Stephen Kinzer, *Crescent and Star: Turkey Between Two Worlds*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2001, p. 64.

(٣) من حوار مع رِهَا جاموروغلو في يونيه ٢٠٠٧م.

عز الدين دوغان العلويين إلى التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري أو لأي حزب علماني آخر لأن حزب العدالة والتنمية، كما قال، ينوي أن يهدم النظام العلماني للبلاد[1].

ويسعى عدد من المؤسسات العلوية لتعزيز الوعي الثقافي العلوي وإنهاء التمييز الرسمي ضد العلوية، ومن ذلك مثلًا تصنيف بيوت الاجتماعات العلوية على أنها دور عبادة رسمية[2]. وأهم هذه المؤسسات هي مؤسسة سِمْ المذكورة سابقًا. وتمثل مؤسسة أهل البيت فرعًا من فروع العلوية أقرب إلى المذهب الشيعي، إذ يصلي أتباعه خمس مرات في اليوم، ويذهبون للحج[3].

مواقف الأتراك تجاه الدين:

كان المظنون أن معظم الأتراك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أتراك أو مواطنون في الجمهورية التركية أولًا، ثم مسلمون

---

(١) في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧م، وفي قطيعة مع الأساليب الماضية، انتُخِب كاموروغلو للبرلمان على قائمة العدالة والتنمية. وقد أخبرنا قبل الانتخابات أنه كان صعبًا على أردوغان أن يدعوه للالتحاق بالقائمة، كما كان صعبًا عليه القبول (بسبب موقف العلويين المسبق ضد العدالة والتنمية والسُّنَّة)، إلا أنه قَبِل لأن العدالة والتنمية كان يريد التحول من حزب إسلامي معتدل إلى آخر ليبرالي (من حوار مع رِهَا جامورروغلو بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م).

(٢) «ينتظر العلويون قرارا بإطلاق اسم «دار عبادة» على سِمْ علوى» (*Today's Zaman*, June 22, 2007, at http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=114687 (as of March 21, 2008)). ووجهة النظر الرسمية هي أنه ما داموا (في نظر الدولة) مسلمين فينبغي أن يصلوا في المساجد.

(٣) من حوار مع حسين أوزكان بجامعة الإيمان (Fatih University) بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

ثانيًا. إلا أن بحثًا تم مؤخرًا بتمويل من مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية يغطي ١٥٠٠ مقابلة في ٢٣ إقليمًا يشير إلى زيادة ملحوظة في الشعور بالهوية الإسلامية بوصفها عنصرًا من عناصر التركية (انظر: الجدول ٢ ـ ١).

وفي تفسيره لعملية الاقتراع يشير كان بيكر رئيس هيئة المديرين بمؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية إلى أن الأتراك ينقسمون إلى قسمين اجتماعيين سياسيين: فثلثهم علماني، والثلثان دينيون. ومن العلمانيين الأتراك عشرة في المائة تقريبًا علمانيون متطرفون شديدو القومية ومعادون لأوروبا ومعادون في تزايد للولايات المتحدة. أما العشرون في المائة الآخرون فديمقراطيون مشغولون انشغالًا شديدًا باحتمال أن تضيع العلمانية التركية، وأن يحدث تآكل تدريجي في الحقوق العلمانية، وأن تتحول تركيا إلى «شيء شبيه بإيران» مع مرور الوقت.

ومن بين الأتراك المتدينين يفضل حوالي عشرة في المائة دولة قائمة على الشريعة الإسلامية، وما بين خمسين إلى ستين في المائة محافظون، إلا أنهم يريدون أن يكونوا عصريين، ولهم تطلعات الطبقة الوسطى. ولا يصطف القسم المتدين طبقًا لخطوط جغرافية واضحة. فالسكان في شرقي الأناضول مثلًا أكثر محافظةً من الناحية الاجتماعية، لكنهم ليسوا بالضرورة أكثر تدينًا من نظرائهم غرب تركيا. وليست المطالبة بتطبيق الشريعة في شرق الأناضول أكبر منها في ضواحي بعض المدن الكبرى[١].

(١) من حوار مع كان بيكر بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

جدول ٢ ـ ١
الهوية الأولية للأتراك

الهوية الأولية	النسبة المئوية للمستجيبين
تركي	١٩,٤
مسلم	٤٤,٦
مواطن في الجمهورية التركية	٢٩,٩
كردي	٢,٧
علوي	١,١
غيره	١,٣
لا إجابة	١,٠

المصدر: Ali Carkoğlu and Binnaz Toprak, *Deiğs, en Türkiye 'de Din, Toplum ve Siyaset*, Istanbul: TESEV, 2006.

ويؤكد الاستطلاع الانطباع الشائع بأن الأتراك أصبحوا أكثر تدينًا، إلا أنه يرينا أيضًا أن الأغلبية الواسعة بين الأتراك يعارضون قيام الدولة على أساس الدين: فـ٧٦ في المائة من المجيبين كانوا يعارضون تطبيق الشريعة في حين أن ٩ في المائة فقط يؤثرونه. لكن في ١٩٩٥م نجد ٧٠ في المائة من بين مصوِّتي حزب العدالة والتنمية يعارضونه، و١٤ في المائة يؤثرونه. وهذه نسبة أعلى مما بين السكان ككل. لكنها تظل أقلية صغيرة[1].

(١) المرجع السابق. وتشير دراسة مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية في ٢٠٠٦م أيضًا إلى دراسات أخرى سألت السؤال ذاته، ووجدت أن الشريعة يعضدها ٢٩ في المائة عام ١٩٩٥م، و٢٧ في المائة عام ١٩٩٦م، و٢٦ في المائة =

وقالت أغلبية كبيرة (٨١,٩٪، ولكن ٦٠٪ فقط من أصوات حزب العدالة والتنمية) إنهم يعتقدون أن الناس قادرة على ممارسة تعاليم الإسلام بحرية. ومعنى هذا أن أربعة أخماس المجيبين كانوا راضين أن الدولة العلمانية لا تتدخل في ممارسة الدين. أما أصحاب الرأي المقابل (وهم ٤٠٪ من أصوات حزب العدالة والتنمية) فذكروا مسألة غطاء الرأس كمثال سائد على ظلم الدولة للمتدينين(١).

وهناك نتيجة مثيرة للانتباه في استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية تتعلق بالمؤهلات التي يحب الناس أن يحوزها رئيسهم. ففي رأي المشتركين ينبغي أن تشمل هذه المؤهلات(٢):

= عام ١٩٩٨م، و١٦ في المائة عام ٢٠٠٢م. وبينما لا تتفق هذه الاستطلاعات الأخرى مع استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية فإنها تؤكد، فيما يبدو، أن تعضيد الشريعة يتناقص باطراد منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. ومع ذلك فإن تقرير مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية أيضًا يقدم لنا نتائج ملغزة في أحد بنود الاستطلاع الأخرى. فردًا على السؤال التالى: «هل ينبغي أن تكون هناك أحزاب على أساس دينى؟» أجاب ٢٥ في المائة بـ«نعم» عام ١٩٩م، و٤١ في المائة بـ«نعم» عام ٢٠٠٦م. وتناقصت الإجابة بـ«لا» من ٦١ في المائة عام ١٩٩٩م إلى ٥٤ عام ٢٠٠٦م، ونزلت الإجابة بـ«لا أعرف» وعدم الإجابة أصلًا من ١٥ في المائة عام ١٩٩٩م إلى ٥ في المائة عام ٢٠٠٦م. وهو ما يشير إلى أن حزب العدالة والتنمية قد كسب متعاطفين إضافيين إلى موقفه.

(١) من حوار مع كان باكر بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

(٢) وهناك مؤهلات أخرى تم ذكرها هي القدرة على كسب الرأي العام (٨٩٪) والعلم بأمور السياسة الخارجية والخبرة فيها (٨٧٪) ودراسة القانون (٨٣٪) وكشف شعر الزوجة (٥٠٪). والرسالة العامة التي يوصلها الاستطلاع هي أن الأتراك، عندما =

ـ أن يقدم أسلوب حياة مثاليًا لتركيا الحديثة (٨٦٪ من المشتركين).

ـ أن يكون مسلمًا تقيًا (٧٤٪).

ـ أن يكون حارسًا للعلمانية (٧٥٪).

ومن الواضح أن الأتراك لا يرون تناقضًا بين أن يكون الإنسان مسلمًا جيدًا وبين أن يكون علمانيًا. وهذا يتسق مع مفهوم الأتراك عَمَّنْ هو المسلم، فهذا المفهوم يستلزم التسامح الشديد. ومن بين المجيبين على الاستطلاع يوافق ٦٦ في المائة على أن من يشربون الخمر مسلمون (رغم أن ٧١٪ يوافقون على أن الخمور ينبغي أن تمنع في رمضان)، ويعتبر ٨٥٪ أن المرأة غير المحجبة مسلمة، ويقول ٢٩٪ إنهم سينزعجون لو كانت صاحبات التنورات القصيرة جدًّا يمثلن الأغلبية في منطقتهم، في حين أن ٦٦٪ ليس لهم رأي، ويقول ١٣٪: إنهم سينزعجون لو كانت النساء المحجبات أغلبية في منطقتهم، وإن كانت هناك أغلبية (٨٤٪) ليس لها رأي، ويظن ٨٩٪ أنه يمكن أن يكون هناك ناس طيبون بين أتباع الديانات الأخرى، وإن كان ٤٢٪ فقط يعتقدون أن غير المسلمين يمكن أن يدخلوا الجنة (لكن بشرط ألا يكونوا قد ارتكبوا معاصي)[١].

= يصل الأمر إلى اختيار رئيسهم، إنما يهتمون بالصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الساسة أكثر من اهتمامهم بالجدال حول قضايا الإسلام ـ العلمانية الخلافية (Carkoğlu and Toprak, op. cit., 2006).

(١) المعلومات الخاصة بالتسامح مستقاة من دراسة مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية:

(Ali Carkoğlu and Binnaz Toprak, *Turkiye' de Din, Toplum ve Siyaset*, Istanbul: TESEV, 2000).

وعلى الناحية الأخرى فإن حقوق الأقليات كالأكراد والعلويين وغير المسلمين لم تنل دعمًا يذكر. كما يؤكد استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية أن الأغلبية الكبيرة بين الأتراك تعارض الإرهاب. وتعارض أغلبية كبيرة (٦٥,٥٪) الهجمات الانتحارية حتى لو كانت ضد «الاحتلال» (وإن كان ٢٠,٢٪ يدعمونها)، وتعارض نسبة ٨٢٪ هجمات الفلسطينيين الانتحارية ضد المدنيين (لكن يوافق عليها ٨,٣٪). كذلك يوافق ٥٦٪ على أن هجمات ٩/١١ ليس لها ما يبررها إسلاميًّا (ويعتنق الرأى المخالف ٢٢٪)[١].

وقد أثار استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية جدلًا حيويًّا في تركيا وكذلك بين المراقبين الأتراك حول ما تشير إليه النتائج في الواقع. لقد كان انفتاح الأتراك الواسع في مناقشة هويتهم الإسلامية مبعث دهشة للقليل من المراقبين، إلا أن الاستطلاع يترك الكثير قابلًا للتفسيرات المختلفة بما في ذلك التفرقة بين التدين والمواقف المختلفة تجاه إدخال الدين في السياسة. ويصاغ الخلاف غالبًا في ضوء «الانقسام العلماني/الإسلامي». إلا أن كثيرًا من الأتراك يقولون: إن الانقسام الحقيقي ليس بين العلمانيين والإسلاميين، بل بين الوطنيين (أو مناصري الدولة) وبين الإصلاحيين. ويعتقد علي جاركوغلو، وهو أحد مؤلفي دراسة مؤسسة الدراسات الاقتصادية

(١) Carkoğlu and Toprak, 2006.

والاجتماعية التركية الصادرة في عام ٢٠٠٦م، أن النتيجة النهائية للتقرير هي وجود إمكانية في تركيا لتناول القضايا الدينية من زاوية ليبرالية[١].

الجماعة المتطرفة العنيفة:

لأسباب تاريخية وثقافية كانت تركيا أكثر مقاومة للأشكال العنيفة والراديكالية التي عرفتها النزعة الإسلامية من أية مجتمعات إسلامية أخرى. ورغم ذلك لم تكن تركيا محصنة ضد تسرب الأيدلوجيات السلفية الراديكالية إليها. ومما يبعث على التأمل أن النزعة الإسلامية الراديكالية دخلت الساحة السياسية ـ الدينية التركية عن طريق أوروبا. ففي ثمانينات القرن الماضي مُنِح كمال الدين قبلان، مفتي أضنة ورئيس نواب إدارة الشؤون الدينية عدة سنوات، لجوءًا سياسيًّا إلى ألمانيا حيث أسس «اتحاد المجتمعات والطوائف الإسلامية» بغرض إنشاء دولة دينية في تركيا. وفي ١٩٩٣م تغير اسم منظمة قبلان إلى «دولة الأناضول الفيدرالية الإسلامية». وعند موته في ١٩٩٥م نصّب ابنُه متين نفسَه «خليفة» للمنظمة المتطرفة، التي ظل يديرها حتى تم تسليمه إلى تركيا في ٢٠٠٤م[٢].

وحاليًّا تقتصر المنابع الأساسية للعنف في تركيا على حزب الله والقاعدة التركيين. ورغم أن حزب الله التركي قد تدهور

---

(١) Ali Carkoğlu, presentation, op. cit.

(٢) "Is a New Wave of Terrorism Starting Against Turkey?" *Pulse of Turkey*, No. 68, November 7, 1998, at http://www.turkpulse.com/is.htm (as of March 21, 2008).

منذ موت زعيمه حسين ويليأوغلو في تبادل إطلاق نار مع الشرطة في ٢٠٠٠م فإن الخلايا المرتبطة بالقاعدة قد احتفظت باحتمال القيام بعمليات إرهابية. ومع هذا ليست هناك صلة لأيةٍ من الجماعتين بأي قطاع ذي قيمة في المجتمع المسلم التركي.

وقد أنشئ حزب الله التركي (الذي لا ينبغي أن نخلط بينه وبين حزب الله اللبناني) شرق الأناضول عام ١٩٩٠م. ورغم أنه على نطاق واسع جماعة كردية سُنية فقد تأثر بالثورة الإيرانية، وتلقى لبعض الوقت دعمًا لوجستيًّا وماليًّا من إيران. وهدف حزب الله التركي هو إقامة دولة إسلامية من خلال استراتيجية ذات مراحل آخرها الكفاح المسلح (الجهاد) بغية القضاء على قوى الكفر. ومع هذا فليست غايته الرئيسية هي الدولة بل حزب العمال الكردستاني، الذي كسب للمنظمة درجة من التسامح من جانب السلطات. وفي تسعينات القرن البائد بدأت المنظمة في التمدد غرب تركيا حيث قامت بعدد من الاغتيالات. ثم اتجهت إلى الاضمحلال بعدما قتلت قواتُ الأمن ويليأوغلو وقبضت على غيره من القادة الكبار. ولم ينفذ حزب الله التركي عملية كبيرة منذ اغتيال رئيس الشرطة في ديار بكر، جعفر أوكان، وبعض الضباط الآخرين عام ٢٠٠١م[١].

كما نفذت خلية للقاعدة التركية مجموعتين من الهجمات في

---

(١) انظر:

M. Kurad Atalar, "Hizballah of Turkey: A Pseudo-Threat to the Secular Order?" *Turkish Studies*, Vol. 7, No. 2, July 2006, p. 311.

إسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٣م: ضرب بيث إسرائيل ومعابد نيفي شارلون بالقنابل، ثم بعد خمسة أيام القنصلية البريطانية العامة والفرع الرئيسي لمصرف HSBC. وطبقًا لما قاله الادعاء العام التركي فإن تفجير القنابل قد خطط له أحد أعضاء القاعدة الكبار، وهو السوري لؤي السقا (أقا لؤي التركي) بموافقة خاصة من أسامة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي. وقبض على السقا في أغسطس ٢٠٠٥م بعدما انفجرت قنبلة كان يجهزها في شقة بالأناضول[1].

ومنذ ذلك الحين تتالى القبض على مشتَبَهى القاعدة، إذ تم القبض على ١١ في إسطنبول في مايو ٢٠٠٧م، و٢٣ في بورصة في يونيو ٢٠٠٧م. وفي سبتمبر ٢٠٠٧م أحبطت الشرطة التركية تفجيرات جماعية للقنابل في أنقرة، إذ عثر على عربة فان بجراج متعدد الطوابق بمنطقة كورتولوس بالمدينة بها أداة تحتوي على ٣٥٠ كجم من المواد المتفجرة المصنعة ارتجاليًّا مكونة من نترات الأمونيوم ونترات الصوديوم وتي إن تي وعشرين زجاجة صغيرة من غاز البترول المسيَّل موصولة بثلاثة هواتف محمولة، مما يوحي بأن من جهزوها قد خططوا لتفجيرها عن بعد.

ورغم أن السلطات قد اتجهت بتحقيقاتها ناحية حزب العمال الكردستاني فإن الآلة تشبه إلى حد بعيد تلك الأدوات

(١) "A bomb-builder, 'out of the shadows,'" *The Washington Post*, February 20, 2006.

المستعملة في تفجيرات القنابل بإسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٣م[١].

الأتراك في أوروبا:

إن هجرة الأتراك الواسعة إلى أوروبا، وبالذات إلى ألمانيا، وتأسيس جاليات تركية كبيرة في أوروبا تربطها صلات حميمة بالوطن لكن بعيدًا عن السلطات قد أثر في تركيا ككلٍّ تأثيرات عميقة.

وطبقًا للإحصاءات الألمانية عام ٢٠٠٠م كان هناك في ألمانيا ١٩٩٨٥٣٤ تركيًا ليسوا مواطنين ألمانًا[٢] يمثلون ٢,٥٪ من مجموع السكان. والأتراك الموجودون في ألمانيا هم نسبيًّا محافظون تقليديون متدينون. ويمثل الأكراد أيضًا جزءًا كبيرًا نسبيًّا، ربما الثلث، من هذه الجالية. ومن السمات الدالة في الإسلام السياسي التركي أن كثيرًا من الحركات الأشد تطرفًا توجد في أوروبا أكثر منها في تركيا ذاتها.

ويرجع الفضل في هذا جزئيًّا إلى أن المهاجرين الأتراك في أوروبا أكثر تدينًا ومحافظة. كما يعكس هذا الأمرُ السهولةَ النسبيةَ التي صارت بها هذه الجماعات المتطرفة، الإسلامية والكردية، قادرة على التنظيم والعمل بعيدًا عن أيدي المحاكم ورجال الأمن

---

(١) ليس لحزب العمال الكردستاني سجل في استعمال متفجرات كبيرة في عربات ولا لها تقليد في الهجمات الإرهابية التي توقع الكثير من الإصابات. انظر:
"Turkish Police No Nearer to Solving Attempted Ankara Bombing," *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 4, Issue 172, September 18, 2007.

(٢) *Statistisches Bundesamt Deutschland*, December 31, 2000.

الأتراك. ولم يبدأ تغير هذا الوضع إلا في أجواء ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، التي زاد فيها التدقيق وتلاحقت فيها المحاكمات على نحو أسرع، مع وقوع الجماعات الراديكالية خارج تركيا تحت ضغط متزايد من جانب حكومات أوروبية متيقظة للإرهاب.

وتتمثل الجماعات الراديكالية الرئيسية التركية الناشطة في ألمانيا في مِلّلي غُورُوش، ودولة الخلافة المعروفة أيضًا بـ«جماعة قبلان». ومللي جورروش هو الفرع الأوروبي لسلسلة الأحزاب السياسية التابعة لنجم الدين أربكان، كما يمثل مفهومًا في ميدان السياسة المحلية الإسلامية التركية. وكان دائمًا موضوعًا أساسيًّا في شعارات أربكان، ويرجع إلى مرحلة ما قبل الرفاه حينما كان أربكان يقود حزبه الأصلى المسمى: النظام الوطني. ورغم أن شعار الحزب لم يتم تحديده بوضوح قط فقد كان يستعمل لتأكيد الفرق بين خط أربكان وخط الأحزاب الأخرى التي كانت، كما يقول، «تقليدًا للغرب». وحاليًّا لا يزال حزب السعادة، الحفيظ على ميراث حزب النظام الوطني ويديره ريكاي قُطَان رجل أربكان، يستعمل شعارات حزب ميللي غوروش. واعتنق الشعارَ أيضًا الإسلاميون السياسيون في أوروبا كطريقة للإشارة إلى أنهم يتبعون خُطا أربكان. ويبلغ عدد المنتمين إلى ميللي غوروش في ألمانيا ٢٦٥٠٠ عضو، لكنْ طبقًا للسلطات الألمانية فإن للمجموعة جمهورًا أكبر كثيرًا في أرجاء أوروبا من خلال الـ٥١٤ جماعة مسجدية التي تديرها (بما فيها ٣٢٣ في ألمانيا) وصحيفتها: «ميللي جازيت» (الطبعة الأوروبية

لصحيفة تركية بهذا الاسم) وبرامجها التعليمية الإسلامية الشاملة[1].

أما «دولة الخلافة» (جماعة قبلان)، وهي جماعة أكثر راديكالية يتزعمها متين قبلان، الذي أعلن نفسه «أمير المؤمنين وخليفة المسلمين»، فتهدف إلى هدم الدولة العلمانية في تركيا وإقامة دولة إسلامية بدلًا منها مؤسسة على الشريعة. وتورط أتباع قبلان في مؤامرة لاصطدام طائرة بضريح أتاتورك في أنقرة في العيد الخامس والسبعين للجمهورية التركية. وقد أعلنت السلطات الألمانية أن «دولة الخلافة» والمنظمات المرتبطة بها غير شرعية، كما قُبِض على قبلان وحوكم بتهمة التحريض على اغتيال داعية منافس هو إبراهيم سوفو في ١٩٩٦م. وبعد أن قضى أربع سنوات في السجن تم ترحيله إلى تركيا في ٢٠٠٤م حيث حُكِم عليه بالسجن المؤبد[2]. وتقدر السلطات الألمانية أعضاء جماعة قبلان في ألمانيا بـ٧٥٠ شخصًا[3].

وحتى وقت قريب كان الأتراك في أوروبا بوجه عام لا يتورطون في أعمال الإرهاب[4]. ومع ذلك ففي سبتمبر

---

(١) انظر: المعلومات المتعلقة بميللي غوروش في:
Verfassungsschutzbericht 2005' published by Bundesministeriumdes Innern, Berlin, May 2006, at www.verfassungsschutz.de (as of March 21, 2008).

(٢) *Verfassungsschutzbericht 2005.*

(٣) Bundesverfassungsschutzamt, *Jahresbericht*, 2004.

(٤) هذا البيان يشير إلى الأتراك الأصلاء لا الأكراد المرتبطين بحزب العمال الكردستاني.

٢٠٠٧م فككت السلطات الألمانية حلقة إرهابية كانت تخطط للقيام بهجمات ضد تجهيزات حربية تخص الولايات المتحدة بمطار فرانكفورت. وكان أحد المقبوض عليهم تركيًّا في الثامنة والعشرين تم تدريبه في باكستان عام ٢٠٠٦م، وهو آدم يلماز. وقد هز البعدُ التركيُّ في المؤامرة الألمانَ، الذين كانوا مستنيمين إلى الاعتقاد بأن جاليتهم المسلمة المكونة في غالبيتها من الأتراك أقل ميلًا إلى الإرهاب أو الأفكار الإسلامية الراديكالية من الطوائف المسلمة في أي مكان آخر بأوروبا. وينتمي يلماز على نطاق واسع إلى الطبقة الوسطى، وقضى معظم حياته في ألمانيا. ومثل كثير من صغار الأتراك المولودين في تركيا رفض يلماز المسجد المعترف به الذي ترعاه الحكومة التركية لصالح مسجد آخر مستقل وأكثر راديكالية(١).

وبعيدًا إلى حدٍّ ما عن قضية الراديكالية الإسلامية بين الأتراك في الخارج هناك السؤال الأكبر عن السبب في أن الأجيال الثانية، وكذلك الثالثة أيضًا، من الأتراك في ألمانيا وغيرها تنجذب إلى الحركات الإسلامية. في رأى بعض المحللين أن السبب ليس هو ببساطةٍ النظرة الاجتماعية التقليدية التي جاؤوا بها من أرياف تركيا. ومن الممكن أن يكون اتجاه المهاجر الشاب إلى الإسلام رد فعل على التفرقة التي يراها من المجتمع

---

(١) Mark Landler and Nicholas Kulish, "Turkish connection shakes Germans," *International Herald Tribune*, September 8 - 9, 2007.

المضيف والاغتراب الذي يفرضه عليه ذلك المجتمع[1]. كذلك فإن كثيرين من داعمى ميللى غوروش وأتباعِ جماعة قبلان هم من هذه الفئة[2]. وحين يؤخذ حجم الجماعة التركية في ألمانيا في الحسبان لا يكون مفاجئًا أن تتمثل اتجاهات الإسلام السياسي التركي المعاصر الرئيسية في المنظمات المتشابهة بألمانيا. وهذا يصدق أيضا على الحركات الكردية المتنوعة، العنيفة وغير العنيفة، التي تعتمد ماليا على موارد المهاجرين إلى حد بعيد.

وبالمثل تنشط الجماعات الكردية في أوروبا. وتقول التقارير إن حزب العمال الكردستاني يحصل على معظم تمويله من تجارة المخدرات. وفي تقدير مسؤولى الأمن البريطانى أن حزب العمال الكردستاني يهرِّب سنويا ٤٠٪ من الهيروين المنقول من الشرق إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما يساوى ٥ بلايين دولار أمريكى طبقا

---

(١) انظر:

Werner Schiffauer, "Islamism in the Diaspora: The Fascination of Political Islam Among Second Generation German Turks," unpublished paper, Frankfurt/Oder: Europea-Universitat Viadrina, 1999.

وحتى وقت قريب لم تكن ألمانيا تمنح المواطنة للمقيمين من غير الألمان الأصلاء عند الولادة. وفي ١٩٩٩م أصدرت الحكومة الألمانية قانونًا أصبح ساري المفعول في ٢٠٠٠م يمنح المواطنة للأشخاص المولودين في ألمانيا لأبوين أقاما فيها السنوات الثمانى السابقة أو يتمتعان بوضع المقيمين الشرعيين المستمر لمدة ثلاث سنوات على الأقل. ومع هذا فهؤلاء الأشخاص لا بد أن يختاروا بين المواطنة الألمانية أو التركية حين يبلغون خمسًا وعشرين سنة (Deutsche Botschaft Ankara, at

http://www. ankara.diplo.de/Vertretung/ankara/tr/01/stag.html (as of March 21, 2008).

(٢) See Schiffauer, op. cit., pp. 5 -6.

لمكتب المخدرات والجرائم بالأمم المتحدة. وتشمل أنشطةُ جمع الأموال في حزب العمال الكردستاني نَقْلَ المهاجرين غير الشرعيين[1].

(١) Soner Cagaptay, "Can the PKK Renounce Violence? Terrorism Resurgent," *Middle East Quarterly*, Winter 2007,pp. 45 - 52, available at http://www.meforum.org/article/1060 (as of March 21, 2008).

الفصل الثالث

ظهور الإسلام السياسي في تركيا

على مدار بضعة العقود الماضية كانت قوة النزعة الإسلامية، أو الإسلام السياسي، تتنامى في تركيا. وقبل سبعينات القرن الماضي كان اليمين الديني مجرد فِرْقَة وسط أحزاب يمين الوسط المسيطرة. وفي سبعينات القرن المنصرم برزت إلى الوجود كحركة سياسية منفصلة تحت زعامة نجم الدين أربكان، مؤسس حركة ميللي غوروش. وقد واجهت الأحزاب الإسلامية تدقيقًا شديدًا من السلطات الكمالية ومُنِعَت من العمل أو أغلقت عدة مرات. ومع هذا فقد ظهرت من جديد في الفترة الأخيرة وقد اتخذت ثيابًا مختلفة، مؤكدة استمراريتها ومقدرتها على جذب قطاع هام من الناخبين الأتراك. ورغم ذلك فحتى وقت قريب ظلت إلى حد بعيد حركة هامشية.

ومع هذا فإن نجاح حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية في الانتخابين الوطنيين الأخيرين يُظْهِر قوة الإسلام السياسي المتنامية. لقد كسب العدالة والتنمية انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م بنسبة ٣٤٪ من أصوات الناخبين، وهو ما مَكَّنَه من

تشكيل الحكومة وحده. وفي انتخابات يوليه ٢٠٠٧م كان حظه أفضل وأفضل، إذ حاز نسبة ٤٦,٦٪ من تلك الأصوات؛ أي: أكثر من ضِعْف ما حصل عليه حزب الشعب الجمهوري، الذي يمثل تراث أتاتورك العلماني، والذي احتلّ المرتبة الثانية بـ٢٠,٩٪ من الأصوات الانتخابية[١].

وهذا إنجاز عظيم لحزب لم يكن موجودًا قبل أغسطس ٢٠٠١م، يبين إلى أي مدى انتقل أحد أشكال الإسلام السياسي من منطقة الظلال السياسية ليصبح أحد الممثلين الكبار في السياسة التركية. ورغم أن العدالة والتنمية يعرّف نفسه على أنه حزب «ديمقراطي محافظ» وليس حزبًا إسلاميًّا فإن الكماليين يخشَوْن أن تكون له أجندة إسلامية خفية وأن يكون صعوده تهديدًا لطبيعة الدولة التركية العلمانية. ترى ما السر في صعود النشاط السياسي المستند إلى الدين في تركيا؟ هل يمثل نجاح العدالة والتنمية «إعادة أسلمة» الحياة السياسية والسياسة الخارجية التركية؟ وما تأثيره بالنسبة إلى التطور السياسي وتوجُّه السياسة الخارجية في تركيا؟

تأثير الثورة الكمالية:

تعود جذور صعود الإسلام السياسي في تركيا إلى الإصلاحات التي تمت في المرحلة العثمانية المتأخرة وإلى طبيعة

---

(١) وذلك باتحاده مع حزب اليسار الديمقراطي، وهو حزب صغير يقع على يسار الوسط. وفي ٢٠٠٢م كسب حزب الشعب الجمهوري ١٩,٤٪ من أصوات الناخبين، في حين كسب حزب المجتمع الديمقراطي ١,٢٪.

التحول السياسي الذي تم بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كامل أتاتورك سنة ١٩٢٣م[١]. وتعد محاولة أتاتورك تحويل تركيا إلى دولةٍ علمانيةٍ غربيةٍ حديثةٍ «ثورةً فوقيةً». لقد كانت مشروعًا في الهندسة الاجتماعية قامت به الدولة من أعلى ونفذته نخبة عسكرية ـ بيروقراطية صغيرة فرضت رؤيتها العلمانية على مجتمع تقليدي رافض. ولم تقم النخبة، عند تنفيذ هذا التحول، بجهد يذكر لإشراك المواطنين أو المعارضة أو مداجاتهما. وكما لاحظ دوغو إرجيل، فإنه «لا علمنة الأمة ولا تتريكها قد تم التفاوض بشأنه مع الشعب على نحو جاد»[٢]. وبدلًا من ذلك حاولت النخبة ببساطةٍ أن تستخدم «الدولة القوية» لقهر أية معارضة وتخويفها[٣].

---

(١) كانت هناك عناصر هامة من الاستمرارية بين جهود التغريب في المرحلة العثمانية المتأخرة وبين الجهود التي قام بها الكماليون. فقد كانت كلتاهما نخبوية تقف وراءها الدولة وتعادي تطور الجماعات المستقلة والمجتمع المدني. وللمناقشة المفصلة انظر:
Metin Heper, "The Ottoman Legacy and Turkish Politics," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1, Fall 2000, pp. 62-82.

وانظر أيضًا:

Şerif Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" *Daedalus*, Vol. 102, Winter 1973, pp. 169-190.

وللمناقشة المستفيضة لموضوع تأسيس الجمهورية التركية وتحولها السياسي المبكر انظر:

Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, London: Oxford University Press, 1968; Lord Kinross, *Ataturk*, New York: William Morrow, 1964; and Andrew Mango, *Ataturk*, New York: The Overlook Press, 1999.

(٢) Doğu Ergil, "Identity Crises and Political Instability in Turkey," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 2, Fall 2000, p. 53.

(٣) بالنسبة لمفهوم «الدولة القوية» واستخدامها من قِبَل الكماليين في عملية التحديث انظر بوجه خاص:

وكان الكماليون الجدد يسعَوْن إلى قطيعة جذرية مع الماضى العثماني. لقد كانت الفترة العثمانية وأي شيء مرتبط بها، ما عدا بعض عناصر المجد الغابر، محل إدانة واستبعاد لصالح مشروع جديد قائم على التغريب والعلمنة. وخلال العقد الأول من تأسيس الجمهورية نفَّذ الكماليون سلسلة من الإصلاحات فَصَمَت العُرَى التي تربط تركيا بماضيها الإسلامي وبالعالم المسلم على نطاق أوسع. فألغيت الخلافة، التي كان يقودها الرئيس الروحي للعالم الإسلامي السُّني، وحلت الأبجدية اللاتينية (التى عُدِّلَت لتلائم الأصوات التركية) محل الحروف العربية، واجتُهِد في تنقية اللغة التركية من الكلمات ذات الأصل العربي والفارسي التي انتقلت إليها أثناء العهد العثماني. وعملت النخبة على تنفير الناس من اللباس الوطني وعلمنت النظام التعليمي. كما وضعت كل المؤسسات والموارد الدينية تحت سيطرة الدولة.

ورغم ذلك كانت معظم هذه الإصلاحات مقصورة على المراكز الحضرية، في حين ظل الريف على حاله لم يمس تقريبًا. وحتى خمسينات القرن العشرين ظل معظم الأتراك منعزلين تقليديين على حين كانت المراكز الحضرية غربية علمانية. وفي الواقع كانت هناك تُرْكِيَتَان تتعايشان معًا في تناسق غير مريح: «مركز» حضري علماني حديث، و«محيط» ريفي تقليدي

= Henri J. Barkey, "The Struggles of a 'Strong' State," *Journal ofInternational Affairs*, Vol. 54, No. 2, Fall 2000, pp. 87-105, and Metin Heper, "The Proble of the Strong State for the Consolidation of Democracy," *Comparative Political Studies*, Vol.25, July 1992, pp. 169-194.

متدين[1] بلا اتصال بينهما تقريبًا. وكانت النخبة المسيطرة حضرية علمانية حديثة على حين كان الجزء الأعظم من السكان ريفيًّا تقليديًّا متدينًا.

ولم يُلْغَ الدين أو يُقْضَ عليه تمامًا، بل تم ببساطةٍ إبعادُه عن الحياة العامة وأُلْحِق تمامًا بالدولة، التي صارت تشرف عليه من خلال إدارة الشؤون الدينية. لقد أُلْحِقَت المؤسسات الدينية بالدولة حيث صار العاملون فيها موظفين مدنيين. أما في الريف فظل للإسلام ـ رغم هذا ـ جذور اجتماعية قوية، وبقي بمنأى عن قبضة الدولة إلى حد كبير رغم قانون منع الطرق الصوفية الصادر عام ١٩٢٥م.

حقًّا كان هناك نوع من «الثورة المضادة» الدينية خارج المدن. وردًّا على استبعادهم الإجباري من الحياة السياسية أسس كثير من المسلمين شبكاتهم وأنظمتهم التعليمية غير الرسمية.

وصارت الشبكات والجماعات الدينية؛ كالطريقة النقشبندية وحركة نوركولوك، لونًا من «المجال الجماهيري المضاد» ومحضنًا لهوية إسلامية أكثر جماهيرية. وقد ظل الإسلام، كما يقول هاكن يفوز، «الهوية الخفية للدولة الكمالية»، بالإضافة إلى أنه وفَّر التعبيرَ الشعبيَّ للأغلبية المستبعَدة من عملية التحول الآتي من أعلى[2].

(١) لمزيد من التفصيل حول ثنائية «المركز ـ المحيط» وتأثيرها على السياسة التركية انظر:
Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" pp. 169-190.

(٢) Hakan Yavuz, "Cleansing Islam from the Public Sphere," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1,Fall 2000, pp. 21-42.

وكالدولة العثمانية كانت الدولة الكمالية تعوق إنشاء الجماعات المستقلة عن سيطرتها. لقد كان يُنْظَر إلى النشاط المستقل، ولا سِيَّما الديني منه، من قِبَل الدولة على أنه تهديد لقدرتها على تنفيذ جهدها التغريبي وتقوية قبضتها السياسية. وسرعان ما كان يتم قمع الانشقاق أو المعارضة لأيديولوجية الدولة وسياساتها التغريبية. ولم تشعر محاولة قمع الدولة لمظاهر النشاط المستقل الأغلبية الواسعة من سكان المناطق الريفية، الذين كان الدين بالنسبة لهم جزءًا هامًا من الحياة اليومية، بالاغتراب فحسب، بل عوَّقت تطور المجتمع المدني على نحو أعم[1].

وقد استفزت جهودُ الدولةِ الكماليةِ التغريبيةُ مقاوَمةَ بعض الجماعات، لا سيما الأكراد. وخلال الأعوام المبكرة من عمر الجمهورية التركية واجهت الدولة الجديدة سلسلة من التمردات من جانب الأكراد، الذين كانوا قد تعودوا موقف الدولة العثمانية الأكثر تسامحًا تجاه الأعراق والإسلام، ولهذا عارضوا تركيز النظام على القومية التركية والعلمانية. وقد مزجت هذه التمردات بين النزعة العرقية والدين، وكانت نتيجة لاضطراب المجتمع الأناضولي جَرَّاءَ سياسات التحديث الكمالية[2].

---

(١) انظر:

Binnaz Toprak, "The State, Politics and Religion in Turkey," in Metin Heper and Ahmet Evin (eds.), *State, Democracy and the Military. Turkey in the 1980s,* Berlin/New York: Walter de Gruyter, 1988, pp. 119-136.

(٢) من المثير للتأمل أن أول هذه العصيانات، وهو عصيان الشيخ سعيد عام ١٩٢٥م، =

وبعد موت أتاتورك عام ١٩٣٨م اشتدت نزعات النظام الشمولية، وسعى عصمت إينونو، خليفة أتاتورك، لبناء شرعية النظام على أساس تفسير صارم للكمالية. وقد أفاد حكم الحزب الواحد في تنفيذ التحويل الجذري للمجتمع التركي. وظلت أغلبية المواطنين خارج حلبة السياسة متمسكة بالعادات وأساليب الحياة التقليدية، التي استمر الإسلام يمارس من خلالها تأثيرًا هامًّا.

وبمعنى من المعاني فإن ما حدث طوال عدة العقود الماضية هو محاولة هذا المحيط الخارجي المهمش العثور على صوته وتمثيله السياسي، وقد وفر الإسلام السياسي ذلك الصوت على نحو متزايد. ومع مرور الوقت تطورت الأهداف والأيدولوجية السياسية للحركة الإسلامية، ونبذت أو خففت كثيرًا من المبادئ الأساسية الخاصة بأجندتها السياسية الأولى، ولا سيما عداوتها للتغريب، سعيًا منها للحصول على دعم سياسي أوسع.

مجيء الديمقراطية المتعددة الأحزاب:

كان إنشاء النظام المتعدد الأحزاب عام ١٩٤٦م نقطة تحول في ظهور الإسلام السياسي في تركيا. فمع تأسيس هذا النظام فقد حزب الشعب الجمهوري (وهو الحزب الذي يمثل الكمالية) احتكاره للسلطة. ومن ثم أُجْبِرَت الأحزاب على التنافس من أجل السلطة، وأصبح الإسلام عاملًا هامًّا في جذب أصوات الناخبين.

= قد أعيد تعريفه من جانب النظام على أنه عصيان ديني لإعادة الخلافة، وليس عصيانًا كرديًّا. انظر: Barkey, op. cit., p. 91.

وشكَّل المحيط الخارجي الريفي المتدين، الذي كان مستبعَدًا على نطاق واسع من الساحة السياسية منذ إنشاء الجمهورية، جمهورًا انتخابيًا هامًّا لا بد من أخذ مصالحه في الاعتبار من جانب الأحزاب السياسية المحافظة. وفي نفس الوقت فإن حزب الشعب الجمهوري، الذي حكم دون معارض أكثر من عقدين، قد أُجْبِر على تبنى موقف أكثر تسامحًا تجاه الإسلام.

وفي ١٩٥٠م حاز الحزب الديمقراطي، الذي كان يرأسه عدنان مندريس، أغلبية برلمانية منهيًا احتكار حزب الشعب الجمهوري للسلطة. وكان الحزب الديمقراطي أقل توافقًا مع المفهوم الكمالي للدولة، فجذب إليه أقسام المجتمع التي شعرت بالتهميش والظلم جَرَّاءَ سياسةِ التغريب المعلمَنة. وقد وعد الحزبُ الديمقراطي بإنهاءِ بعض السياسات الوحشية التي أرساها النظام الكمالي، وتخفيفِ القيود الثقافية التي فرضها الكماليون على الأكراد. وفي الواقع فقد أعاد الحزب الديمقراطي «شرعية الإسلام والقيم الريفية التقليدية»(١).

ونتيجة لهذا اتجهت هذه الجماعات تدريجيًّا إلى الساحة السياسية التنافسية للمرة الأولى. وفي الوقت ذاته اشتملت سياسة مندريس الاقتصادية الأكثر ليبرالية على ابتعاد محدود عن النموذج الاقتصادي الذي تديره الدولة.

وعَدَّ كثير من الكماليين سياسات مندريس، التي لم تكن

---

(١) Mardin, "Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?" p. 185.

ثورية بأي حال، منحرفة وخطرة. وقد دفعت هذه السياسات الجيش التركي إلى التدخل عام ١٩٦٠م، وكان هذا أول الانقلابات العسكرية، ثم عاد الجيش إلى ثكناته وأعاد السلطة للسياسيين عام ١٩٦١م، ولكن بعد تنفيذ بعض الإصلاحات التي قَوَّتْ دوره السياسي. أحد هذه الإصلاحات البالغة الأهمية كان إنشاء مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكر، ومهمته التأكد من أن سياسة الحكومة الداخلية والخارجية تتمشى ومبادئ الثورة الكمالية، وبخاصة العلمانية. ورغم أن المجلس من الناحية الفنية هيئة استشارية فقد قنن دور العسكر في العملية السياسية، وحدد طريقة يستطيعون من خلالها نقل أفكارهم مباشرة إلى القيادة المدنية.

وفي الوقت نفسه وَسَّع دستور ١٩٦١م نطاق حرية الجمعيات، الذي أدى إلى تكاثر الجماعات المستقلة ذاتيًّا بما في ذلك الجماعات الدينية، فانتشرت المنظمات التي عادت إلى الظهور في ستينات القرن الماضي انتشارًا واسعًا في سبعيناته. وقد أعانت الطرقُ الصوفيةُ والشبكاتُ الدينيةُ المختلفةُ الفقراءَ على مواجهة مشاكل التحديث وتحولت إلى نَوَادٍ للجماعات المضارَّة المتطلعة إلى عون في عالم سريع التغير[١]. وفي هذا المناخ الأقل قيودًا استطاعت القوى الدينية أن تنشئ حزبها الخصوصي المستقل، وهو حزب النظام الوطني، أول حلقة في سلسلة من

(١) Ergil, "Identity Crises and Political Instability in Turkey," p. 54.

الأحزاب الدينية التي أُسِّسَتْ تحت قيادة نجم الدين أربكان.

وقد أفرزت فترة مندريس بهذه الطريقة نتيجتين هامتين:

الأولى: أنها وسعت عملية نشر الديقراطية وفتحت طريق المشاركة السياسية أمام الجماعات الدينية والعرقية التي كانت قبلا مهمشة أو مستبعدة سياسيًا.

والثانية: أنها وفرت للجماعات الدينية مساحة سياسية للعودة إلى الظهور والشروع في تنظيم نفسها سياسيًا.

«التركيبة التركية ـ الإسلامية»:

مما يبعث على السخرية أن العسكر قد أسهموا في تقوية الإسلام السياسي في تركيا. وقد أدت هوجة العنف اليسارية واليمينية التي أدنت تركيا من حافَة الحرب الأهلية في سبعينات القرن الماضي بالعسكر في نهاية الأمر إلى التدخل في ١٩٨٠م لإعادة النظام(١). وفي محاولة منهم لمناهضة الشيوعية والأيدلوجيات اليسارية عمل العسكر على تقوية دور الإسلام. وتحت إشرافهم صارت التربية الدينية مادة إجبارية في المدارس جمعاء، وفُتِحَت الفصول القرآنية، وشجعت الدولة التربية الأخلاقية والدينية.

وفي واقع الأمر كان العسكر يَسْعَوْن إلى القيام بعملية «أسلمة من فوق» ترعاها الدولة. ومن خلال صَهْر الرموز

---

(١) For a detailed discussion of the coup and the events that prompted it, see Mehmet Ali Birand, *The Generals'* Coup in Turkey, London: Brassey's Defense Publishers, 1987.

الإسلامية والنزعة القومية تطلع العسكر إلى خلق أمة أكثر تجانسًا وأقل تأسلمًا سياسيًّا، وعَزْل المواطنين عن تأثير الأيديولوجيات اليسارية. واستنادًا إلى ثالوث «الأسرة والمسجد والثكنة» صُمِّمَتْ هذه «التركيبة التركية ـ الإسلامية» الجديدة لتقليل جاذبية الأيديولوجيات اليسارية الراديكالية، والتخفيف من تأثير عناصر الفكر الإسلامي غير التركي الآتي من باكستان والعالم العربي[١]. وكان العسكر يأمُلون أيضًا أن تقوم هذه التركيبة الجديدة بمناهضة الراديكالية الإسلامية الواردة من إيران.

وفي صنع هذه التركيبة الجديدة اعتمد العسكر على جهد مجموعة من العلماء المحافظين ينتمون إلى «بيت المثقفين». وقد وضعت هذه المجموعةُ الأساسَ الأخلاقيَّ والفلسفيَّ لهذه التركيبة، منشئةً أيديولوجية من الثقافة الشعبية العثمانية والإسلامية والتركية، بغية إضفاء الشرعية على سلطة النخبة الحاكمة الجديدة[٢].

وبإعادة تفسير الأمة والدولة كأسرة وجماعة فإن هؤلاء العلماء قد استعملوا، على نحو انتقائي، الأفكار العثمانية ـ

(١) Cemal Karakas, *Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of the State, Politics and Society*, Report No. 78, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF), 2007, pp. 17 - 18.

(٢) Hakan Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey," *Comparative Politics*, Vol. 10, No. 1, October 1997, p. 68; for the Ottoman and republican origins of the "Turkish-Islamic synthesis," see Gokhan Cetinsaya, "Rethinking Nationalism and Islam: Some Preliminary Notes on the Roots of 'Turkish-Islamic Synthesis' in Modern Turkish Political Thought," *The Muslim World, Vol. 89, Issue 3 - 4, October 1999, pp. 350 - 376, at http://ww.blackwell-synergy.com/doi/abs/10.1111/j.1478-1913.1999.tb02753.x (as of March 21, 2008).*

الإسلامية للمواءمة بين الماضي والحاضر وتوحيد المصالح المختلفة معًا عن طريق إبراز الخطر الذي يهدد الأسرة والأمة والدولة جراء التشرذم الأيديولوجي. وقد استُخْدِم النظام التعليمي ووسائل الإعلام عندئذ لنشر نسخة شعبية من تلك الأيديولوجية بين الجموع.

وقد أَمَّل مهندسو هذا البرنامج الأيديولوجي خَلْق شكل جديد من الثقافة التركية ـ الإسلامية غير المسيسة يمكن أن يعيد توحيد المجتمع، ويضع الأساس لدولة متحدة قوية راسخة. ومع هذا فقد بعثت هذه التركيبة رسالة ملتبسة: فمن جهة عُرِّفَت تركيا في دستور ١٩٨٢م بأنها دولة علمانية. ومن الجهة الأخرى تمت تقوية دَوْر الدين في المدارس والتعليم كأداة لتدعيم القومية التركية، مما أدى إلى إضعاف تأثير العلمانية، وفي نفس الوقت توفرت الفرص أمام الإسلاميين لنشر وتقوية رسالتهم.

تأثير إصلاحات أوزال:

ساهمت الإصلاحات التي تحققت في عهد رئيس الوزراء تورجوت أوزال منتصف ثمانينات القرن الماضي في تقوية دور الجماعات الإسلامية أيضًا. كما أضعفت الإصلاحاتُ سيطرةَ الدولة على الاقتصاد، وخلقت طبقة من أصحاب المشروعات والرأسماليين في مدن الأقاليم بالأناضول بما فيها دنزيلي وغازيانتِبْ وكهرمان ماراش. وقد خلقت الطفرة الاقتصادية طبقة اقتصادية جديدة، أُطْلِق عليها: «البرجوازية الأناضولية»، ذات

جذور قوية في الثقافة الإسلامية. وآثرت هذه الجماعة اتباع سياسات اقتصادية ليبرالية وتقليل دور الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. كما دعمت المزيد من الحرية الدينية. وفي تسعينات القرن الماضي ساندت حزب الرفاه. وهي اليوم إحدى الكتل الانتخابية الأساسية التي تقف بجوار حزب العدالة والتنمية.

ونتج عن إصلاحات أوزال أيضًا تدفق رؤوس المال، وكثير منها من الوطن العربي. وقد سمح هذا للإسلاميين بتنظيم أنفسهم سياسيًّا. وطبقًا لأسلوب أوزال الأكثر تسامحًا نحو الدين مُنِحت الجماعات والطرق الإسلامية حريات أوسع، وسمح لهم بتمويل إنشاء المدارس والجامعات الخاصة. كما وفرت الإصلاحات كذلك مساحة أعظم لجماعات سياسية جديدة بما فيها الجماعات الإسلامية، التي سهل عليها الوصول إلى أجهزة وسائل الإعلام وسلاسل الصحف الهامة، وهو ما سمح لهم بمخاطبة جمهور سياسي أكبر كثيرًا من ذي قبل[١]. وقد وفر التلفاز بالذات وسيلة هامة لنشر رسالتهم[٢].

وكان للتغييرات السكانية أيضًا تأثيرها. لقد أدت السياسات

---

(١) يشير شريف ماردين إلى الدور الهام الذي أداه انتشار الإعلام في نشر «الصوت الإسلامي» والمساهمة في ظهور الأحزاب السياسية الإسلامية. انظر:

Mardin, "Turkish Islamic Exceptionalism Yesterday and Today," p. 157.

(٢) حتى عام ١٩٨٩م لم يكن هناك إلا قناة تلفازية واحدة في تركيا تديرها الدولة هي قناة تي إن تي. وقد شرعت أول قناة دينية التوجه في الظهور عام ١٩٩٣م، وكانت تابعة لحركة جولن.

الصناعية والتحديثية التي اتبعتها الحكومات التركية المتتابعة إلى تدفق واسع لسكان الريف على المدن. وأتى هؤلاء المهاجرون معهم بعاداتهم ومعتقداتهم وسلوكياتهم التقليدية. وعاش كثير منهم في غربة وانفصال في مدن عشوائية مكونة من الأكواخ حول المدن الكبيرة، ولم يندمجوا في ثقافة الحضر، وشكلوا تجمعًا هامًّا من المصوتين المحتملين لصالح الأحزاب الإسلامية المناهضة للتغريب وقوى العولمة، ومنها سلسلة ميللي غوروش التابعة لأربكان (انظر ما يلي).

وفي ذات الوقت أسهم تدفق المهاجرين في حدوث «صدام حضارات» داخلي. لقد تقاربت التُّرْكِيَتَان: تركيا العلمانية والحضرية وتركيا الأخرى الريفية والمتدينة إحداهما من الأخرى تقاربًا شديدًا زاد التوترات الاجتماعية سوءًا على سوء.

وكان أوزال يجسد، باعتبارات كثيرة، هذه التقاليد المتعارضة. لقد كان تكنوقراطيًّا ذا تدريب غربي، واشتغل في البنك الدولي، وفي ذات الوقت كان يدعم الطريقة النقشبندية ويرتبط بحزب الخلاص الوطني التابع لأربكان قبل أن يؤسس حزب الوطن الأم في ١٩٩٣م. وبهذا أقام جسرًا بين الإسلاميين والعلمانيين. وكما لاحظ هنري باركي: «كان يشعر مع الزعماء الغربيين بنفس الراحة التي يشعر بها في المسجد»[1].

---

(١) Barkey, "The Struggles of a 'Strong' State," p. 99.

ظهور اليمين الديني:

وقد أسهمت هذه التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في زيادة قوة الجماعات السياسية الإسلامية في سبعينات القرن المنصرم وثمانيناته. وكان أول تعبير مستقل عنها هو تأسيس حزب النظام الوطني في يناير ١٩٧٠م، أول الأحزاب السياسية المتعددة التي تزعمها نجم الدين أربكان. ووقف الحزب مع إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي قائم على المبادئ «الوطنية» (أو فَلْنَقُلْ: «الإسلامية»). ومع هذا لم يُعَمَّر طويلًا، إذ تم إغلاقه بعد تدخل من جانب العسكر في ١٩٧١م بذريعة أنه ضد الطبيعة العلمانية للدولة.

وقد أتى مؤسسو حزب النظام الوطني والأحزاب التي خَلَفَتْه من صفوف حركة الرؤية الوطنية (ميللي غوروش)[١]، التي كان قادتها يسعَوْن للعودة إلى القيم والمؤسسات التقليدية. لقد كانوا ينظرون إلى المحاولة الكمالية لاستبدال النموذج الغربي بالدولة والثقافة العثمانية ـ الإسلامية على أنها خطأٌ تاريخيٌّ ومنشأٌ لجميع متاعب المجتمع التركي. وكانت غايتهم أن يبنوا «نظامًا وطنيًا (إسلاميًّا)» وأن يضعوا نهاية لعملية التغريب[٢]، إذ رَأَوْا أن هوية

---

(١) للتعرف إلى خلفية حركة ميللي غوروش وفلسفتها انظر:

Fulya Atacan, "Explaining Religious Politics at the Crossroad: AKP-SP," *Turkish Studies*, Vol. 6, No. 2, June 2005, pp. 187-199.

(٢) انظر:

Ihsan D. Daği, "Transformation of Islamic Political Identity in Turkey: Rethinkingthe West and Westernization," *Turkish Studies*, Vol. 6, No. 1, March 2005, pp. 21-37.

تركيا ومستقبلها مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالعالم الإسلامي لا بالغرب.

وقد أنشئ حزب الخلاص الوطني في أكتوبر ١٩٧٢م. وكما فعل حزب النظام الوطني، الذي تم إغلاقه في مايو ١٩٧١م، قام حِزْب الخلاص الوطني بصَهْر الإسلام مع القومية التركية. وكان شعاره «تركيا عظيمة من جديد». وكان الحل الذي اقترحه لمشاكل تركيا هو العودة إلى تعاليم الإسلام و«أسلوب الحياة الإسلامي». وأعلن أن عملية التغريب قد مزقت المجتمع التركي وأدت إلى ضياع مجده السابق، وأن سياسة التصنيع القائمة على الصناعة الثقيلة «الوطنية» التي يمولها رأس المال الأناضولي سوف تخلق أمة قوية تدير ظهرها للغرب وتصير زعيمة للعالم الإسلامي.

وعِوَضًا عن الارتباط بالغرب كان الحزب يُؤْثِر إنشاءَ سوقٍ إسلاميةٍ مشتركةٍ تكون عملتها الدينار، وتحالفٍ دفاعيٍّ إسلاميٍّ[١].

وكان حزب الخلاص الوطني ائتلافًا مكونًا من جماعات إسلامية محافظة مختلفة. وبينما كان لزعيم الحزب نجم الدين أربكان سيطرة سياسية شديدة كانت هناك صراعات منذ البداية بين الجماعات والطرق الدينية المختلفة حول التوجه السياسي

(١) بالنسبة لبرنامج الحزب وأيديولوجيته انظر:

Jacob Landau, "The National Salvation Party in Turkey," *Asian and African Studies*, Vol. 11, 1976, pp. 1-57. Also Binnaz Toprak, "Politicization of Islam in a Secular State," in Said Arjomand (ed.), *From Nationalism to Revolutionary Islam*, London: Macmillan, 1984, pp. 119-133, and Binnaz Toprak, "Islam and Democracy in Turkey," *Turkish Studies*, Vol. 6, No. 2, June 2005, pp. 187-199.

للحزب، وكذلك حول زعامة أربكان التسلطية[1]. وقد أصبحت هذه الانقسامات السياسية والأيديولوجية أكثر وضوحًا بعد ولايته السيئة الحظ كرئيس للوزراء (٩٦ ـ ١٩٩٧م)، وانتهى الأمر بتفكك الحركة في ٢٠٠١م، مما أدى إلى نشوء حزب العدالة والتنمية.

وفي ١٩٧٠م ثَبَّت الحزب نفسه كلاعب هام في الحياة السياسية التركية، وحصل على المركز الثالث في انتخابات ١٩٧٣م، محرزًا نسبة ١٢٪ من أصوات الناخبين و١١ مقعدًا في البرلمان. وقد شكَّل أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري شغل فيها منصب نائب رئيس الوزراء تحت قيادة بولنت أجاويد. وبعد انهيار التآلف اشترك الحزب في حكومة حركة الجبهة الوطنية، التي كان يرأسها سليمان ديميريل في ١٩٧٥ و١٩٧٧م.

وبعد الانقلاب العسكري في ١٩٨٠م أُغْلِق حزب الخلاص الوطني ومُنِع أربكان ورجاله من النشاط السياسي لعشر سنوات. ومع ذلك فقد عاد الحزب إلى الظهور في ١٩٨٣م باسم جديد: «حزب الرِّفَاه». ولم تختلف عقيدة الرفاه تقريبًا عن عقيدة حزب الخلاص الوطني. لقد كانت تعبر عن العداوة ذاتها تجاه التغريب، وعن التحيز ذاته ضد الغرب. وقد ألح برنامجه الاقتصادى: «النظام العادل» على الحاجة إلى عدالة ومساواة اجتماعية أكبر، وإنهاء التأثير الغربي المفرط.

---

(١) من أجل مناقشة مفصلة للصراعات السياسية والأيديولوجية داخل الحزب انظر: Atacan, "Explaining Religious Politics at the Crossroad: AKP-SP," pp. 187-199.

وفي مجال السياسة الخارجية دعا الرفاه إلى فصم علاقات تركيا مع الغرب والاندماج الوثيق مع العالم الإسلامي.

في انتخابات ١٩٨٧م حاز حزب الرفاه نسبة ٧,١٦٪ من أصوات الناخبين، أي: أقل من نسبة الـ١٠٪ المطلوبة لدخول البرلمان. وكانت النتيجة أن اليمين الديني لم يُمَثَّل في البرلمان كحزب مستقل في ثمانينات القرن الماضي. وقد التحق كثير من أتباع الرفاه بحزب أوزال: «الوطن الأم»، الذي ضم معًا المحافظين من المتدينين والعلمانيين البيروقراطيين تحت سقف واحد، حاصلًا على الدعم من اليمين الديني، الذي لولا ذلك لكان قد ذهب إلى الرفاه.

الإسلام السياسي في السلطة: فاصل الرفاه:

شهد الإسلام السياسي انتعاشًا قويًا في أوائل تسعينات القرن الماضي. ففي انتخابات مارس ١٩٩٤م المحلية حصل حزب الرفاه على ١٩٪ من أصوات الناخبين وكسب العُمْدِيّة في ٢٨ بلدية بما فيها أكبر مدينتين تركيتين: إسطنبول وأنقرة. وفي الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٥م جاء الرفاه في المركز الأول حاصلًا على نسبة ٢١,٦٪ من الأصوات، وشكل ائتلافًا مع حزب يمين الوسط: الطريق القويم (خليفة حزب سليمان ديميريل: «العدالة»)، وتولى أربكان رئاسة الوزارة. وقد أصاب فوز الرفاه المذهل المؤسسة العلمانية، وبخاصة العسكر، بصدمات كهربائية، فلأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية في ١٩٢٣م تدار تركيا

من قِبَل حزب إسلامي، ويتولى رئاسة وزارتها شخص إسلامي.

وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الأداء القوي للرفاه. وربما كان أهم ما في الأمر هو التحول في أجندة الرفاه السياسية، التي شددت على القضايا الاجتماعية بدلًا من الموضوعات الدينية[1]، وهو ما سمح للرفاه بتوسيع نطاق تأثيره فيما وراء النواة الصلبة لليمين الديني. وفي ذات الوقت فإن برنامج الرفاه الشعبي المسمى بـ«النظام العادل»، والجذاب رغم ذلك، قد مكنه من الحصول على دعم فقراء المدن، الذين كانوا يصوّتون تقليديًّا لحزب الشعب الجمهوري.

ويعد حزب الرفاه أحسن الأحزاب السياسية كلها تنظيمًا، وله كتيبة من المسلمين الأتقياء، وبخاصة من النساء، تؤدى عملًا تطوعيًّا للحزب وتوفر شبكة تأمين اجتماعي لمساعدة الفقراء. وشبكة الحزب الأساسية شبكة شديدة الفعالية تعمل في منطقة الجيسيكوندو وغيرها من المناطق الحضرية لمساعدة السكان في الحصول على الوظائف وتوفير الرعاية الصحية والمستشفيات وتوزيع الطعام المجاني وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأخرى[2].

---

(١) Daği, "Transformation of Islamic Political Identity," p. 25.

(٢) لمعرفة منظمات الرفاه الأساسية انظر بوجه خاص:

Jenny B. White, *Islamic Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics*, Seattle and London: University of Washington Press, 2002. Also Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey," pp. 71-73, and Toprak, "Islam and Democracy in Turkey," p. 181.

كذلك استفاد الرفاه من رد الفعل القوي المناهض للغرب، الذي ولَّده رفض الاتحاد الأوروبي حصول تركيا على عضويته في قمة ديسمبر ١٩٨٩م، وهو ما نظر إليه كثير من الأتراك على أنه نتيجة للانحياز الثقافي والديني، فضلًا عن تقاعس الغرب عن إيقاف قتل المسلمين في البوسنة. وهذا الإحباط المتزايد من الغرب هو السبب في ارتفاع نبرة الرفاه العدائية ضده.

ومع هذا فما إن صار الرفاه في الحكم حتى بان عجزه عن مواجهة المشاكل الداخلية المتزايدة. لقد كان من الصعب على أربكان أن يوازن بين شعارات حملته المناهضة للنظام وبين الحاجة إلى مراعاة مصالح المؤسسة العلمانية، التي كانت شديدة الاشتباه في أهدافه وفي التزامه بالديمقراطية. وبدلًا من اتباع سياسات لتخفيف التوترات الاجتماعية قَسَّم أربكان المجتمع إلى قطبين متعارضين: علماني وإسلامي. كما أغضب النواةَ الصلبةَ الإسلاميةَ المناصرَة له بقبوله اتحادًا جمركيًّا مع الاتحاد الأوروبي والاستمرار في احترام المعاهدات مع إسرائيل بعد أن كان قد وعد بإلغائها. وفي نفس الوقت أشعل غضب المؤسسة العلمانية بقوله: إن مديري الجامعات عليهم أن يقبلوا أيدي الطالبات المرتديات غطاء الرأس (وكان ارتداء غطاء للرأس ممنوعًا في الجامعات)، وتهديده بتشييد مسجد في ميدان «تقسيم»، الذي يمثل سرة المواصلات العامة في قلب إسطنبول[١]. وفوق ذلك

(١) حاولت أول حكومة بلدية لإسطنبول يقودها أربكان إحياء مشروع المسجد الخاص =

اتخذ أربكان في الشهور الثمانية الأولى من حكمه بعض التدابير في ميدان السياسة الخارجية بما فيها رحلته غير الموفقة إلى ليبيا وتنفيذ تجمع اقتصادي إسلامي (دي ـ ٨) كبديل عن الاتحاد الأوروبي، وهو ما يشير إلى أنه كان ينوي تنفيذ سياسة خارجية إسلامية.

هذه التحركات مع خطب أربكان المتطرفة أثارت هواجس المؤسسة العلمانية، وخصوصًا العسكر. ومع ذلك فبدلًا من التدخل المباشر كما حدث في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠م استخدم العسكر أساليب ماكرة غير مباشرة لإجبار أربكان على ترك منصبه. وفي ٢٨ فبراير ١٩٩٧م قدم مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكر، لأربكان قائمة توصيات بإيقاف النشاط المعادي للعلمانية[1]. وحين نكل أربكان عن تنفيذ التوصيات أصدر العسكر سلسلة بيانات وحركوا المؤسسة العلمانية ضده، مجبريه أخيرًا على الاستقالة في يونيه ١٩٩٧م فيما أُطْلِق عليه: «انقلاب صامت أو ما بعد حداثي». وفي يناير ١٩٩٨م أُغْلِق حزب الرفاه، ومُنِع أربكان ورجاله الأساسيين من مزاولة السياسة لمدة خمس سنوات.

= بميدان تقسيم، إلى جانب مشروع مسجد آخر في الجانب الغربي في جوزتب بارك. وقد رُكِن المشروعان على الرف بسبب الاعتراض العام.

(١) للاطلاع على النص الإنجليزي لتوصيات العسكر في ٢٨ فبراير وتحليل ما تم في ذلك اليوم وفي أعقابه، انظر:

Niyazi Gunay, "Implementing the 'February28' Recommendations: A Scorecard," *Research Notes No. 10,* Washington Institute for NearEast Policy, May 2001.

تأثير عملية ٢٨ فبراير:

كانت «عملية ٢٨ فبراير»، حسبما أُطْلِق في تركيا على إجبار العكسر أربكان على الاستقالة، نقطة تحول سياسي هامة. لقد كانت علامة على نبذ الفكرة القائلة بأن الدين يمكن أن يكون أداة لتماسك المجتمع، وهي الفكرة التي كانت أساس التركيبة التركية ـ الإسلامية. ومن هنا بدأ العسكر حملة صريحة ضد الأفكار والأيديولوجية الإسلامية، واتُّهِمَتْ هي والنزعة الانفصالية الكردية بأنها أحد التهديدات الرئيسية للأمن التركي.

وفي ذات الوقت كان لعملية ٢٨ فبراير أثر هام على توجه الحركة الإسلامية وتطورها، إذ فهمتْ أن المحاولة الصريحة لفرض أجندة إسلامية لا يمكن أن تنجح بل سوف تواجه معارضة قوية من العلمانيين، وبخاصة العسكر. وتوصل كثير من أعضاء الحركة الإسلامية إلى أن السبيل الوحيد لنجاح الإسلاميين هو تجنب المواجهة المباشرة مع العلمانيين وعدم إظهار الأجندة الإسلامية.

وقد أثمر هذا الدرس نقاشًا وتفكيرًا داخليًّا حادًّا داخل الحركة الإسلامية حول الاستراتيجية والأجندة السياسية التي ينبغي أن تتبناها الحركة في المستقبل، وظهر انشقاق فلسفي وسياسي متزايد بين مجموعتين مختلفتين داخل الحركة: التقليديون

المتمركزون حول أربكان ورجله الرئيسي رجائي قطان، ويعارضون أي تغيير جاد في المنهج أو في السياسة. والحداثيون أو الإصلاحيون، وهم مجموعة شابة يقودها رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول وشريكه اللصيق عبد الله جول، وكان رأيهم أن الحزب يحتاج إلى إعادة تفكير في طريقة تناوله لعدد من القضايا الأساسية، وبخاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان والصلات مع الغرب. كما اعترض الإصلاحيون على أسلوب قيادة أربكان التسلطي ودَعَوْا إلى ممارسة قدر أكبر من الديمقراطية داخل الحزب.

وقد انعكس تأثير تلك المناقشة الداخلية في برنامج حزب الفضيلة، الذي حل محل حزب الرفاه. ومع هذا فإن حزب الفضيلة، رغم كونه خليفة للرفاه، قد اختلف عنه في عدد من الاعتبارات الهامة. فعلى عكس الرفاه، الذي كان معاديًا للغرب والتغريب من الناحية الأيديولوجية، شرع حزب الفضيلة يتبنى القيم السياسية الغربية. باختصار لم يعد التوجس من الغرب ولا عداوة التغريب هما طابع الخطاب الإسلامي[١]. ويجد القارئ جدولًا زمنيًا لأحزاب اليمين الديني في الشكل ٣ ـ ١.

(١) وقد تمثل هذا التغير في رفع الفضيلة دعوى ضد إغلاق الرفاه وحرمان أربكان أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وكما لاحظ إحسان داغي فإن قرار البحث عن العدالة في أوروبا هو أمر يبعث على السخرية خصوصًا، في ضوء انتقادات أربكان اللاذعة لأوروبا الظالمة المستغلة الاستعمارية:

(Daği, "Transformation of Islamic Political Identity," p. 28).

Figure 3.1

Evolution of Religious-Right Parties in Turkey

1950s	1960s	1970s	1980s	1990s	2000s
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9	0 1 2 3 4 5 6 7

MNP NP SP
I MSP RP FP
AKP

I Erbakan and friends as independent MPs
MNP Milli Nizam Partisi (National Order Party)
MSP Milli Selamet Partisi (National Salvation Party)
N P No political parties allowed by National Security Council
RP Refah Partisi (Welfare Party)
FP Fazilet Partisi (Virtue Party)
SP Saadet Partisi (Felicity Party)
AKP Adalet ve Kalkınma Partisi (Justice and Development Party)

RAND *MG726-3.1*

وبعد إغلاق حزب الفضيلة بقرار من المحكمة الدستورية في يونيه ٢٠٠١م انشقت الحركة رسميًّا. فأسس التقليديون حزب السعادة بقيادة رجائي قطان ظاهريًّا بينما كانت القيادة الفعلية لأربكان من وراء الستار. أما الحداثيون فأسسوا حزبًا جديدًا باسم «العدالة والتنمية» يرأسه أردوغان. وقد مثَّل هذا الانشقاق صدعًا في حركة ميللي غوروش. وكان الجيل الأقدم من السياسيين حول أربكان، مؤسِّس حزب السعادة، تقليديين ويتمسكون بكثير من الأفكار المؤسِّسة للحركة. لقد كانوا يَرَوْن رسالتهم تأسيس «حضارة جديدة» قائمة على القيم الإسلامية التقليدية، ويرفضون القيام بحلٍّ وسطٍ عمليٍّ مع المؤسسة العلمانية لتوسيع قاعدة الدعم السياسي لهم.

لقد كانوا ضد الغرب، وينظرون إلى الإسلام على أنه لا يتوافق مع القيم الغربية. وتشكل هذه المعارضة للغرب ملمحًا رئيسيًا في رؤية حزب السعادة وأجندته السياسية. وكان الحزب يعارض العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي بحجة أن تركيا ينبغي أن تقوي روابطها مع العالم الإسلامي. كما صُوِّرَت أوروبا على أنها عدو للإسلام غايته النهائية تقسيم تركيا وإضعافها.

وكان مؤسسو العدالة والتنمية، على العكس من ذلك، منفتحين على التعاون مع المؤسسة العلمانية. ويؤكد الحزب في برنامجه إخلاصه لقيم الجمهورية التركية الأساسية والدستور[(١)]. ورغم أن للحزب جذورًا إسلامية، إذ إن كثيرًا من قادته بما فيهم أردوغان وجول قد أَتَوْا من حركة ميللي غوروش وكانوا أعضاء في حزب الرفاه وحزب الفضيلة، فإن العدالة والتنمية يعرِّف نفسه لا على أنه حزب إسلامي بل على أنه حزب ديمقراطي محافظ على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية.

وهذه نقلة أيديولوجية هامة، فقد بُنِيَت الهوية السياسية الإسلامية على معارضة الغرب، الذي كان يُنْظَر إليه ككيانٍ مرفوض أو ينبغي مناهضته. ومع هذا فمنذ تأسيسه في ٢٠٠١م

(١) انظر:

AK Parti Program (AKP manifesto), August 14, 2001, p. 6, at http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html (as of March 21, 2008).

وحزب العدالة والتنمية، في خطابه العام، يؤكد تأكيدًا متزايدًا القيم السياسية الغربية كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه شرع الحزب ينظر إلى الغرب، لا سيما الاتحاد الأوروبي، بوصفه حليفًا مهمًّا في كفاحه ضد قيود الدولة الكمالية.

وبينما كان الإسلاميون في تركيا قبل ذلك ينظرون إلى الدعوات الغربية المنادية بمزيد من الإصلاح الديمقراطي على أنها محاولة لفرض قيم غريبة على المجتمع التركي فإن حزب العدالة يرى أن الأجندة الغربية تتلاقى مع أجندته هو. كما ينظر إلى عضويته في الاتحاد الأوروبي على أنها وسيلة إلى الحد من تأثير العسكر وتأسيس إطار سياسي يمكّنه من نشر التسامح الديني ويؤمِّن بقاءه السياسي.

وقد صاحب تخلصَ الحزب من خطابه المعادي للغرب هجرانُ الخطاب المعادي للعولمة، الذي كان طابع الحركة الإسلامية فيما مضى. وقد أظهرت الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠١م أن التمسك الحرفي ببرنامج صندوق النقد الدولي وجذب الاستثمار الأجنبي أمر لا يستغني عنه للتغلب على الصعوبات المالية وإيقاف الاقتصاد التركي على قدميه من جديد. وبهذه الطريقة دعم حزب العدالة والتنمية سياسات السوق الحرة المراد بها جذب الاستثمار الأجنبي ودمج تركيا دمجًا أوثق في الاقتصاد العالمي.

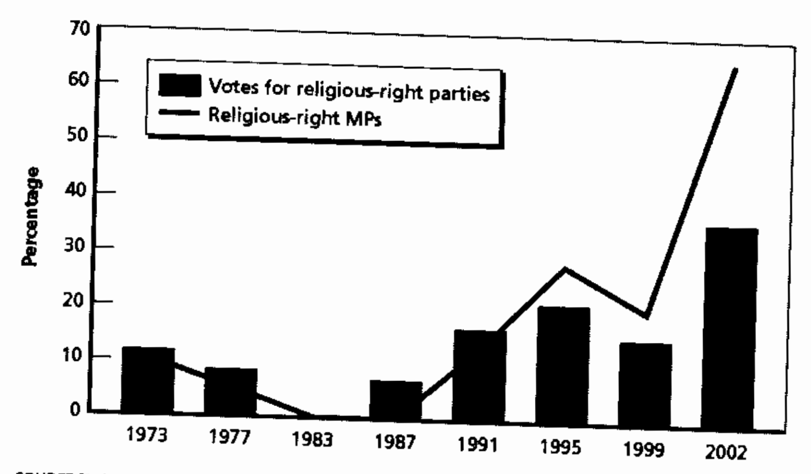
صعود حزب العدالة والتنمية:

ساعد التجميلُ الأيديولوجيُّ وتبنِّي خطاب سياسي مختلف حزبَ العدالة والتنمية على توسيع تأثيره ودعمه السياسيين. وقد فاز الحزب بانتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م بنسبة ٣٤٪ من أصوات الناخبين متقدمًا كثيرًا على حزب الشعب الجمهوري العلماني، الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة ١٩٪ من عدد الأصوات. ولأنه لم يجتز عتبه العشرة في المائة المؤهلة لدخول البرلمان إلا هذان الحزبان فقد حصل حزب العدالة والتنمية على ثلثي المقاعد تقريبًا في الجمعية الوطنية، وهو ما أهله لتشكيل الحكومة بمفرده.

لقد ساهم تبنى رسالة سياسية أكثر اعتدالًا وبراجماتية بلا ريب في نجاح الحزب في انتخابات ٢٠٠٢م (انظر: الشكل ٣ ـ ٢). بيد أن هناك عدة عوامل أخرى ساعدت على هذا أيضًا. وكان أحد هذه العوامل الأداء الكارثي للاقتصاد التركي. لقد خفضت العملة التركية عدة مرات، وكان القطاع المصرفي منهارًا، وتقلص الاقتصاد تقلصًا رهيبًا بنسبة ٩,٥٪ في ٢٠٠١م. وهناك عامل ثان أسهم بدوره هو الفساد. لقد استطاع العدالة والتنمية استثمار السخط الشعبي عن طريق كشف الفساد المنتشر في الأحزاب العلمانية الرئيسية وتقديم نفسه بوصفه حزب «الحكومة النظيفة».

Figure 3.2

Parliamentary-Election Performance of the Religious Right in Turkey



SOURCE: Turkstat, http://www.turkstat.gov.tr/PreIstatistikTablo.do?istab_id=199 for pre-1980 elections and http://www.turkstat.gov.tr/PreIstatistikTablo.do?istab_id=200 for 1980–2002 elections (as of March 21, 2008).

RAND *MG726-3.2*

كذلك استفاد العدالة والتنمية من انحسار اليسار التركي في أوائل تسعينات القرن البائد. لقد نجح حزب العدالة والتنمية (ومن قبله حزب الرفاه) في ملء الفراغ الذي تسبب فيه اضمحلال اليسار، خصوصًا في المناطق العمالية. وقد أحرز العدالة والتنمية أكبر مكاسبه في الفارُش[1]، وهي مجموعة تشكل حاليًا أكثرية في المناطق الحضرية التركية. وهؤلاء القوم متدينون ومحافظون اجتماعيًا، ولا تجذبهم الأحزاب العلمانية سواء من اليمين أو اليسار.

(١) مناطق تسكنها الطبقة الدنيا على مشارف المراكز الحضرية.

ويمثل الفارُش أحد أهم المصادر في قوة العدالة والتنمية[(١)]. وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية بمهارة على البنية التحتية المحلية والشبكات الاجتماعية الجيدة، التي أنشأها حزب الرفاه لتوسيع الدعم السياسي له بين فقراء العمال في المناطق الحضرية التركية. وهذه العوامل تشرح لنا السبب في نجاح العدالة والتنمية أكثر من كونها عامل جذب نحو الإسلام.

انتخاب ٢٢ يوليو:

تظهر نتائج انتخاب ٢٢ يوليه ٢٠٠٧م بصورة أكثر حيوية المدى الذي وصل إليه حزب العدالة والتنمية في قدرته على توسيع قاعدة دعمه. فبينما حصل على ٣٤٪ من الأصوات في انتخاب نوفمبر ٢٠٠٢م نجده يحصل على ٤٦,٦٪ من الأصوات في انتخاب ٢٢ يوليه ٢٠٠٧م، بزيادة قدرها ١٢٪. وفوق ذلك زاد حزب العدالة والتنمية من حجم الدعم الانتخابي له في جميع مناطق البلاد السبع. وقد تحققت أهم الزيادات في مناطق جنوب شرق الأناضول، التي يتفوق فيها الأكراد عددًا. كما زاد الحزب من نطاق دعمه في أكبر المدن التركية. وفي إسطنبول حصل من الأصوات على ما حصل عليه كل الأحزاب مجتمعة تقريبًا. ومن هذا يُفْهَم أن العدالة والتنمية يقوِّى تدريجيًا من قبضته متجهًا من المحيط الخارجى إلى أواسط المدن. ومع هذا فإن الدعم الرئيسي

---

(١) لمعرفة أهمية الفارُش في نجاح العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٢م انظر:

Soner Cagaptay, "Secularism and Foreign Policy in Turkey," The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus #67, April 2007, pp. 26 and 34.

للحزب يأتي من أجزاء المدن الأفقر والأقل تطورًا (الفارُش).

بينما يظهر انتخاب ٢٠٠٧م ألوانًا واضحة من الانفصال بين المركز والمحيط، مع أداء جيد إلى حد بعيد من حزب الشعب الجمهوري في الأجزاء الأكثر غنى في المدن الكبرى، فإنه يظهر أيضًا، كما يوضح تانجو طوسون، أن العدالة والتنمية يمثل حزبا للجميع، ولا يصح أن يُنْظَر إليه على أنه حزب ديني[١]. ومن المؤكد أن الدعم الذي تلقاه العدالة والتنمية من الطوائف الاجتماعية المختلفة قد خلع عليه سمات حزب من يمين الوسط. لقد استطاع أن يمزج الأولويات الثقافية المعروفة عن اليمين مع السياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ترتبط عمومًا باليسار والتي يفضلها الناخبون ككل[٢]. وقد أتى الاستقرار الاقتصادي بين اهتمامات الناخبين الملحة، كما كان عاملًا أساسيًّا في نجاح العدالة والتنمية في الانتخابات. كذلك يبدو أن ما يسمى بـ«مذكرة منتصف الليل» العسكرية، التي احتوت على تهديد مبطن بتدخل عسكري محتمل، قد زاد الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية.

(١) Tanju Tosun, "The July 22 Elections: A Chart for the Future of Turkish Politics," *Private View*, No. 12, Autumn 2007, p. 54.

(٢) Ibid, p. 56.

الفصل الرابع

العدالة والتنمية في السلطة

رغم ادعاء حزب العدالة والتنمية أنه حزب ديمقراطي محافظ فإن كثيرين من الأتراك ومن الملاحظين الخارجيين لا يزالون يتساءلون: هل هجر الحزب حقًّا الأجندة الإسلامية التي كانت للأحزاب السابقة عليه وتصالح مع العمل داخل إطار العلمانية التركية أم إن إعطاء الأولوية للتخصيص والإصلاحات الهيكلية والانضمام للاتحاد الأوروبي على حساب الأجندة الدينية هو مجرد نقلة تكتيكية في استراتيجيته السياسية؟ في هذا الفصل استعراض لسجل العدالة والتنمية في الحكم في محاولة لتقدير صلاحية هذه الاعتبارات.

إعادة تشكيل السياسات التركية:

بعد أن فاز حزب العدالة والتنمية بانتخابات ٢٠٠٢م أعلن أردوغان أن أولويته هي الاستقرار الاقتصادي وعضوية الاتحاد الأوروبي، وخفف من أهمية القضايا الاجتماعية في صميم الأجندة الإسلامية. ورغم أصول الحزب الإسلامية فقد تنبه إلى

مزايا الحديث بلغة الحداثة والاندماج في الاتحاد الأوروبي. وقد دعمت مشروعَ عضوية الاتحاد الأوروبي الدوائرُ المالية والجمهورُ على نطاق واسع. كما مكّن التركيزُ على الديمقراطية وحقوق الإنسان حزبَ العدالة والتنمية من محاولة تعويق التأثير العسكري في مجال السياسة والقضاء تدريجيًا على المؤسسة الكمالية الراسخة[1].

أسهم تغيير اتجاه العدالة والتنمية نحو أوروبا في إعادة تشكيل السياسة التركية، فبينما صار الغرب حليفًا صامتًا للعدالة والتنمية أبدى من كانوا قبلًا علمانيين مشايعين للغرب الاعتراض على الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. ذلك أن حزب الشعب الجمهوري، الذي كان يومًا مناصرًا للتوجه التركي نحو الغرب، انتقل انتقالًا متسارعًا إلى اتجاه أكثر قومية وتبنّى موقفًا أكثر التباسًا نحو الغرب، معتبرًا بعض أشكال التأثير الغربي بمثابة تهديد لتماسك الدولة التركية وللكمالية.

وكما قلنا في الفصل السابق فإن ظهور العدالة والتنمية

---

(١) سبقت بعضُ الإصلاحات الهامة وصولَ العدالة والتنمية إلى الحكم. كما أن الإصلاح الدستوري الذي غيَّر تشكيل مجلس الأمن القومي ليعكس تأثيرًا مدنيًا أكبر قد تمت الموافقة عليه في أكتوبر ٢٠٠١م كجزء من حزمة إصلاح تتجه إلى الاتحاد الأوروبي. وبالمثل تم إلغاء عقوبة الإعدام على مرحلتين: في أكتوبر ٢٠٠٠م وأغسطس ٢٠٠٢م.
"Turkish Constitution," at http://www.tbmm.gov.tr/Anayasa.htm (as of March 21, 2008); "2002 Progress Report on Turkey's EU AccessionProcess," 2002, at http://www.abgs.-gov.tr/files/AB_Iliskileri/AdaylikSureci/IlerlemeRaporlari/Turkiye_Ilerleme_Rap_2002.pdf (as of March 21, 2008).

بوصفه الحزب السياسي المسيطر في تركيا قد ارتبط بظهور قوى اقتصادية واجتماعية جديدة في المجتمع التركي. لقد تطور القطاع الاجتماعي الجديد، طبقةُ أصحابِ المشاريعِ المتدينين، وانتشر في الأناضول بعد أن بدأ تورجوت أوزال عملية الخصخصة في ١٩٨٠م. وكان رجال هذا القطاع أصحاب مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ينتمون إلى المناطق الريفية والمدن الصغيرة، ومعظمهم موجود في إسطنبول. ونظرة إلى القوى المحركة للسياسة التركية ترينا أن الانشقاق الديني ـ العلماني في المجتمع التركي يعكس إعادة توزيع السلطة من مؤسسة رجال الأعمال التقليدية وحلفائها في القطاع البيروقراطي والعسكري إلى هذا القطاع الاجتماعي الصاعد الذي يجد في العدالة والتنمية معبِّرًا سياسيًّا عنه.

وتمثّل جمعيةُ الموصياد قطاعَ الأعمال المتدين (وهي جمعيةُ رجال الأعمال والصناعة المستقلين)[1]، التي أنشئت في ١٩٩٠م بديلًا عن الألتوصياد (جمعية رجال الأعمال والصناعة الأتراك)، التي تعبر عن مؤسسة رجال الأعمال. ورغم أن كثيرًا من قادة الموصياد قريبون من حزب العدالة والتنمية نراها تعلن أنها ليست منظمة سياسية. وهي ذات أجندة اجتماعية واقتصادية، وتريد أن توسع حرية الأفراد في الانخراط في أنشطة ذات اتجاه ديني بمكان العمل وتضع حدًّا للتمييز ضد المسلمين المتدينين. كما

(١) رغم أن اسم الجمعية ينتهي بكلمة «المستقلين» فمن المعتقد على نطاق واسع أن تلك الكلمة تُسْتَعْمَل مكان «المسلمين».

تسعى إلى ترجمة القيم الإسلامية في مجال الأعمال والمشاريع والسياسة الاجتماعية[(١)].

وتصدر الموصياد لأعضائها مجلة تجارية ربع سنوية اسمها: «Çerçeve». وفي عدد مارس ٢٠٠٦م يقول خطاب رئيس الجمعية: «إن ديننا العظيم يعلمنا أن تسعة أعشار الرزق في التجارة، وأن الربا حرام، وأن البيع والكسب المشروع حلال. كما ينص الخطاب على أنه يجب «أن تشتمل المراكز التجارية التي تزيد على ٣٠٠٠ متر مربع على مكان مناسب للصلاة». وفي مقال آخر بنفس العدد نقرأ أن «الفكرة الأساسية في اقتصاد الاستهلاك الغربى الأصل هي أن قيمتك تساوي استهلاكك. وبطبيعة الحال هذا شَرَكٌ، وعلى الإنسان أن يكون حذرًا»[(٢)].

وجدير بالملاحظة أيضا تحالف توكسون (لرجال الأعمال والصناعة الأتراك)، وهو منظمة منشأة حديثا تمثل صراحةً مصالح أصحاب المشاريع الأناضوليين المحافظين داخل تركيا وخارجها. وقد أُنْشِئَ توكسون في إسطنبول عام ٢٠٠٥م، وتوسع في أنحاء البلاد وبالخارج، وافتتح مكتبا له في واشنطن عام ٢٠٠٧م[(٣)]. وليس له أجندة سياسية معلنة، إلا أن مؤسسيه وأعضاءه قريبون من حركة جولن (ويعد توكسون «الرِّجْل الرابعة» للحركة. أما الأرجل

---

(١) من حوار بإسطنبول مع أعضاء في الموصياد بتاريخ يونيه ٢٠٠٧م.

(٢) Tuketirken Tukenmek, *Cerceve*, Nissan 2007, at http://www.musiad.org.tr/yayinlarRapor-lar/detay.asp?yayinRapor=46&k=1 (as of March 21, 2008).

(٣) انظر: The TUSKON web site at www.tuskon.org.

الثلاث الأخرى فهى التعليم ووسائل الإعلام وأنشطة الحوار الديني).

العدالة والتنمية: تركيبة جديدة أم نزعة إسلامية متخفية؟

أثارت إعادة تشكيل السياسة التركية في السنوات الخمس الأولى من حكم العدالة والتنمية السؤال التالى: ترى هل يمثل حزب العدالة والتنمية تركيبة جديدة في السياسة التركية؟ يجيب أعضاء العدالة والتنمية بأن حزبهم ليست له أجندة إسلامية. ويقول إحسان داغي: إن الحزب يمثل نزعة إسلامية محافظة هامشية في المجال الثقافي والاجتماعي، لكنه يتبع أجندة تحديثية[١]. وليس الشيء الهام، حسبما قال عضو في العدالة والتنمية، «هل» يؤثر الإسلام في السياسة، بل «كيف» يؤثر في السياسة. ذلك أن التفسير الليبرالي للإسلام، كما يقول، يمكن أن يؤثر في السياسة على نحو ليبرالي[٢].

وتمثل المواقف والسياسات العامة لحكومة العدالة والتنمية ابتعادًا حادًّا عن الإسلام السياسي الذي يمثله أربكان. وخلال رئاسته للوزارة في حكومة الرفاه عامى ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧م تورط أربكان في خطاب إسلامي استقطابي. فعلى الساحة الدولية حاول إنشاء كتلة إسلامية. أما عند إنشاء حزب العدالة والتنمية فقد صرح أردوغان بوضوح أن الحزب لن يكون حزبًا إسلاميًّا وأن

---

(١) Daği, 2007.

(٢) من مناقشة مع عضو كبير في العدالة والتنمية بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م.

أعضاء الحزب هم ببساطةٍ «ديمقراطيون مسلمون». كما جعل من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي جزءًا محوريًا في برنامجه. وباستثناء فشل قانون الدعارة في ٢٠٠٤م (انظر ما يلي) نأى بالحزب عن القضايا الاجتماعية المثيرة للشقاق. ويقول ريها كاموروغلو العضو البرلماني العلوي عن حزب العدالة والتنمية: إن مواقف العدالة والتنمية كلها يمكن تحديدها في ضوء المفاهيم العلمانية. فالسياسة الإسلامية، كما يقول، ليس لها مستقبل[١].

وعلى الجبهة الداخلية صُوِّر قرار قيادة الحزب استبدال ٢٠٠ مرشح مصنفين ضمن الجناح الأكثر تدينًا في الحزب كانوا على قائمة ترشيحاته في يوليه ٢٠٠٧م (علمًا بأن بعض المرشحين الجدد ينتمون إلى القطاعين: الليبرالي ويسار الوسط في السياسة التركية) على أن النية من ورائه هي إبعاد الحزب عن عناصره الإسلامية القديمة[٢].

ويقول العلمانيون: إنه، بسبب قوة الإسلام السياسي، ليس هناك ما يوقف سيطرته على المؤسسات السياسية في تركيا سوى علمانية «متشددة». وهناك اعتقاد يسود أوساط العلمانيين مُفَادُه أن الموقف العلني المعتدل للعدالة والتنمية ما هو إلا تزويق

---

(١) من حوار مع ريحا كاموروغلو بإسطنبول في يونيه ٢٠٠٧م

(٢) ومن هؤلاء المستبدَلين تم استبعاد ١٦٥ استبعادًا تامًّا، ووُضِع ٤٠ في مناصب لا ترشيح فيها على قائمة العدالة والتنمية (من حوار بأنقرة في يونيه ٢٠٠٧م مع سوات كينيكليوغلو، المدير السابق لصندوق مارشال التابع للولايات المتحدة في أنقرة، والعضو الحالي عن العدالة والتنمية في البرلمان).

للواجهة، إذ الحزب لم يغير سوى تكتيكه، أما الاستراتيجية فهي هي. ويستشهد النقاد بتصريحات متشددة لأعضاء الحزب في ١٩٩٠م كمؤشر على أجندة الحزب الحقيقية كقول عبد الله جول مثلًا في تصريح له عشية الانتخاب البرلماني لعام ١٩٩٦م أن «هذه هي نهاية الحقبة الجمهورية»[١]، أو تصريحات أردوغان بأن الديمقراطية ليست غاية بل مجرد وسيلة، وأنه كعمدة للعاصمة «خادم للشريعة» و«إمام إسطنبول»[٢].

كذلك أثارت المحاولة الفاشلة التي قامت بها حكومة أردوغان لتجريم البغاء في ٢٠٠٤م مخاوف العلمانيين من أن قشرة الحداثة التي يتظاهر بها العدالة والتنمية تخفي تحتها نواة إسلامية. ومما يبعث على السخرية أن بند البغاء كان جزءًا من حزمة إصلاح القانون الجنائي التركي الذي قامت به الحكومة لتنفيذ الشروط الأوروبية من أجل البدء في محادثات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. وقد أثارت محاولة إضافة المادة الخاصة بالبغاء إلى القانون الجنائي، كما كان متوقعًا، رد فعل قويًّا من جانب المعارضة العلمانية، وكذلك من جانب الأوروبيين. كان عبد الله جول، رجل أردوغان في محادثات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي، قد تعهد لحزب الشعب الجمهوري بأن العدالة والتنمية لن يتصرف من جانب واحد لتمرير تشريع البغاء وأن إصلاحات القانون

---

(١) "Turkish Islamists aim for power," *The Guardian (London)*, November 27, 1995.

(٢) Chart of statements by Virtue Party leaders on social issues, cited in Seda Demiralp and Todd A. Eisenstadt, *Prisoner Erdogan's Dilemma and the Origins of Moderate Islam in Turkey*, Washington, D.C.: American University, Department of Government, August 31, 2006.

الجنائي سوف تتم بإشراف الحزبين كليهما معًا. لكن طبقًا للتقارير الصحفية التركية تعرض أردوغان لضغط من أعضاء العدالة والتنمية المحافظين فبذل جهده في إقرار قانون البغاء. وحين صار واضحًا أن مثل هذا التشريع، الذي فرضته أغلبية أصوات العدالة والتنمية في البرلمان، يمكن أن يتسبب في أزمة سياسية حادة ويفسد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي سحبت الحكومة مشروع إصلاح القانون الجنائي[١].

ومما شغل العلمانيين كثيرًا ما اعتبروه محاولات من جانب العدالة والتنمية لأسلمة نظام التعليم والقضاء، وهما من معاقل العلمانية التركية. وقام جدال كبير حول ما إذا كان يصح دخول خريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء الدينية في الجامعات (مِنْ رَأْيِ مشايعي العدالة والتنمية أن المراد بهذا الإجراء إزالة التمييز، وهو ما سنتناوله فيما بعد). واتُّهِمَت الحكومة بانتهاج سبيل التساهل نحو المدارس القرآنية غير الشرعية والعمل على تطبيق أجندة إسلامية في مجال التعليم العالي. كما خفَّض تشريعٌ آخرُ ذو صلة سِنَّ بلوغ المعاش الإجباري الخاص بموظفى الحكومة، وهو ما يعني، من الناحية النظرية، استبدال ٢٠٠٠ موظف[٢].

---

(١) Yusuf Kanli, "Confidence crisis between Erdoan and EU," *Turkish Daily News' September 20, 2004.*

(٢) فى تقرير منشور بجريدة «حُرِّيّت» عام ٢٠٠٣م أن عدد الموظفين الذين سيتم استبدالهم ٢١٠٠ موظف في كل المصالح والإدارات الحكومية (Suleyman Demirkan, "Ciğdem Toker, 61 yaşndaemeklilik telaşi," *Hurriyet*, March 18, 2003). وقد مرر البرلمان المشروع الخاص بهذا في مارس ٢٠٠٣م، إلا أن الرئيس رده لإعادة النظر فيه. =

ومن وجهة نظر العدالة والتنمية فإن بعض قطاعات القضاء تستعمل سلطتها لإيقاف صدور التشريعات وتقويض الحزب. فعلى سبيل المثال ضبط النائب العام بمحكمة الاستئناف ثمانية مشروعات قوانين للعدالة والتنمية تنتهك القانون وطالب بإدانة الحزب[١]. كذلك فإن كثيرًا من الأتراك والمراقبين الخارجيين قد وصفوا قرار المحكمة الدستورية بحظر المحاولة الأولى لانتخاب عبد الله جول رئيسًا بأن وراءه دافعًا سياسيًّا (وإن كان جول قد انتخب آخر المطاف رئيسًا في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م).

ويلاحظ شريف ماردين أحد أكثر الباحثين في التاريخ العثماني والتركي احترامًا أن حزب العدالة والتنمية هو الصيغة الخامسة لخطاب إسلامي مستمر في التطور منذ تسعينات ١٨٩٠م القرن البائد، وأنه من الصعب معرفة أين يقف اليوم. لقد تعلم العدالة والتنمية قواعد السياسة الديمقراطية التي تتطلب الحلول الوسط. لكن، كما يقول ماردين، ما عدد طبقات التابعين للحزب؟ ومن أي الخلفيات أتت هذه الطبقات؟ ويقول ماردين:

= فتم تمريره مرة أخرى دون أي تغيير في إبريل ٢٠٠٣م، لكن بعد أن رفع حزب الشعب الجمهوري دعوى أمام المحكمة الدستورية أمرت المحكمة في مايو ٢٠٠٣م بوقف تنفيذه. قام البرلمان بتمرير المشروع مع تعديل طفيف في مايو ٢٠٠٣م، فلجأ حزب الشعب الجمهوري كرة ثانية إلى المحكمة الدستورية، التي أمرت بوقف تنفيذه وإلغاء القانون في أكتوبر ٢٠٠٣م (Oya Armutcu, "61 yaşinda emekliliğe iptal," *Hurriyet*, October 9, 2003).

(١) Michael Rubin, "Will Turkey Have an Islamist President?" *Middle Eastern Outlook*, American Enterprise Institute for Foreign Policy Research, No. 1, February 2007, at http://www.meforum.org/article/1637.

إنها قلما درست، لكن لا بد من فهمها لتقييم الأجندة السياسية للحزب. إن زعماء الحزب ليسوا منظِّرين للإسلام، وليسوا مهتمين بالأيديولوجيا. إن ما يهمهم هو تطوير «الإسلام اليومي»: كفرض ضرائب على الكحول أو غض النظر عمن يوزع كتيبات عن مولد النبي. إن الأمر لا يتعلق بفرض الدولة أجندة إسلامية، بل أمر تصرفات تلقائية لموظفين صغار يعتقدون أن ذلك جزء من رسالتهم. إنها ظاهرة حيوية ذات إمكانات لا يمكن التنبؤ بها[١].

«المال الأخضر»:

هناك قضية أثارت كثيرًا من الجدل في تركيا تتعلق بشركاتٍ يملكها إسلاميون طرحت أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية دون تسجيلها لدى السلطات المالية، وجمعت مقادير كبيرة من المال من أتراك يعيشون في ألمانيا، وخسر كثير منهم استثماراته. ومعظم هذه الشركات القابضة («الشركات الخضراء») موجودة في قونية مهد الحركة الإسلامية التركية، وتصادفت بداية تشغيلها مع ظهور حزب الرفاه. (من بين الشركات الخضراء الـ٧٨ التي فحصتها اللجنة البرلمانية التركية توجد ٥٥ في إقليم قونية). وقد اعترفت إدارة يِمْباش، إحدى الشركات الخضراء الكبرى، أمام محكمة تفليس ألمانية بأن فرعها الألماني أرسل ٢٠ مليون مارك ألماني إلى أحد الأحزاب التركية في ١٩٩٩م[٢]. ورغم أن

(١) Interview withşerif Mardin, Istanbul, June 2007.

(٢) "20 milyon mark hangi siyasi partiye gitti?"*Radikal,* November 4, 2006.

السلطات الألمانية لم تصرح باسم الحزب فليس هناك سبب للتخمين بأنه حزب آخر غير حزب الفضيلة.

فى ظل قانون الأسواق المالية التركي يجب على كل شركة تريد أن تطرح أسهمها أو سنداتها للجمهور أن تسجل نفسها لدى هيئة أسواق المال، وهو إجراء مشابه إلى حدٍّ بعيد لما يقع في الولايات المتحدة. ومع صعود اليمين الديني أُسِّس عدد كبير من الشركات الخضراء بغرض جمع المال (رأس المال الأخضر) من المسلمين المتدينين في تركيا وألمانيا. وقد تجاهلت هذه الشركات متطلبات التسجيل، إذ كانت الأموال تُجْمَع من المستثمرين مقابل إيصالات، أو سندات مزعومة (لا قيمة لها من الناحية الرسمية)، وتُسَلَّم في تركيا عن طريق سعاة مخصوصين[1]. وتعد شركتا يِمْباش وكُمْبَسّان، اللتان أُسِّسَتا على التوالي في ١٩٨٢م و١٩٨٥م، رائدتي ظاهرة المال الأخضر. وأُسِّس المزيد من هذه الشركات في تسعينات القرن المنصرم، وازدهرت الصناعة بين ١٩٩٧م و١٩٩٩م[2].

وفي تسعينات القرن الماضى فحصت هيئة أسواق المال ما مجموعه ٧٧ شركة قابضة كان معروفًا أنها جمعت أموالًا دون تسجيل. وقد أدت هذه التحقيقات إلى نتائج مختلطة، إذ إن معظم

---

(١) Adnan Keskin, "Endustri' davasi emsal oluyor, yeøil •irketlere 'cete' kiskaci," *Radikal,* January 31, 2007.

(٢) Zihni Erdem and Ahmet Kivanc, "Gurbetci parasi RP ve FP'ye," *Radikal,* December 16, 2005.

رأس المال قد جُمِع خارج الدفاتر، ولم تكن لدى المحاكم التركية خبرة بألاعيب الأسواق المالية. ومع هذا فإن الشركتين الرائدتين على الأقل قُدِّمَتا للمحاكمة. وفي يونيه ٢٠٠٧م أيدت المحكمة التركية العليا حكمًا بالحبس عامين على رئيس مجلس شركة يمباش وعشرة من أعضائه. وفي نفس الشهر نقضت المحكمة أيضًا الحكم الذي أصدرته محكمة قونيا بالإفراج عن مجلس إدارة كمبسان في تهم مماثلة[١].

وبعد انتخاب حكومة العدالة والتنمية في ٢٠٠٢م شرع حزب الشعب الجمهوري المعارض في إثارة مسألة الشركات الخضراء في البرلمان. وفي مارس ٢٠٠٥م شُكِّلَتْ لجنة للتحقيق في الأمر، وناقش البرلمان تقريرها المكون من ٢٧٠ صفحة في البرلمان وأقره في أبريل ٢٠٠٦م. ومن بين ما انتهى إليه التقرير أن ٥ بلايين دولار قد جمعتها الشركات الخضراء. ثم رُفِع التقرير إلى رئيس الوزراء ووزير العدل، لكن لم يُتَّخَذ أي إجراء حتى تاريخه[٢].

كما أُعْلِن مؤخرًا أيضًا أن الجمعية المسجلة دينيز فينيري،

---

(١) "Kombassan ve Yimpa'ta ok," *Radikal*, June 16, 2007.

(٢) قيل: إن تأثير الشركات الخضراء داخل حزب العدالة والتنمية هو السبب في تجنب الحكومة مواجهة قضية الأنشطة غير الشرعية لهذه الكيانات. وقد أنكر رئيس شركة يمباش، إحدى الشركات الخضراء الكبيرة، إنكارًا قاطعًا أن تكون مؤسسته قد عينت أعضاء في البرلمان مقابل منح ضخمة، وإن أقر بأن «بعض الأصدقاء العاملين عنده قد صاروا عُمَدًا وأعضاءَ برلمان ووزراء» ("Komisyon onerdi: Hukumet dinlemedi," *Radikal*, November 1, 2006).

وهي فرع من المؤسسة الخيرية التركية دينيز فينيري ديميرغي، قد تورطت في عمليات مالية مشبوهة مع مشروع مشابه هو القناة التلفازية السابعة. ويعود تاريخ هذه المنظمة إلى عام ١٩٩٧م حين عُرِضَت بعض الأنشطة الخيرية المؤقتة كجزء من برنامج «رمضان والمدينة» على القناة السابعة[١]. ولاستيلاء العرض على ألباب المشاهدين تحول إلى عرض دائم بعنوان «*Deniz Feneri*» (الفنار). وفي ١٩٩٨م تم تسجيل دينيز فينيري ديميرغى كجمعية خيرية في إسطنبول، أي كمنظمة مستقلة. وسرعان ما توسعت وفتحت مكاتب بأنقرة وإزمير (فى ٢٠٠٠ و٢٠٠٢م على التوالي)، فتم إعفاؤها من الضرائب في ٢٠٠٤م[٢]. ويعلن الفرع الأوروبي أنه يهدف إلى تنظيم أنشطة خيرية للأتراك المقيمين في ألمانيا وغيرها[٣].

وفي أبريل ٢٠٠٧م، واعتمادًا على نشاط غسيل الأموال المشبوهة، هاجمت سلطات فرانكفورت مكاتب دينيز فينيري الأوروبية وقناة ٧ أوروبا المجاورة، منهيةً بذلك عامًا ونصفًا من التحقيق. كما مشطت شرطة الأموال أماكن إقامة ١٤ من العاملين بالمؤسسة والقناة، وألقت القبض على رئيس القناة وأحد موظفي المؤسسة[٤]. ومن بين تبرعاتٍ قيمتها ١٤ مليون دولار جمعتها

---

(١) Biz Kimiz, Deniz Feneri Dernei, at <http://www.denizfeneri.org.tr/icerik.asp?kategori> = KURUMSAL.

(٢) "Beş İslami derneğin yukselişi," *Radikal*, April 27, 2007.

(٣) Biz Kimiz, Deniz Feneri e.V., op. cit.

(٤) smail Erel, "Kanal 7 muduru tutuklandı 8 milyon Euro aranıyor," *Hürriyet*, April 27, 2007.

دينيز فينيري الأوروبية ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦م من أرجاء أوروبا قيل: إن ٨ ملايين دولار قد حولت إلى القناة السابعة لأغراض غير معلومة[١]. كذلك حددت السلطات الألمانية شخصياتِ خمسةِ سعاةٍ لنقل الأموال من هنا لهناك، وكشفت صلات بين مؤسسة دينيز فينيري الأوروبية وبعض المنظمات التجارية الموجودة في تركيا وألمانيا بما فيها شركة تسويقية تركز على المطبوعات الإسلامية ومصطاف بحري قرب إزمير[٢]. وذكر تقرير لصحيفة «حُرِّيَّتْ» اليومية أن مؤسسة دينيز فينيري ديميرغي قد أعلنت قدرتها على جمع ١٠٠ مليون دولار سنويًّا[٣]. كما عملت مؤسسة دينيز فينيري ديميرغي كسكرتارية لهيئة الإغاثة الإنسانية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي[٤]. وليس في وضع مؤسسة دينيز فينيري ديميرغي ما يشير إلى أن لها أي ارتباط عضوى مع دينيز فينيري الأوروبية.

وهناك أيضا دعاوى بأن حزب العدالة والتنمية قد تلقى أموالًا من الشرق الأوسط. ويقول مايكل روبين، الذي درس مسألة المال الأخضر في تركيا: إن هناك تدفقًا لرأس مال إسلامي غير شفاف في ظل إدارة العدالة والتنمية للاقتصاد، إلا أنه لا

---

(١) "Alman polisinden Kanal 7 INT'e baskın," *Radikal*, April 26, 2007.

(٢) "Deniz Feneri'nin kuryeleri belirlendi," *Hürriyet*, June 18, 2007.

(٣) Serkan Akkoc, "Almanya'da Kanal 7 ve Deniz Feneri'ne kara para baskını," *Hürriyet*, April 26, 2007.

(٤) "İnsani yardım kuruluşları tek catı altında birleşecek," *Hürriyet, February 24, 2007.*

يوجد دليل قاطع[1] (ينبغي ملاحظة أن مشكلة الاستثمارات النقدية غير الخاضعة للقانون ليست مقصورة على الأعمال ذات الارتباطات الإسلامية).

ورغم أنه لا يوجد برهان قوي على تمويل شرق ـ أوسطي لحزب العدالة والتنمية يظهر أن هناك صلات بين الحزب وقطاع التمويل الإسلامي، إذ عُيِّنَ في مؤسسات الدولة المالية مديرون تنفيذيون يرتبطون بقطاع الصرافة الإسلامية. فعلى سبيل المثال نُقِلَ قسم كبير من الكادر الإداري في مؤسسات التمويل الإسلامية بأولكر لإدارة اثنين من مصارف الدولة الكبيرة بعد وصول العدالة والتنمية للحكم. وفي مايو ٢٠٠٦م حاول أردوغان تعيين متخصص في التمويل الإسلامي محافظًا للبنك المركزي، إلا أن مرشَّحه رُفِض من قِبَل الرئيس[2]. وتشغل العلمانيين محاولةُ حزب

(١) ينقل روبين عن إلهان كيسيسي، نائب السكرتير السابق لمنظمة تخطيط الدولة، أن كثيرًا من الأموال تدخل البلاد في حقائب ملابس ولا تخضع للقانون. ويشير روبين إلى أن صافي الخطإ في ميزان المدفوعات، خلال السنة الأولى لأردوغان في الحكم، قد ارتفع من ١١٨ مليون دولار إلى ٤،٩ بليون دولار واقترب مرة أخرى من المستويات القياسية. وهو يفترض أن كثيرًا من هذا التدفق الرأسمالي غير المفسَّر يأتي من مصادر شرق ـ أوسطية. ومن الممكن أن يكون هذا صحيحًا، إلا أن الأخطاء في ميزان المدفوعات لا تفسَّر على وجه واحد تحديدًا، ويمكن أن يكون سببها عدة عوامل من بينها التقديرات الخاطئة. وقد طبع البنك المركزى تقريرًا خاصًا عن هذه القضية مفصِّلًا القول في بند صافي الخطإ والسهو. انظر:
"An Evaluation Related to the Net Error and Omission Item in the Balance of Payments," November 2005, at <http://www.tcmb.gov.tr/yeni/evds/yayin/kitaplar/> Net%20Hata%20ve%20Noksan.pdf (as of March 21, 2008).

(٢) كان مرشح الحكومة هو عدنان بويُكْدِينيز، وهو موظف تنفيذي بمجموعة التمويل الإسلامية: «البركة تورك». إلا أن الرئيس سيزر اعترض على التعيين بأنه اختيار «غير مناسب»:

العدالة والتنمية تسريبَ الإسلاميين إلى المناصب الرئيسية في البنك المركزي. ومع ذلك فمن المحتمل، في ظل الانقسام الأيديولوجي في تركيا، تسييس أي تعيين في المناصب الهامة يقوم به العدالة والتنمية.

جدل غطاء الرأس:

أصبح غطاء الرأس رمزًا شديد الأهمية في الضجة المثارة في تركيا حول دور كل من الدين والدولة، وإن لم يكن قضية فائقة الأولوية عند معظم الناس. ذلك أن ٣,٧٪ فقط من المشتركين في الدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية عام ٢٠٠٦م اختاروا غطاء الرأس بوصفه أهم قضية في نظرهم[١]. أما بالنسبة لأتباع العدالة والتنمية فإن غطاء الرأس هو بمثابة اختيار شخصي يمثل تقييدُ استعمالِه انتهاكًا لحقوق الفرد. ومن الناحية العملية يضع حظر غطاء الرأس الشابات المتدينات أمام اختيارين: فإما أن يخلعنه (ويخالفن بذلك واجبهن أو اقتناعهن الديني) وإما أن يعجزن عن دخول الجامعات العامة أو ارتياد الأماكن الرسمية[٢].

ومقطع القول، في نظر حزب العدالة والتنمية، هو أن

=(Andrew Birch, "Turkey: The Search for a New Central Bank Governor," *GlobalInsight*, at http://www.globalinsight.com/Perspective/PerspectiveDetail2936.htm.).

(١) Carkoğlu and Toprak, 2006, p. 45.

(٢) ومع هذا فطبقًا للدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية عام ٢٠٠٦م فإن ٦٥٪ من الآباء الذين اشتركوا في الاستطلاع هم على استعداد لترك بناتهن يخلعن أغطية رؤوسهن إذا كان ذلك شرطًا لدخولهن الجامعة.

الناس ينبغي أن تكون قادرة على التعبير عن هويتها الإسلامية داخل مؤسسات الدولة[١]. وطبقًا لما قاله عضو برلماني عن العدالة والتنمية فإن الحزب يميز بين موظفات الدولة وبين المواطنات العاديات. وفي ظل قانون الملابس الحالي لا يستطيع موظفات الدولة ولا ينبغي لهن أن يرتدين غطاء الرأس، لكن المستفيدات من خدمات الدولة لسن مجبرات على ذلك. ثم يقول: إن ما نحن بحاجة إليه هو توافق اجتماعي يصلح لكل شخص[٢].

وبالنسبة للعلمانيين لا يمثل استعمال غطاء الرأس في الأماكن العامة اختيارًا شخصيًا بقدر ما هو هجوم سياسي على بنية الدولة العلمانية ـ، إذ يَرَوْنه رمزًا شاملًا وظاهرًا لأسلمة المجتمع التركي التي يخشَوْنها. ومن بين الـ٢٢٪ من المشاركين في استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية عام ٢٠٠٦م ممن يؤمنون بأن هناك تهديدًا للعلمانية (٧٢٪ غير موافقين) أشارت الأغلبية الساحقة إلى غطاء الرأس بوصفه علامة على هذا التهديد. كما أن لدى النساء العلمانيات حساسية تجاه هذه القضية[٣].

وفي هذا الصدد هناك انفصال واضح بين التصور والواقع، فطبقًا لاستطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية

---

(١) Discussion with a senior AKP official, Istanbul, June 2007.

(٢) Interview with Suat Kınıklıoğlu, Ankara, June 2007.

(٣) Carkoğlu and Toprak, 2006, pp. 58-59.

عام ٢٠٠٦م فإن ٦٤٪ من المشاركين فيه يعتقدون أن استعمال غطاء الرأس قد زاد في السنوات الأخيرة. لكن الواقع، حسب الاستطلاع المذكور، هو أن استعمال غطاء الرأس قد قل ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٦م[١]. وقد يكون السبب في هذه الفجوة بين التصور والواقع هو أن النسوة اللاتي يرتدين غطاء الرأس موجودات الآن بأعداد أكبر في الأسواق والأماكن الحضرية التي كن لا يظهرن فيها قبلًا.

وزادت أهمية غطاء الرأس كثيرًا بسبب الجدال حول مشاركة زوجات رئيس الوزراء طيب أردوغان وغيره من قادة العدالة والتنمية في المناسبات الرسمية وهن يرتدينه[٢]. وقد فرض الرئيس سيزر قرارًا بحظر غطاء الرأس في المناسبات التي تقع بالقصر الجمهوري (معظم الدعوات التي يوجهها سيزر لا تتضمن الزوجات اللاتي يرتدين غطاء الرأس. وفي الوقت الذي يلتزم بعض أعضاء العدالة والتنمية بهذا فإن بعضهم الآخر يرفض الحضور احتجاجًا على الأمر).

وكان أحد الاعتراضات العلمانية الرئيسية على ترشح غول لمنصب الرئيس هو أن زوجته ترتدي غطاء للرأس. ولهذا السبب

(١) بناء على هذا الاستطلاع فإن استعمال غطاء الرأس قد قَلَّ على النحو التالي من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦م: ١ ـ الباشرتوشو (غطاء الرأس التقليدي) ٥٣,٤٪ إلى ٤٨,٤٪. ٢ ـ العمامة (نوع من غطاء الرأس يغطي الرأس والعنق والأكتاف) ١٥,٧٪ إلى ١١,٤٪. ٣ ـ الشرشف (غطاء كامل) ٣,٤٪ إلى ١,١٪. وزادت نسبة النساء اللاتي لا يرتدين غطاء الرأس من ٣,٢٧٪ إلى ٣٦,٥٪ (Carkoğlu andToprak, 2006, pp. 58-59).

(٢) يحظر الدستور إظهار الرموز الدينية في الأماكن الرسمية.

فمن المحتمل أن يظل ترشحه لمنصب الرئيس مصدرًا للتوتر بين حكومة العدالة والتنمية وبين العلمانيين. وقبل انتخابات يوليه ٢٠٠٧م كان موقف حزب العدالة والتنمية قِبَل غطاء الرأس هو موقف الحذر. لقد كان ارتداء زوجات قادة العدالة والتنمية مؤشرًا أمام عامة الشعب على التزام القيادة بالقيم الإسلامية، إلا أن الحزب لم يتحدَّ الحظر على نحو مباشر.

ومع ذلك فإن الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧م جَرَّأ، فيما يبدو، حكومة أردوغان على محاولة رفع الحظر عن غطاء الرأس بالنسبة للنساء الملتحقات بالجامعة. وفي إبريل ٢٠٠٨م عدَّل البرلمان مادتين بالدستور لخلق الإطار الدستوري لرفع الحظر في الجامعات[١]. وبناء على هذا التعديل أصدر رئيس المجلس الأعلى للتعليم، وهو من تعيين حزب العدالة والتنمية، تعليماته لكل الجامعات بالبلاد بالشروع في قبول الطالبات اللاتي يرتدين غطاء الرأس على الفور. ورغم هذا يبدو أنه لم يلتزم بهذه التعليمات سوى ١٢ جامعة تقريبًا من أصل ١١٥. ويشير اعتراض كثير من الجامعات

---

(١) عُدِّلَت المادة ١٠ الخاصة بالمساواة أمام القانون، فأضيفت إلى آخر جملة فيها عبارة: «... وفي الإفادة من جميع الخدمات العامة». كما عدلت المادة ٤٢، وتتعلق بالحق والواجب في التدريب والتعليم، فأضيف إليها أنه «لا أحد يمكن حرمانه من حق التعليم العالي لأسباب لم ينص عليها القانون صراحةً، وأن القيود المفروضة في هذا المجال إنما يحددها القانون»:

("Amendment does not free headscarf," *Newstime7*, March 9, 2008, at http://www.newstime7.com/haber/20080309/Amendment-does-not-freeheadscarf. php (as of March 21, 2008)).

على رفع الحظر إلى أنه من المحتمل أن يظل الحظر مصدرًا للتوتر بين حزب العدالة والتنمية وبين العلمانيين.

جدل مدارس الأئمة ـ الخطباء:

وثَمَّ قضية جدلية أخرى هى: هل ينبغي إلغاء نظام الاختيار الجامعى الذي يتحيز ضد خريجى مدارس الأئمة ـ الخطباء؟ لقد أصدر مجلس التعليم العالي قرارًا في ١٩٩٧م يقضي بأن خريجي المدارس الثانوية الذين أَدَّوُا امتحان القبول للجامعة سوف يحصلون على درجات أكبر لو أنهم تقدموا لدراسة مقررات تتوافق مع نوع المدارس الثانوية التي درسوا بها. ومعنى هذا أن خريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء لن يحصلوا على درجات أعلى إلا إذا التحقوا بكليات اللاهوت. ولكي يستطيعوا المنافسة على دخول كليات غير اللاهوت عليهم أن يحرزوا درجات أعلى من خريجي المدارس الأخرى.

ولأن كثيرين من خريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء شرعوا يدخلون الجامعات متخصصين في الإدارة العامة والقانون في تسعينات القرن المنصرم صارت قضية مدارس الأئمة ـ الخطباء مصدر احتكاك بين حكومة أربكان والعسكر. ويعكس القرار القاضي بمنع خريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء من دخول أية كلية غير اللاهوت خوف العلمانيين من أن تتحول تلك المدارس من مدارس مهنية لتدريب رجال الدين إلى بديل لنظام التعليم

الوطني[1]. ومع هذا فإن الأتراك المتدينين يعدون مدارس الأئمة ـ الخطباء بالدرجة الأولى وسيلة أمام أبنائهم لتلقي تعليم ديني، وليس بالضرورة مدارس مهنية.

وكانت حكومة العدالة والتنمية تبحث عن طرق تسمح لخريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء بأن يعامَلوا معاملة تفضيلية بتمكينهم من دخول الكليات غير الدينية، عن طريق السماح لهم مثلًا بتحويل أوراقهم إلى مدارس الحكومة الاعتيادية قبل التخرج[2]. وفي ديسمبر ٢٠٠٥م أصدرت وزارة التعليم قانونًا يسمح للأئمة ـ الخطباء بالحصول على شهادات المدارس العالية الاعتيادية من خلال دراسة المقررات التعليمية عن طريق

---

(١) مقتبس عن باحطين أكست في:

Henry Rutz, "The Rise and Demise of *Ymam-Hatip* Schools: Discoursesof Islamic Belonging and Denial in the Construction of Turkish Civil Culture,"*PoLAR: Political and Legal Anthropology Review*, Vol. 22, No. 2, November 1999, at http://www.anthrosource.-net/doi/abs/10.1525/pol.1999.22.2.93 (as of March 21, 2008).

وتقوم حجة العلمانيين على أن مدارس الأئمة ـ الخطباء هي مدارس فنية في ظل النظام التعليمي الحالي، وأنها قد أنشئت لتخريج أئمة لهم مهنة محددة، بالضبط مثلما أن المدارس الفنية العليا يفترض أن تخرج فنيين. فلو أن خريجي المدارس الفنية أرادوا الالتحاق بقسم الهندسة في الجامعة لتمتعوا بميزة دون غيرهم من الخريجين، لكنهم سيكونون أقل منهم فرصة لو أنهم قدموا أوراقهم لأي قسم آخر. وبالمثل سيتمتع خريجو مدارس الأئمة ـ الخطباء بميزة لا يتمتع بها غيرهم لو أنهم التحقوا بكليات لاهوتية، إلا أنهم سيكونون أقل فرصة لو أنهم قدموا أوراقهم لأي قسم آخر. ومن وجهة نظر العلمانيين فإن ما يريده حزب العدالة والتنمية هو إعادة تحديد دور مدارس الأئمة ـ الخطباء كخطوة نحو دولة إسلامية حيث يصبح إتقان القرآن هو الأساس في تعليم احترافي متخصص، وليس مجرد جزء منه.

(٢) Soner Cagaptay, "How Will the Turkish Military React?" Madrid: Real Instituto Elcano, July 16, 2007.

المراسلة، إلا أن مجلس التعليم العالي رفض الأمر. وفي فبراير ٢٠٠٦م علق مجلس الدولة ذلك القانون انتظارًا للحكم النهائي[1]. وقد كيَّف العلمانيون الأمر على أنه اختراق من جانب الإسلاميين لأجهزة الدولة في حين صَوَّره أتباع العدالة والتنمية باعتباره قضاءً على التمييز الحاصل ضد خريجي مدارس الأئمة - الخطباء. وهذا، فيما يبدو، هو رأي أغلبية الشعب بوجه عام. وطبقًا لاستطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية فإن ٨٠٪ من المشتركين فيه يَرَوْن أنه ينبغي تعبيد الطريق أمام خريجي مدارس الأئمة - الخطباء نحو دخول الجامعة[2].

الأقليات غير المسلمة تحت حكم العدالة والتنمية:

تنظر الأقليات غير المسلمة، وعلى رأسها اليونانيون والأرمن واليهود، إلى صعود حزب العدالة والتنمية بمشاعر مختلطة. فمن ناحية يشعر بعض أفراد هذه الجماعات بمخاوف العلمانيين من أن تكون أجندة العدالة والتنمية على المدى البعيد هي إنشاء شكل من أشكال الدولة الإسلامية في تركيا. ورغم أن الدولة الكمالية كانت تضع القيود على الأديان الأخرى مثلما تضعها على الإسلام فإن بعض غير المسلمين يعتقدون أنهم أفضل حالًا في دولة علمانية مما لو صاروا في دولة أكثر إسلامية[3].

---

(١) U.S. Department of State, "Turkey: International Religious Freedom Report 2006," at/g/drl/rls/irf/2006/71413.htm (as of March 21, 2008).

(٢) Carkoğlu and Toprak, 2006, p. 5.

(٣) يذكر سونر كاجاباتي أنه، في إحدى زياراته لمديات، أخبره أحد زعماء السريان =

وتنتشر بواعث القلق بسبب التوجه الديني وأسلمة المجتمع، فيما يبدو، انتشارًا واسعًا بين أفراد الجماعة اليهودية. وقد يكون السبب في ذلك هو النظر إلى معاداة السامية في تركيا على أنها موضوع إسلامي. وكان جواب أغلبية المشتركين في الاستطلاع الخاص بتصورات معاداة السامية في تركيا من اليهود هو الاعتقاد بأن المجتمع التركي لا يمثل أرضًا شديدة الخصوبة لذلك الشعور، وأنه وافد عليه من الخارج(١). ومع هذا تنتشر الصور النمطية لليهود. فمن بين المشتركين في تقرير مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية عام ٢٠٠٦م يظن ٥٥٪ أن اليهود يسيطرون على اقتصاد العالم، كما يظن ٥٣٪ أن الدوائر المتنفذة في تركيا تخدم مصالح اليهود(٢).

ويعتمد الإسلاميون على مسألتين لنشر معاداة السامية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ثم الخلط بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية، وكذلك الموضوعات الدينية المرتبطة بصعود

= أنه قبل وصول العدالة والتنمية إلى الحكم كانت السلطات الحكومية متعاونة في تسهيل عودة السريان الذين أُخرِجوا من ديارهم على يد حزب العمال الكردستاني، أما سلطات حكومة العدالة والتنمية فاتخذت موقفًا سلبيًّا، وكانت كارهة لإمداد النصارى بالخدمات:

Soner Cagaptay, "Turkish Troubles," *The Wall Street Journal Europe*, July 30, 2007, at http://online. wsj.com/public/article/SB118574382583581533.htm (as of March 21, 2008).

(١) تسود الصور النمطية ونظريات المؤامرة، أما معادة السامية، بمعنى كراهية اليهود، فغير منتشرة، كما أنها ليست جزءًا من أية سياسة رسمية. انظر:

Şule Tokta"Perceptions of Anti-Semitism Among Turkish Jews," *Turkish Studies*, Vol. 7, No. 2, June 2006, p. 211.

(٢) Carkoğlu and Toprak, 2006, p. 80.

الإسلام الراديكالي[1]. وبسبب شكوك الجماعة اليهودية في الاتجاه الإسلامي فإنها، فيما يبدو، قد وقفت بجانب حزب الشعب الجمهوري في انتخابات يوليه ٢٠٠٧م رغم موقف العداء المتزايد الذي اتخذه الحزب نحو الغرب في السنوات السابقة وسجله السيئ في مجال حقوق الأقليات.

على أن معاداة السامية ليست مقصورة على الإسلاميين، بل تنتشر بنفس القوة، إن لم تكن على نحو أشد، بين القوميين المتطرفين. وهناك كتاب شديد الرواج في تركيا هو كتاب «أبناء موسى» لإرجون بويارز، المؤلف الكمالي، الذي يقول فيه: إن أردوغان وزوجته «يهوديان مستخفيان» يتآمران مع الموساد على هدم العلمانية في تركيا. كما ألف بويارز كتابين آخرين هما: «جولُ موسى» و«مجاهدُ موسى»، وفيهما يدعي أن عبد الله جول، وزير الخارجية آنذاك، وبولنت آرنس المتحدث البرلماني، هما أيضًا يهوديان متخفيان يخدمان مشايخ صهيون ويهددان الجمهورية التركية العلمانية[2].

إن أجندة العدالة والتنمية الخاصة بإعطاء الدين مكانًا في المجتمع يمكن أن تزيد من قدرة الأقليات الدينية غير المسلمة على التصرف بحرية أكبر. فعلى سبيل المثال كان يمكن التشريعَ

---

(١) كان منفذو الهجوم بالقنابل على معبد نوفا شالون بإسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٣م جزءًا من الشبكة الجهادية العالمية لتنظيم لقاعدة.

(٢) Mustafa Akyol, "Meet Turkey's real Islamists," *Turkish Daily News.*" July 19, 2007. at http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=78690 (as of March 21, 2008).

الذي أقرته أول حكومة للعدالة والتنمية أن يحرر القوانين الصارمة التي تحكم منظمات الأقليات وأن توجد وسيلة لإعادة ممتلكاتها التي صادرتها الدولة. لكن أعضاء حزب الشعب الجمهوري في البرلمان عارضوا التشريع معارضة قوية. كما أن تخفيف القيود على التدريب الديني يمكن أن يكون في مصلحة الطوائف النصرانية. وبالمثل فاحتمال موافقة حكومة العدالة والتنمية الجديدة على فتح معهد هالكي اللاهوتي الأرثوذكسي اليوناني، الذي كان موضوعًا لنزاع مزمن بين البطركية والحكومة التركية، هو أكبر من احتمال موافقة حكومة يسيطر عليها القوميون[١].

وقد قدَّرت الصحيفة الأرمنية الأسبوعية «آجوس» قبل انتخابات يوليه ٢٠٠٧م أن ٦٠٪ من السبعين ألف أرمني سوف يصوتون لمصلحة العدالة والتنمية. ويعرب ميخائيل فاسيليادس محرر جريدة «أبُويِيفْماتيني» اليونانية اليومية، التي تصدر في إسطنبول، عن اعتقاده بأن الطائفة اليونانية بتركيا المقدَّرة بألفي شخص تعضد هي أيضا العدالة والتنمية[٢]. ومما يعبر أكثر عن

---

(١) علم المؤلفان من موظف كبير بالعدالة والتنمية في يونيه ٢٠٠٧م أن عبد الله جول يحبذ فتح المعهد. لكن القضية شديدة التعقيد، إذ تغوص في قلب العلاقات بين الدولة والدين. ويقوم رفض فتح المعهد على أنه لو سمحت الدولة للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية به لطالب المسلمون بنفس الحق. ويقال: إن السلطات ترغب في السماح بفتح المعهد داخل كلية اللاهوت بجامعة إسطنبول، إلا أن ذلك سوف ينتزع المعهد من سلطة البطركية.

(٢) "Turkey: Religious Minorities Watch Closely as Election Day Approaches," Eurasianet, July 19, 2007, at http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav071907a.shtml (as of March 21, 2008).

الفروق الدقيقة في موقف الأقليات النصرانية من العدالة والتنمية دعْم البطرك الأرمني مصروب الثاني موتافيان لذلك الحزب. ففي حديثه لصحيفة «دير شبيجل» الألمانية صرح بأن الطائفة الأرمنية تُؤْثِر حزبَ العدالة والتنمية على حزب الشعب الجمهوري لأن موقف الأول من الأقليات متسق وأقل تطرفًا وطنيًّا[١].

حزب العدالة والتنمية والأكراد:

قام حزب العدالة والتنمية أيضًا باختراقات هامة بين الأكراد. ففي انتخابات يوليه ٢٠٠٧م تضاعفت الأصوات التي حصل عليها من المدن الشرقية والجنوب ـ شرقية، التي كانت تصوت تقليديًّا للأحزاب الكردية (٥٤٪ في ٢٠٠٧م إزاء ٢٧,٢٩٪ في٢٠٠٢م). ومن أسباب ذلك النجاح، فيما يبدو، أسلوب الحزب الأكثر انفتاحًا وتسامحًا نحو القضية الكردية. ومع هذا فإن تأثير الجماعات الدينية، وبالذات الطريقة النقشبندية الصوفية، كان له، فيما يبدو، دور في ذلك[٢]. لقد انتقدت الطريقةُ النقشبنديةُ، وهي أحسن الجماعات الإسلامية تنظيمًا في المنطقة الكردية، حزبَ المجتمع الديمقراطي، الذي يسيطر عليه الأكراد، انتقادًا عنيفًا، وهو ما بدأ يؤثر، حسب بعض الملاحظين، على

---

(١) "Veteran diplomat, Armenian patriarch lend support to AKP," *Turkish Daily News*, June 5, 2007, at http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=75000 (as of March 21, 2008).

(٢) انظر:
Bahadir Ozgur, "The Naqshi Kurdish Opposition Hit the DTP Where It Hurts," *Turkish Daily News*, August 6, 2007, at <http://www.turkishdailynews.com.tr/article>. php?enewsid=80163 (as of March 21, 2008).

قاعدة الحزب. وعلى العكس من دعاوَى حزب المجتمع الديمقراطي، الذي يجادل قائلًا: إن تأثير الفرق الدينية في المناطق الكردية قد قل في السنوات الأخيرة، يبدو أن تأثيرها بين الأكراد قد ازداد.

وفي ذات الوقت تعرض حزب المجتمع الديمقراطي لنقد عنيف لرفض ممثليه في البرلمان إدانة العمليات الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ولعلاقات الحزب المدَّعاة بحزب العمال. وفي خريف ٢٠٠٧م طلب مكتب النائب العام من المحكمة الدستورية حظر حزب المجتمع الديمقراطي لموقفه من حزب العمال الكردستاني ودعمه لحصول المناطق الكردية في تركيا على حكم ذاتي. ومثّل الطلب مشكلة لحزب العدالة والتنمية: فحكومة أردوغان لا تريد أن يُظَنّ بها اللين تجاه الإرهاب في الوقت الذي يصعد حزب العمال الكردستاني من هجماته الإرهابية. لكنها كانت مترددة في الموافقة على حظر الأحزاب السياسية خشية أن تكون هذه سابقة يمكن أن يستغلها الكماليون في تقنين حظر العدالة والتنمية.

حزب العدالة والتنمية والعسكر:

يتعايش العسكر، رموز الكمالية وحماتها الرئيسيون، وحزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية، داخل إطار الديمقراطية التركية، لكنْ في الباطن هناك توتر بين الأهداف الاستراتيجية لكل من الجانبين ومثيلتها لدى الآخر: فالعسكر يَسْعَوْن للإبقاء على

القيود التي تضعها الدولة الكمالية على الدين كما هي ولإيجاد قيود هيكلية تمنع العدالة والتنمية أو أي حزب مشابه من تهديد الدولة العلمانية أو دور العسكر فيها. والعدالة والتنمية يريد التقليل من تأثير العسكر وإتاحة فرصة أكبر للإسلام داخل المجال العام.

وبعد انتصار العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م سعى رئيس الأركان العامة التركية الجنرال حلمي أوزكوك للقيام بتسوية مؤقتة مع حكومة العدالة والتنمية. لقد تساءل أوزكوك عن الحكمة في تدخل الجيش في الماضي، وأعرب عن ثقته في حكم الشعب، وعمل ما في وسعه لعزل العسكر عن السياسة اليومية. وكان العسكر يفارقون هذا الوضع الملائم حين يواجهون ما يتصورونه محاولة لهدم العلمانية. وفي الجدال الذي نشأ بسبب الأئمة ـ الخطباء أعلن العسكر أن فكرة السماح لخريجي مدارس الأئمة ـ الخطباء بمنافسة خريجي المعاهد التعليمية الأخرى رأسًا برأس على الالتحاق بالكليات الجامعية غير الدينية من شأنها انتهاك الضوابط العلمانية للجمهورية التركية[١].

ويشعر العسكر بحساسية شديدة تجاه الأمور المتعلقة بتماسكهم الداخلي. ويقوم المجلس العسكري الأعلى بانتظامٍ بفصل أي ضابط يُشْتَبَه بأن له ميولًا إسلامية. وقرارات المجلس

(١) Metin Heper, "The Justice and Development Party Government and the Military in Turkey," *Turkish Studies*, Vol. 6,No. 2, June 2005.

غير قابلة للاستئناف[1]. وكثيرًا ما وعد كبار شخصيات العدالة والتنمية الوعد بتعديل القانون لتمكين الضباط المفصولين من الاستئناف على هذه الأحكام. وقد كتب أردوغان معبرًا عن تحفظاته عند توقيعه على قرارات الفصل[2]، وهو ما فعله الرئيس جول من قبل.

ومن الناحية الأخرى لا يعارض العسكر حدوث ما وقع من تغييرات في العلاقة بين المدنيين والعسكريين لجعل الهيكل المؤسَّسي أكثر توافقًا مع معايير الاتحاد الأوروبي. وأهم تلك التغييرات هو ما أُدْخِل من إصلاح على مجلس الأمن القومي جرَّده من السلطة التنفيذية وصيّره مجلسًا استشاريًا محضًا، ليتحول من مجلس معظم أعضائه من العسكر إلى مجلس ذي أغلبية مدنية له سكرتير عام مدني عام ٢٠٠٤م[3].

وقد صارت العلاقات بين العسكر وحزب العدالة والتنمية أكثر توترًا منذ تغيير أوزكوك كرئيس للأركان العامة التركية بيَشَار

---

(١) في أغسطس ٢٠٠٧م قام المجلس بفصل ٢٣ ضابطًا بسبب ممارستهم أنشطة أصولية.

(٢) "Military Leaders, Erdoğan Meet to Discuss Promotions as Tensions Mount over Presidency," *Eurasia Daily Monitor*, The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 149, August 1, 2007; for the TGS view, see "Chief of Staff Ozkok: 'Reservations on YAS Decisions Have No Basis in the Law,'" *Turkish Press Review 01.09.2003, at http://www.byegm.gav.tr/YAYINLARIMIZ/CHR/ING2003/01/03x01x09.HTM#%204 (as of March 21, 2008).*

(٣) بدأ هذا الإصلاح على يد حكومة إئتلاف علمانية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. وكان جزءًا من حزمة إصلاحات سبعة قصد بها أن يكون هناك تجانس بين التشريع التركي وبين الخبرة الجماعية بالاتحاد الأوروبي؟؟؟؟ the EU *acquis communitaire*، ووافق عليه البرلمان في يوليه ٢٠٠٣م.

بُويُوكانْت قائد القوات البرية السابق، وهو علماني شديد[1]. وقامت بعض المجموعات الإسلامية بدور رأس الحربة في محاولة فاشلة لمنع تعيين بُويُوكانْت. وتضمنت الحملة مزاعم بأن جد بُويُوكانْت يهودي، وأنه ليس تركيا «حقيقيًّا». وشكَّل الأمر حلقة ضبابية شملت طلبًا من وكيل نيابة في مدينة فان بجنوب شرق البلاد بالتحقيق مع بُويُوكانْت لمحاولته التأثير على القضاء في قضية الهجوم بالقنابل على مكتبةٍ بِشِمْدِنْلِي في نوفمبر ٢٠٠٥م (حيث تمت محاكمة ضابِطَيْ صفّ)، مما أوشك أن يتحول الأمر معه إلى أزمة (قال المدعي العام: إن الجنرال بُويُوكانْت كان قد حاول التأثير على سير الإجراءات القضائية بتوجيه المدح إلى أحد الضباط المتهمين قائلًا: إنه «ضابط جيد»[2]. وقد اعترضت المؤسسة العسكرية على أساس أن وكيل نيابة فان قد «تجاوزحدود سلطته»، وأن الادعاءات لا أساس لها، وأن قائمة الاتهامات بمثابة هجوم على القوات الحربية. وقد نقل الجنرال أوزكوك هذه

(١) مؤخرًا اكتشفت وسائل الإعلام أن أوزكوك، من بين قادة الأركان العامة، كتب في سيرته الذاتية على الشباك (الإنترنت) هذه العبارة: «الوحيد المسؤول أمام رئيس الوزراء طبقًا للدستور...». وقد قامت هيئة الأركان العامة بحذف العبارة من موقعه الضوئي في ٧ أبريل ٢٠٠٧م. "Ozkok'un tartışlan ozgecmişi deiøti," *Hürriyet*, July 17, 2007.

(٢) وقد نص حكم المحكمة الجنائية ـ الدرجة الثالثة بمدينة فان على أن ضابطَي الصف المدانَيْن بارتكاب الجريمة لم يكونا ليرتكباها دون تورط ضباط كبار معهم وحمايتهم لهم.

Turkish Daily News, July 19, 2006, at <http://www.turkishdailynews>.com.tr/article.php?enewsid=49228 (as of March 21, 2008).

الاعتراضات أولًا إلى رئيس الوزراء ثم إلى الرئيس سيزر(١). وفي النهاية انتهى تحقيق أمَرَ به وزير العدل إلى أن الاتهامات الموجهة إلى بويوكانِت تفتقر إلى «الشروط اللازمة» لإقامة الدعوى(٢).

ورأى العلمانيون والعسكر في الحملة على بويوكانِت جزءًا من خطة مدبرة من العدالة والتنمية والقطاعات الإسلامية للتآمر على العسكر (كان حزب الشعب الجمهوري يسميها: «انقلابًا ضد الجيش»)(٣). وقَوَّى شكوكهم أن وكيل النيابة الذي طالب بالتحقيق مع بويوكانِت، فرحات ساريكايا، هو نفسه وكيل النيابة المثير للجدل الذي أدان رئيس جامعة يوزونكلي ييل في فان بناء على اتهامات بالفساد (وطبقًا للعلمانيين فإن رئيس الجامعة قد أدين في الواقع لأنه سبق أن حاول منع الأنشطة الإسلامية من الجامعة)(٤). واتسم موقف العدالة والتنمية في مسألة بويوكانِت بالغموض. لقد عجل رئيس الوزراء بالموافقة على بويوكانِت عن طريق البرلمان كنوع من إنهاء الجدل، لكنه لم يمنع (أو لم يستطع أن يمنع) أنصاره من الاشتراك في الحملة ضد بويوكانِت.

---

(١) "Allegations Against Land Forces Commander Cause Confusion in Ankara," TUSYAD, *Turkey News,* March 1-7, 2006, at <http://www.tusiad.us/specific_page.cfm?CONTENT_> ID=588 (as of March 21, 2008).

(٢) MEMRI, "The AKP and Other Turkish Islamists Attempt to Block Secular General from Top Military Post," Special Dispatch Series No. 1136, April 11, 2006, at http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP113606 (as of March 21,2008).

(٣) "Allegations Against Land Forces Commander Cause Confusion in Ankara," op cit.

(٤) شُطِب ساريكايا فيما بعد من جدول المحامين من جانب مجلس النيابة والقضاء الأعلى لـ«الإساءة إلى مهنة المحاماة» على نحو اعتُبِر ضارًا بصورتها في أعين المواطنين. *Turkish Daily News,* April 21, 2006.

وتصاعدت التوترات بين الجيش وحزب العدالة والتنمية بعد اختيار بويوكانِت لمنصب رئيس الأركان. وخلال حديث في نهاية سبتمبر ٢٠٠٦م بأكاديمية إسطنبول العسكرية (حين كان أردوغان في زيارة إلى الولايات المتحدة) نبه بويوكانِت إلى خطر الأصوليين الإسلاميين، وهو ما تردد صداه في أحاديث بعض الجنرالات الكبار والرئيس سيزر. وفي خطبة بأكاديمية أنقرة العسكرية في أوائل أكتوبر ٢٠٠٦م أخبر الجنرال إلكر باشبوغ، رئيس القوات البرية، الطلاب المتدربين بأن التهديد الرجعي (الإسلامي) قد وصل إلى مستويات مفزعة»، واتهم الإسلاميين بالعمل على محو العلمانية بصبر ودأب، كما دافع عن حق الجيش في التعبير عن رأيهم في القضية رغم انتقاد الاتحاد الأوروبي تدخله في السياسة[١].

وبلغت هذه التوترات ذروتها بعد قرار العدالة والتنمية ترشيح جول لرئاسة الجمهورية. وأثار ترشيح جول تظاهرات حاشدة للعلمانيين في المدن التركية الكبيرة، وتحذيرًا من بويوكانِت في أبريل، وما يسمى بـ«الانقلاب» أو «مذكرة منتصف الليل»، وهو بيان منشور على صفحة الويب لهيئة الأركان التركية يعلن أن العسكر هو «الحامي الأساسي/ الحاسم للعلمانية» وأنه «سوف يعلن موقفه وتصرفه بطريقة واضحة وصريحة عند اللزوم[٢]، وهو

(١) Top Turkish General Warns of Islamist Threat," Arab News, September 26, 2006.

(٢) لاحظ: «عند اللزوم» وليس «إذا لزم الأمر».

ما اعتبره كثير من الأتراك تهديدًا مبطنًا بانقلاب عسكري ممكن[1]. وبعد مقاطعة حزب الشعب الجمهوري وغيره من الأحزاب الجولة الأولى من التصويت في البرلمان فإن المحكمة الدستورية، التي يسيطر عليها العلمانيون، قد دعمت طلب حزب الشعب باعتبار الانتخاب فاسدًا لعدم اكتمال النِّصاب القانوني للناخِبين[2].

وقد أدى الاختيار الرئاسى الفاشل في مايو ٢٠٠٧م إلى اتخاذ قرار بإجراء انتخابات برلمانية، كان موعدها الأصلي شهر نوفمبر، في ٢٢ يوليه ٢٠٠٧م. وكان هناك شعور بالمرارة لدى حزب العدالة والتنمية بسبب دور العسكر في إحباط ترشح جول لرئاسة البلاد رغم رد منتقدي العدالة والتنمية بأن الحزب قد خاطر مخاطرة كبيرة بترشيحه بعد أن قرر أردوغان الانسحاب من انتخابات الرئاسة. وطبقًا لهذا الرأي فإن حزب العدالة والتنمية قد

---

(١) Turkish General Staff Press Release, April 27, 2007.

(٢) تقول بعض المصادر المطلعة إن الأركان العامة التركية قد أخبرت أردوغان بأن العسكر يعارضون توليه الرئاسة وإنه قد استكان للأمر. وكان المرشح الذي طرح كَحَلٍّ وسطٍ هو وزير الدفاع في ودى جيونل. ومع هذا فطبقًا لهذه المصادر اعترض المتحدث البرلمانى بولنت أرنك (الذي يعده العلمانيون إسلاميًا دقة قديمة، وبالتالي يعترضون عليه أشد مما يعترضون على أردوغان أو جول) وصارح أردوغان بأنه إذا لم يكن أردوغان هو المرشح فينبغي أن يكون جول أو هو نفسه. وقد اختار أردوغان جول بوصفه المرشح الذي لا يثير من الاعتراض لدى العسكر إلا أقله، غير أنهم لم ينسَوْا أنهم متفقون مع أردوغان على أن الشخص الذي سيكون مقبولًا على نطاق أوسع (أي: الشخص الذي لا ترتدي زوجته غطاء الراس) سيكون هو مرشح العدالة والتنمية، لكنهم شعروا، عند إعلان الحزب مرشحه للرئاسة، بأن جول قد خانهم (مناقشًا، توفي في إسطنبول، يوليه ٢٠٠٧م).

أساء استغلال أغلبيته في البرلمان، التي لم تكن تتجاوز ثلث الناخبين، بمحاولته فرض انتخاب مرشح لا يحظى بقبول واسع (أي: لدى القطاع العلماني).

وقد شكل انتخاب جول رئيسًا للبلاد في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م نقطة تحول سياسية هامة، فللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية يتولى الرئاسة شخص غير علماني، وهو ما يهدم تقليدًا سياسيًّا هامًّا. ومع هذا فمن غير المحتمل أن ينتهي التوتر بين حزب العدالة والتنمية وبين العسكر. لقد توجس العسكر توجسًا شديدًا بسبب انتخاب جول واستمروا في إعلان ضيقهم كما ظهر في قرار القيادة العسكرية مقاطعة حفل استقبال جول وأدائه اليمين[١]. ومن المحتمل أن يستمر هذا الأسلوب الحاد الذي يعبر به العسكر عن ضيقهم علنًا. ومع هذا فمن الممكن أن تدفع أغلبيةُ العدالة والتنمية الساحقةُ في انتخابات ٢٠٠٧م العسكرَ إلى توخي الحذر في التدخل المباشر ضد الحكومة ما لم تقدم على تصرفات تمثّل تهديدًا مباشرًا للنظام العلماني التركي.

المستقبل المقلقل لحزب العدالة والتنمية:

لم يكن التهديد الحقيقي الذي يواجه العدالة والتنمية في بداية الفترة الثانية لأردوغان في رئاسة الوزارة تدخلًا مباشرًا من العسكر بل حكمًا من القضاء بإغلاق الحزب. ففي ١٤ مارس ٢٠٠٨م رفع

(١) "Icy winds blow between army and president," *Turkish Daily News*, August 30, 2007.

النائب العام عبد الرحمٰن يالشينكايا عريضة اتهام من ١٦٢ صفحة إلى المحكمة الدستورية يطالب بإغلاق حزب العدالة والتنمية. واتهمت العريضة حزب العدالة والتنمية وقادته بانتهاك مبادئ العلمانية، التي حددتها المادة ٢ من الدستور التركي. وتدليلًا على ذلك ساقت العريضة عددًا من الأحاديث والبيانات للرئيس جول ورئيس الوزراء أردوغان وغيرهما من أعضاء الحزب[١].

وتمثل المحكمة الدستورية أعلى سلطة قانونية في تركيا، وتضم ١١ عضوًا يعينهم الرئيس، وتعد حِصنًا للعلمانية. وقد قبلت المحكمة اتهامات يالشنكايا بإجماع الأصوات الأحد عشر[٢]. وتسببت هذه الاتهامات في أزمة داخلية يمكن أن يكون لها عقابيل بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل تركيا السياسي. فلو أن المحكمة أقرت الاتهامات لما أُغْلِق فقط حزب العدالة والتنمية، بل من الممكن أيضًا أن يُمْنَع الرئيس جول ورئيس الوزراء أردوغان، ومعهما سبعون آخرون من أعضاء العدالة والتنمية، من العمل السياسي خمس سنوات.

ومن غير المحتمل أن يؤدي إغلاق العدالة والتنمية إلى القضاء عليه كقوة سياسية هامة. وكما يرينا أداؤه القوي في

---

(١) لتحليل مفصل لعريضة الاتهام وتداعياته السياسية الممكنة انظر:
HasanKosebalaban, "The AKP Party Closure Case: Domestic Situation and International Reactions," Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA), Policy Brief No. 10, April 2008, pp. 1-5.

(٢) ومع ذلك اعترض أربعة من أعضاء المحكمة على إدراج الرئيس جول في قائمة المتهمين. ذلك أنه طبقًا للقانون التركي لا يمكن أن يوجه الاتهام إلى الرئيس إلا في حالة الخيانة العظمى.

انتخابات يوليه ٢٠٠٧م فإن الحزب يتمتع بدعم سياسي واسع في أرجاء البلاد. وإذا أُغْلِق كان محتملًا أن يعود إلى الظهور ببساطة تحت اسم جديد كما حدث عندما حُظِر حزبا الخلاص الوطني والرفاه. ومع هذا فسوف يؤدي الإغلاق إلى زيادة حدة الانقسام الديني ـ العلماني داخل تركيا، وقد يدفع بعض الأتراك المتدينين إلى الكفر بالنظام السياسي.

وسوف تتعرض للخطر آمال تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، التي تواجه عقبات كأداء، ويتخذ كثير من أعضاء الاتحاد الأوروبي من الحظر ذريعة لتبطئة مفاوضات الانضمام إليه، إن لم يكن لتعليقها. وحتى لو أن حزب العدالة والتنمية في النهاية لم يغلق لانشغل بالدفاع عن نفسه والصراع من أجل البقاء على قيد الحياة لشهور طوال. ونتيجة لذلك من المحتمل أن يضعف الدافع إلى الإصلاح الداخلي، الذي تباطأت خطاه منذ أكتوبر ٢٠٠٥م، مع زيادة التوتر في نفس الوقت في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية

انعكس تطور حزب العدالة والتنمية في سياسته الخارجية، فعلى العكس من حِزْبَيِ الخلاص الوطني والرفاه، اللذين رفضا أن تكون لهما علاقات مع الغرب واتبعا أجندة معادية له، احتفظ حزب العدالة والتنمية بتوجه تركيا الغربى وأقام علاقات قوية مع الغرب، وبخاصة مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل ركنًا هامًّا في سياسته الخارجية. وفي ذات الوقت حرص الحزب أيضا على توسيع علاقات تركيا وتعميقها في مناطق أخرى، لا سيما في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان.

وقد ابتدأت عملية توسيع علاقات تركيا بمناطق أخرى خارج الغرب وتعميقها قبل وصول العدالة والتنمية بفترة طويلة. ففي فترة حكم أوزال مثلًا بذلت تركيا جهدًا متناسقًا لإقامة علاقات أوثق مع آسيا الوسطى. إلا أن جهودها الخاصة ببسط علاقاتها مع المناطق التي كانت لها بها صلات تاريخية وثقافية قوية قد اكتسبت قوة دافعة أثناء حكم العدالة والتنمية وتأثرت تأثرًا ضخمًا بمفهوم «العمق الاستراتيجي»، الذي توصل إليه أحمد

دافوطوغلو، وهو أكاديمي تركي صار المستشار الرئيسي للشؤون الخارجية بعد نجاح العدالة والتنمية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢م[١]. وتقوم الفكرة الجوهرية في هذا المفهوم على أن قيمة الأمم في مجال العلاقات الخارجية إنما تعتمد على موقعها الجغرافي - الاستراتيجي. وتعد تركيا مهيأة تهيئة حسنة على نحو خاص للقيام بدور جغرافي/سياسي هام بسبب موقعها الاستراتيجي وسيطرتها على البسفور.

وإضافة إلى ذلك يؤكد مفهومُ «العمق الاستراتيجي» أهميةَ ماضي تركيا العثماني وعلاقاته التاريخية والثقافية بدول البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وهذه العلاقات يُنْظَر إليها على أنها موارد هامة يمكن أن تساعد تركيا على أن تكون قوة إقليمية. كما يشير هذا المفهوم إلى أن تركيا ينبغي أن توازن علاقاتها مع الغرب بإنشاء تحالفات متعددة من شأنها أن تقوي حريتها في التصرف وتزيد من قدرتها إقليميًّا ودوليًّا.

وعندما صدر كتيب دافوطوغلو عام ٢٠٠١م كان يُنْظَر إليه على أنه لا يزيد كثيرًا عن أحلام أكاديمى ذي خلفية إسلامية.

---

(١) انظر:
Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye 'nin Uluslararası Konumu, Istanbul Kure Yayınları, 2001.

وللاطلاع على مناقشة مفصلة لمضمون ذلك المفهوم وتأثيره انظر:
Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine in Turkish Foreign Policy," *Middle Eastern Studies*, Vol. 42, No. 6, November 2006, pp. 945-964.

وللحصول على نسخة محدثة توضح التنفيذ العملي لتلك الفكرة انظر:
Ahmet Davutoğlu,"Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," *Insight Turkey' Vol. 10, No. 1, 2008, pp. 77-96.*

ومع هذا فقد أعطاه اختياره لمنصب مستشار أردوغان للشؤون الخارجية الفرصة للتأثير على سياسة تركيا الخارجية في أعلى مستوياتها. وفي الوقت الذي تُعَدّ المبالغة في الكلام عن تأثيره على توجيه السياسة الخارجية التركية خطأً فإن كثيرًا من أفكاره، وبخاصة إشارته إلى أن تركيا ينبغي أن تستغل تراثها العثماني لتقوم بدور أنشط في الشرق الأوسط، قد وجدت صدى لها بين أعضاء العدالة والتنمية، وكانت ذات أثر في رسم أبعاد سياسة الحزب العريضة.

إن مفهوم «العمق الاستراتيجي» هو جزء من خلاف أوسع في تركيا حول تراث الإمبراطورية العثمانية، الذي خضع لإعادة تقدير واضح في السنوات الأخيرة. وبينما دأب الكماليون لعقودٍ على النَّيْل من دور الإمبراطورية العثمانية ورأَوْا فيها عقبة في سبيل تحديث البلاد فإن كثيرًا من الأتراك شرعوا بآخِرَةٍ في النظر إليها على نحو أكثر تنوعًا وإيجابية. والواقع أن كثيرين ينظرون؛ كدافوطوغلو، إلى التراث العثماني بوصفه عنصرًا بنائيًّا إيجابيًّا يمكنه مساعدة تركيا على القيام بدور إقليمي ودولي أنشط.

العلاقات مع أوروبا:

جعل حزب العدالة والتنمية من علاقاته الوثيقة بأوروبا، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، ركنًا أساسيًّا في سياسته الخارجية. وفي قمته المنعقدة في بروكسل في ديسمبر ٢٠٠٤م وافق الاتحاد الأوروبي على فتح باب مفاوضات القبول بين أعضائه مع تركيا،

وبدأ ذلك رسميًا في أكتوبر ٢٠٠٥م. ورغم هذا فقد بردت العلاقات على نحو ملحوظ مع الاتحاد الأوروبي منذئذ. وقد ساهم عدد من العوامل في ذلك البرود.

وكان العامل الأول هو بطء عملية الإصلاح الداخلي في تركيا. وبينما أعطت حكومة أردوغان في البداية أولوية كبيرة للإصلاح الداخلي فإن إيقاع الإصلاح قد تراخى بعد بدء مفاوضات القبول، لتسوء العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك فإن التخلص من الوهم بشأن الاتحاد الأوروبي قد زاد بين قطاعات من حزب العدالة والتنمية. كما أصاب قرارُ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في يونيه ٢٠٠٤م بأحقية الحكومة التركية في حظر غطاء الرأس كثيرًا من أعضاء العدالة والتنمية بصدمة، ودفع أقسامًا من الحزب إلى التساؤل عما إذا كان انتهاج سياسة تتجه للغرب سيؤدي حقًا إلى جلب المكاسب التي توقعها الكثيرون في البداية.

وفى ذات الوقت فإن الدعم الشعبي داخل أوروبا لمزيد من التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في حالة تركيا، قد تقلص بقوة منذ الاستفتاء الفرنسي والهولندي في مايو ـ يونيه ٢٠٠٥م. وبينما تدعم مفوضية الاتحاد الأوروبي الاستمرار في مباحثات القبول مع أنقرة تتصاعد معارضة العضوية التركية، لا سيما في فرنسا وألمانيا حيث تعترض أغلبية السكان على العضوية التركية (انظر: الشكل ٥ ـ ١).

وفوق ذلك لا تزال معارضة العضوية التركية قوية حتى لو قامت تركيا بالإصلاحات المطلوبة من أعضاء الاتحاد الأوروبي (انظر: الشكل ٥ ـ ٢). ويستند جانب كبير من الاعتراض، فيما يبدو، إلى أساس ديني وثقافي، وهو الإحساس الذي لوحظ قبلًا من أن تركيا ليست من الناحية الثقافية جزءًا من أوروبا. كما تعكس المعارضةُ المخاوفَ الشعبية المتزايدة من تأثير موجات المهاجرين المسلمين على الاستقرار الاجتماعي.

وقد قابل الموقفَ السلبيَّ في أوروبا من العضوية التركية شعورٌ تركي بالإحباط من الاتحاد الأوروبي، إذ انخفض الدعم الشعبي التركي لعضوية الاتحاد الأوروبي، رغم استمرار صلابته، انخفاضًا ملموسًا في السنوات الماضية. فبينما كان ٧٣٪ من الأتراك عام ٢٠٠٤م يعضدون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تقلصت تلك النسبة إلى ٥٤٪ في ٢٠٠٦م ثم إلى ٤٠٪ في ٢٠٠٧م[١]. ويعكس هذا التقلصُ تآكلا ملحوظًا في الدعم، كما يبين كيف تَعَكَّر المزاجُ في تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي في الأعوام القليلة المنصرمة[٢].

ورغم هذه الصعوبات تظل حكومة أردوغان ملتزمة بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ففي أعقاب انتخابات

---

(١) *Transatlantic Trends: Key Findings 2007*, Washington, D.C: The German Marshall Fund of the United States, 2007, p. 22.

(٢) للاطلاع على مناقشة مفصلة للموضوع انظر:
Mehmet Bardakci, "Decoding the Rise of Euroskepticism in Turkey," *Insight Turkey*, Vol. 9, No. 4, 2007, pp. 116-123.

٢٢ يوليه ٢٠٠٧م وعد أردوغان ببذل جهد جديد لإعادة العلاقات مع الاتحاد الأوروبي إلى مسارها. ومع هذا فإن إنعاش عملية القبول كرة أخرى قد لا تكون سهلة لعدة أسباب.

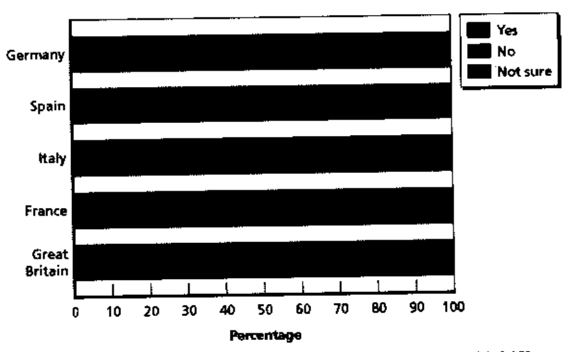
أولًا أضاف انتخاب نيكولاس ساركوزي رئيسًا لفرنسا عقبة جديدة أمام طموحات تركيا إلى العضوية. فعلى العكس من سلفه جاك شيراك، الذي كان يدعم قبول تركيا، يعارض ساركوزي عضويتها. وبدلًا من ذلك اقترح أن تُعْطَى تركيا دورًا كبيرًا في «اتحاد البحر المتوسط»، الذي يضم فرنسا وإيطاليا واليونان والبرتغال وأسبانيا ومالطة وقبرص. ولكن هذه الفكرة لم تَرُقْ كثيرًا لتركيا إذ رأتها وكأنها بديل عن عضوية الاتحاد الأوروبي[١].

كذلك يمكن أن تتصادم أجندة أردوغان الداخلية مع أجندته الخاصة بالاتحاد الأوروبي، إذ إن الأولوية العليا عنده هي الحصول على إقرار دستور جديد يحل محل دستور ١٩٨٢م، الصادر أثناء حكم العسكر. وهذا من شأنه أن يستهلك كثيرًا من وقته وطاقته في الفترة الأولى من وزارته الثانية. ومن المحتمل أيضًا أن تؤجَّل الإصلاحات الأخرى التي طالب بها الاتحاد الأوروبي كإلغاء المادة ٣٠١ من قانون العقوبات في تركيا في الوقت الذي يركز فيه أردوغان على الحصول على إقرار الدستور الجديد.

---

(١) Fulya Ozerkan, "EU talks about a bath in the Mediterranean," *Turkish Daily News*, May30, 2007.

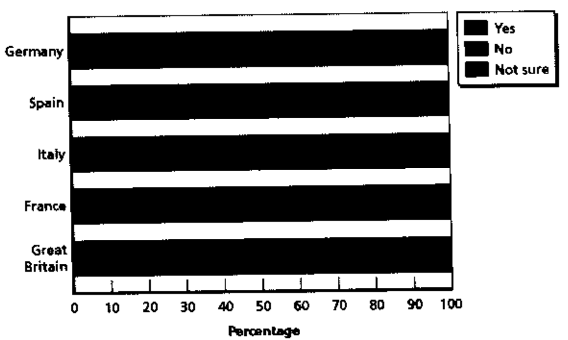
Figure 5.1
European Public Opinion on Whether Turkey Should Be Invited to Join the EU



SOURCE: Harris Interactive, survey carried out May 31–June 12, 2007, with 6,169 respondents: Great Britain, 1,025; Germany, 1,014; France, 1,012; Italy, 1,090; Spain, 1,010; United States, 1,018, at http://www.harrisinteractive.com/news/allnewsbydate.asp?NewsID=1228 (as of March 21, 2008).

RAND *MG726-5.1*

Figure 5.2
European Public Opinion: If Turkey Were to Implement Reforms Desired by Some EU Member States, Should It Be Invited to Join the EU?



SOURCE: Harris Interactive, survey carried out May 31–June 12, 2007, with 4,526 respondents: Great Britain, 769; Germany, 839; France, 751; Italy, 726; Spain, 786; United States, 655, at http://www.harrisinteractive.com/news/allnewsbydate.asp?NewsID=1228 (as of March 21, 2008).

RAND *MG726-5.2*

ومن الممكن أيضًا أن تُعَقِّد المسألةُ الكرديةُ، خصوصًا الهجمات الإرهابية عبر الحدود التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني من ملاجئ بالعراق، تطلعاتِ تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وإذا كان من المتوقع أن تسهِّل زيادةُ دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري منذ زيارة أردوغان لواشنطن في نوفمبر ٢٠٠٧م تعاملَه مع مشكلة حزب العمال الكردستاني فمن المحتمل أنه ما إن يذوب جليد الشتاء حتى يجدد الحزب هجماته عبر الحدود ضد تركيا. ومن الممكن أن يشتت التهديدُ المستمرُّ لحزب العمال الكردستاني انتباهَ أردوغان بعيدًا عن أجندة الإصلاح الداخلي مما يزيد التوتر مع الاتحاد الأوروبي.

كما شكلت السيطرة المدنية على الجيش عقبة أخرى. فبينما قللت الإصلاحات الديمقراطية التي تمت في العقد المنصرم، وبخاصة تلك التي نفذتها حكومة أردوغان، من قدرة الجيش على التدخل في السياسة، فقد أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من زيادة السيطرة المدنية على الجيش إذا كانت تركيا تريد أن تنضم إلى عضويته. إلا أن العسكريين الأتراك يرون في أنفسهم الضمانة الأخيرة لعلمانية الدولة، ويرفضون أي تخفيض آخر لدورهم السياسي في الوقت الذي يشاهدون تصاعد التهديدات الداخلية والخارجية لأمن تركيا.

وأخيرًا تظل قبرص عقبة محتملة أمام عضوية تركيا. صحيح أن تسوية القضية القبرصية ليست جزءًا من معايير كوبنهاجن المنظِّمة للعضوية، بيد أن كثيرًا من أعضاء الاتحاد الأوروبي يترددون في قبول تركيا ما دامت القضية معلقة. وقد رفض القبارصة اليونانيون بالأغلبية خطة عنان التي أشرفت عليها الأمم المتحدة في

مايو ٢٠٠٤م لتتوقف المفاوضات بعدها. ومع ذلك فإن فوز ديمتريس كريتوفياس، زعيم الحزب الشيوعي، في انتخابات الرئاسة القبرصية في فبراير ٢٠٠٨م قد رحب به القبارصة الأتراك، إذ أنعش الآمال في تحرك جديد نحو التسوية. إن تسوية الصراع القبرصي لن يزيل فقط عقبة هامة غير مباشرة أمام عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بل يمكن أيضًا أن تعطي دفعة جديدة لتحسين العلاقات التركية اليونانية. وبإمكانها كذلك أن تقضي على مانع هام يحول دون قيام تعاون وثيق بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

العلاقات مع اليونان:

تمثل العلاقات مع اليونان إحدى نقاط الضوء الساطعة في الأفق الأوروبي لتركيا. لقد استمرت حكومة أردوغان في سياسة الانفراج التي بدأت منذ ١٩٩٩م[1]. حقًا أن العلاقات اليونانية التركية أفضل الآن منها في أي وقت منذ عهد أتاتورك ـ فينيزيليس في ثلاثينات القرن البائد، فقد ازدادت التجارة زيادة ملحوظة مثلما ازدادت السياحة والتبادلات بين الشعبين. كما اشتد التعاون في مجال الطاقة مدعومًا بافتتاح خط أنابيب غاز بـ٣٠٠ مليون دولار بمثابة ممر للطاقة يصل بين حقول الغاز الطبيعي الغنية في القوقاز وبين أوروبا.

وقد أعطى هذا التعاون المتزايد للعلاقة اليونانية ـ التركية

---

(١) للإلمام بخلفية عن أصول سياسة التقارب بين اليونان وتركيا منذ ١٩٩٩م والدافع الأول إليها انظر:

F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, Santa Monica, CA: RAND Corporation, MR-1612-CMEPP, 2003, pp. 84-88.

دافعًا جديدًا هامًّا، وعنصرًا من عناصر الاستقرار. وفي ذات الوقت ساعد على فك الارتباط بين القضية القبرصية والعلاقات الثنائية اليونانية ـ التركية. ونتيجة لهذا تراجع خطر وقوع صدام يوناني ـ تركي بسبب قبرص تراجعًا شديدًا، ولم تعد القضية القبرصية مثارًا للإزعاج في العلاقات اليونانية ـ التركية كما كانت في الماضي.

العلاقات مع الولايات المتحدة:

شهدت علاقات تركيا بالولايات المتحدة توترات خطيرة. ويرجع كثير من الصعوبات الحالية في العلاقات الأمريكية ـ التركية إلى حرب الخليج عام ١٩٩١م. وكما لاحظ إيان ليسر فإن حرب الخليج، في نظر الكثيرين من الأتراك، هي «المكان الذي ابتدأت منه المشاكل»[١]. لقد خلقت الحرب كيانًا كرديًّا بحكم الواقع تحت الحماية الغربية على حدود تركيا الجنوبية، مثيرة بذلك مخاوف الأتراك من إمكان قيام دولة كردية مستقلة يومًا ما هناك.

وقد زاد غزوُ العراق بقيادة أمريكا من الصعوبات بين أنقرة واشنطن. لقد كانت القيادة التركية معارِضة بقوة للغزو خشية أن يؤدي إلى اشتعال الاضطراب على حدود البلاد الجنوبية ويفاقم مشكلتها مع الأكراد. وفي أعقاب الغزو رأى الأتراك أسوأ مخاوفهم تتحقق، فقد تم تحطيم العراق من خلال العنف الطائفي المتزايد، في حين ازداد النفوذ الإيراني في المجالين المحلي والعراقي جميعًا. وأهم شيء من وجهة النظر التركية أن الغزو قد زاد الاحتمال في أن

(١) Ian Lesser, "Turkey, the United States, and the Geo-Politics of Delusion," *Survival,* Vol. 48, No. 3, Fall 2006, p. 2.

تقوم في النهاية دولة كردية مستقلة على الحدود العراقية التركية، فتنشِّط الضغوط الانفصالية على أكراد تركيا أنفسهم.

وقوَّى هذه المخاوفَ تجددُ الهجمات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني من ملاجئ بشمال العراق. وقد طلبت أنقرة مرارًا من الولايات المتحدة معاونتها في القضاء على تهديدات حزب العمال الكردستاني. وإلى وقت قريب كانت الولايات المتحدة نافرة من اتخاذ أي عمل عسكري ضد حزب العمال الكردستاني أو إعطاء الضوء الأخضر للأتراك لشن ضربة عسكرية ضد ذلك الحزب رَهْبَةَ أن تقضي تلك الأعمالُ على الاستقرار في شمال العراق، الذي يتمتع باستقرار نسبي بالمقارنة مع بقية البلاد، وتفتح جبهة جديدة في الصراع العراقي.

وقد أدى نفور الولايات المتحدة في البداية من القيام بأعمال عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني إلى توترات خطيرة في العلاقات مع تركيا وأسهم في نمو مشاعر العداء في تركيا نحو الأمريكان منذ ٢٠٠٤م. ويعد الأتراك أقل الأوروبيين رضىً عن الطريقة التي يتعامل بها الرئيس بوش في مجال السياسة الدولية، إذ لم يوافق على سياسته سوى ٧٪ فقط منهم، في حين يبلغ المخالفون ٨١٪. كذلك توجد في تركيا أقوى المشاعر السلبية تجاه القيادة الأمريكية، إذ رأى ٥٦٪ من الأتراك المشتركين في استطلاع ٢٠٠٦م أن القيادة الأمريكية «غير مرغوب فيها»[(١)].

---

(١) انظر:

Transatlantic Trends: Key Findings 2006, Washington, D.C.: German Marshall Fundof the United States, 2006, p. 19.

ومع ذلك بدأت العلاقات في التحسن منذ زيارة أردوغان إلى واشنطن في نوفمبر ٢٠٠٧م. ذلك أن الرئيس بوش قد وافق أثناء الزيارة على إمداد تركيا بـ«استخبارات جاهزة» ضد حزب العمال الكردستاني، ويبدو أنه أعطى أردوغان دعمًا لضربات جراحية محدودة ضد معسكرات الحزب في شمال العراق. وقد نفذت تركيا عدة ضربات عبر الحدود ضد الحزب، وبمساعدة الاستخبارات الأمريكية حسب التقارير، لكنها تجنبت أي اجتياح عسكري كبير في شمال العراق بنفس الحجم الذي كانت عليه اجتياحات السنوات الأولى من تسعينات القرن المنصرم.

وتتوقف العلاقات في المستقبل مع الولايات المتحدة بقوةٍ على طبيعة الدعم الذي ستقدمه إلى تركيا ضد حزب العمال الكردستاني. فبالنسبة لتركيا تعد قضية حزب العمال الكردستاني هي المحك الحقيقي لقيمة الشراكة الأمنية بين تركيا والولايات المتحدة: فإذا استمرت الولايات المتحدة في مساعدة تركيا على القضاء على حزب العمال الكردستاني، أو على الأقل: في تخفيف خطره تخفيفًا شديدًا، فإن العلاقات الأمريكية التركية يمكن أن تكتسب عزمًا إيجابيًّا جديدًا. أما إذا ظهر أن التعاون الأمريكي ضد حزب العمال الكردستاني مؤقت أو بدأ في التراخى فمن الممكن أن تتدهور تلك العلاقات، مما يؤدي إلى اضطراب أشد في منطقة تعج بالصراع فعلًا.

وإلى جانب هذا ظهرت خلافات حول قضية دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط. فبينما تمثل حكومة أردوغان نصيرًا قويًّا لمزيد

من الشفافية والديمقراطية في المنطقة فإن المسؤولين الأتراك، وبخاصة العسكر، لم يكونوا مرتاحين تجاه محاولات الولايات المتحدة تصوير تركيا على أنها «نموذج» للدول الإسلامية في الشرق الأوسط، إذ يخشى العسكريون والمؤسسة السياسية العلمانية أن يؤدي الإلحاح على الشرق الأوسط إلى إضعاف هوية تركيا الغربية وتقوية دور الإسلام في المجتمع التركي[١].

ويصر المسؤولون الأتراك على أن طريق تركيا إلى الديمقراطية ليس نموذجًا يمكن تطبيقه حرفيًّا في أي مكان بالشرق الأوسط. إنهم، في الوقت الذي يقولون: إن تركيا يمكن أن تقوم بدور «الإلهام» أو المرجع للمجتمعات الإسلامية الأخرى، يلحون على أن البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط عليها أن «تجد حلولها الخاصة لمشاكلها الخاصة» وأن تلك الحلول لا يمكن أن تُفْرَض من الخارج[٢].

---

(١) في بيان شديد اللهجة صادر في أبريل ٢٠٠٥م وموجه، فيما هو واضح، إلى الولايات المتحدة رفض رئيس الأركان حلمي أوزكوك رفضًا باتًّا أن تكون تركيا نموذجًا للدول الإسلامية الأخرى، موضحًا أن «بعض الدوائر تحاول تصوير تركيا على أنها دولة إسلامية معتدلة يمكن أن تكون مثالًا لدول إسلامية أخرى. ذلك أن تركيا ليست دولة إسلامية بل دولة علمانية ديمقراطية اشتراكية تتمسك بحكم القانون». وتعكس ملاحظات أوزكوك استياء العسكر الشديد من جهود الولايات المتحدة في تصوير تركيا كنموذج للدول الإسلامية الأخرى. انظر:

"Ozkok talks tough," *Turkish Daily News, April 21, 2005* Ò"Ozkok: Turkei kein modell," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, April 22, 2005.

(٢) انظر:

Abdullah Gul, "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment," *Mediterranean-Quarterly*, Vol. 15, No. 1, Winter 2004, pp. 2-7.

وبالمثل تشكل قضية مذبحة الأرمن مصدرًا للخلاف بين أنقرة وواشنطن، إذ يسعى الأرمن ومناصروهم في الولايات المتحدة بين حين وآخر إلى إصدار قرار من الكونجرس يصنف المأساة التي وقعت بالشعب الأرمني في ١٩١٥ ـ ١٩١٦م كـ«إبادة جماعية»، وهو ما رفضته تركيا. وفي خريف ٢٠٠٧م استطاعت إدارة بوش منع طرح القرار للتصويت، متجنبة بصعوبة شديدة أزمة حادة مع أنقرة. ومع هذا لم تمت قضية مذبحة الأرمن. ذلك أن الساعين لإصدار القرار، بتشجيع من نجاحهم الوشيك، يمكن أن يكثفوا جهودهم لضمان تمريره في المستقبل. وعلى هذا النحو فإن القضية يمكن أن تطفو ثانية فتكون مصدر شِقَاق في العلاقات الأمريكية التركية.

العلاقات مع روسيا:

أثناء الحرب الباردة توترت العلاقات مع موسكو جراء جهودها في توسيع قوتها ونفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط، فضلًا عن دعمها الخفي لحزب العمال الكردستاني. ورغم هذا فمنذ انتهاء الحرب الباردة تحسنت علاقات تركيا بروسيا تحسنًا ملحوظًا، ولا سيما في المجال الاقتصادي. فروسيا هي ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا وأكبر ممونيها بالغاز الطبيعي. كما انتشرت أيضا بقوةٍ تجارة الشنطة، وساهمت مساهمة فعالة في الاقتصاد التركي.

وتشكل الطاقة دافعًا هامًّا نحو ازدياد متانة العلاقات بين تركيا وروسيا، إذ تستورد تركيا ٦٥٪ من غازها الطبيعى و٢٠٪ من

بترولها من روسيا. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن المسؤولين الأتراك يشيرون إلى إمكان ارتفاع الرقم إلى ٨٠٪ في السنوات القادمة. كذلك فإن الاستثمار الروسي في تركيا، وبالذات في مجال الطاقة والسياحة والاتصالات، قد ازداد على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة.

وقد بدأ التحسن في العلاقات مع موسكو قبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة بوقت طويل. ومع هذا فقد تسارع هذا التحسن في ظل حكومة أردوغان. ففي ديسمبر ٢٠٠٤م أصبح الرئيس بوتين أول زعيم روسي يزور تركيا على مدار ٣٢ عامًا. وقد توجت الزيارة ببيان مشترك عن «تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد» يشير إلى المدى الواسع الذي أحرزته المصالح المشتركة والثقة المتبادلة بين البلدين في الأعوام الأخيرة. ومنذ ذلك الحين نشطت الاتفاقات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى بين أنقرة وموسكو.

ومع ذلك فإن نشوء حلف استراتيجي جاد بين تركيا وروسيا في المستقبل القريب يبدو بعيد الاحتمال جدًّا. فالدولتان تتنافسان على اكتساب النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز حيث لروسيا مصالح قوية ومطامح استعمارية جديدة هناك. كما أن إقامة تحالف مع روسيا تتطلب أن تقطع تركيا علاقاتها بأوروبا، التي تبلغ تعاملاتها معها ما يزيد على ٥٠٪ من تجارتها، وكذلك بالولايات المتحدة، التي تظل، رغم الخلافات الأخيرة، أهم حليف وشريك أمني لتركيا.

العلاقات مع الشرق الأوسط:

فى ظل حكم العدالة والتنمية شهدت السياسة التركية دينامية جديدة[1]، فبعد عقود من السلبية والإهمال بدأت تركيا في الظهور كلاعب دبلوماسي هام في المنطقة. وقد أقامت أنقرة علاقات وثيقة مع إيران وسورية، اللتين كانت علاقتها بهما متوترة في سبعينات القرن الماضى وثمانيناته. وبالمثل تبنت موقفًا أكثر ميلًا إلى الفلسطينيين في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أناخ بثقله على علاقاتها التقليدية بإسرائيل.

ويشكّل هذا النشاط الجديد في الشرق الأوسط تحولًا هامًّا في السياسة التركية الأخيرة التي، باستثناء فترة قصيرة في خمسينات القرن الماضي، قد اتسمت بالحذر وتجنب الانهماك القوي في شؤون الشرق الأوسط. ورغم هذا فمنذ حرب الخليج في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م وأزمات الشرق الأوسط تجذبها على نحو متزايد. فعلى سبيل المثال كانت هي الدولةَ المضيّفةَ لمئات الآلاف من مهاجري أكراد العراق بعد حرب الخليج ولعمليات الولايات المتحدة في فرض منطقة حظر الطيران في شمال العراق.

ولا يعني تركيز تركيا الأكبر على الشرق الأوسط أنها تدير ظهرها للغرب، إذ تبقى تركيا مشدودة بقوة إلى المؤسسات

---

(١) انظر:

F. Stephen Larrabee, "Turkey Rediscovers the Middle East," *Foreign Affairs*, Vol. 86, No. 4, July/August 2007, pp. 103-114.

الغربية، لا سيما حلف الناتو. كما أنه لا يعكس «أسلمةً» للسياسة الخارجية التركية مثلما يخشى بعض المراقبين (وإن كان هناك بالتأكيد عناصر في حزب العدالة والتنمية تحرك آراءهم الخاصة بالسياسة الخارجية الاعتبارات الدينية)، بل هو بالأحرى استجابة للتغييرات البنيوية في البيئة الأمنية التركية منذ نهاية الحرب الباردة قبل أي شيء. واليوم تواجه تركيا مجموعةً متنوعةً من التهديدات والتحديات أغلبها على حدودها الجنوبية. ومن هنا اضطرت تركيا إلى أن تزيد انتباهها للشرق الأوسط وتنهمك انهماكًا أكبر في الشؤون الشرق ـ أوسطية.

ويقدّم لنا موقفُ أنقرة في الأزمة اللبنانية صيفَ عام ٢٠٠٦م وخريفَه مثالًا هامًّا على استعداد تركيا الأكبر للقيام بدور أنشط في الشرق الأوسط. وقد مثَّل إرسالُ حكومة أردوغان ألفًا من القوات المسلحة التركية للمشاركة في قوة الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام في لبنان تغييرًا هامًّا في سياسة تركيا التقليدية التي كانت تتجنب التورط في شؤون الشرق الأوسط، وأثار جدلًا داخليًّا ساخنًا. ومثل هذا التصرف ما كان ليخطر على البال قبل بضع سنوات. لقد خلق القرار انشقاقا علنيًّا بين سيزر، الرئيس التركي آنذاك، وأردوغان. وقد عارض سيزر مشاركة تركيا في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام بحجة أنه «ليس من مسؤولية تركيا حماية المصالح الوطنية للآخرين». وعلى العكس رَأى أردوغان أن تركيا لا يمكنها أن تبقى «مجرد متفرج»، وأن أفضل طريقة لحماية مصالح تركيا القومية هي المشاركة في عملية حفظ السلام.

وقد سلط الجدل المذكور بين سيزر وأردوغان الضوء على الفرق بين سياسة تركيا التقليدية القائمة على تجنب التورط الشديد في أزمات الشرق الأوسط وبين الطريقة الأكثر فاعلية التي انتهجها أردوغان وعبد الله جول، وزير الخارجية آنذاك ثم رئيس الجمهورية حاليًا، إذ يريان أن التدخل في الشرق الأوسط عنصر أساسي في الدفع بالتطورات على حدودها نحو الاتجاهات المؤدية إلى المصالح التركية.

كما ينعكس نشاط تركيا الجديد في الشرق الأوسط أيضًا في علاقات أنقرة المتزايدة مع إيران وسوريا. وفي السنوات الأخيرة ازداد تباعد سياسات الولايات المتحدة وتركيا تجاه إيران وسوريا. لقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلى عزل الدولتين كلتيهما في حين وثقت تركيا علاقاتها بهما. وإذا كان هذا التقارب قد بدأ قبل انتخابات حزب العدالة والتنمية فقد أصبح أوضح أثناء تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، وزاد التوتراتِ مع واشنطن.

وكانت القضية الكردية دافعًا نحو تكثيف العلاقات التركية مع كلا البلدين. ففي إيران وسورية أقليات كردية كبيرة، ولهما نفس المصلحة التركية في منع قيام دولة كردية مستقلة. وتشكل هذه المصلحة المشتركة باعثًا هامًّا لكلا البلدين لانتهاج تعاونٍ أوثقَ مع أنقرة في الفترة الأخيرة.

وتشكل الطاقة أيضًا عاملًا هامًّا في التقارب مع إيران، التي تمثل ثاني أكبر مزود لإيران بالغاز الطبيعي. وبينما بدأ التعاون

الوثيق مع إيران في مجال الطاقة عام ١٩٩٦م أثناء حكومة أربكان فقد تكثف هذا التعاون خلال ولاية أردوغان. ففي يوليه ٢٠٠٧م وقَّعت تركيا وإيران مذكرة تفاهم لنقل ٣٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني والتركماني إلى أوروبا. وشملت الصفقة بناء خطين منفصلين للأنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إيران وتركمانستان إلى أوروبا. وفوق هذا سوف تُمْنَح هيئة البترول التركية الحكومية ترخيصات لتطوير ثلاثة أجزاء مختلفة من حقل الغاز في جنوب إيران، وهو ما يقدر إجمالي احتياطيه القابل للإنتاج بـ١٤ تريليون متر مكعب(١).

وقد انتقدت الولايات المتحدة الصفقة بقوة(٢). ذلك أن واشنطن تعارض الاستثمار في إيران من جانب أي دولة ثالثة وتُؤْثِر نقل الغاز التركماني من خلال طرق لا تمر بإيران. إلا أن حكومة أردوغان تبدو مصممة على تنفيذ الصفقة. وحجتها أن تركيا بحاجة إلى تنويع مصادر طاقتها كيلا لا يكون اعتمادها على ممول واحد أكثر من اللازم. وفوق هذا فإن الصفقة تحظى بدعم محلي قوي، كما أنها جزء من استراتيجية حكومة أردوغان لجعل تركيا محورًا لنقل الغاز القزويني إلى أوروبا.

---

(١) "Turkey Refuses to Back Down on Iran Energy Deal," *Eurasia Daily Monitor*, Vol. 4. No. 157, August 16, 2007.

(٢) "US criticizes Turkey for Iran energy deal," *Turkish Daily News, September 22 - 23, 2007; "US uneasy over Turkey Iran gas deal," Turkish Daily News*, July 12, 2007; Umit Eginsoy and Burak Ege Bekdil, "Turkish-Iranian Rapprochement Worries US," *Defense New*, August 6, 2007. See also "US critical of Turkey's partnership with Iran," *Turkish Daily News*, April 7, 2007.

وتمثل طموحات إيران النووية مع هذا مصدرًا للقلق لدى أنقرة. ذلك أن تركيا لا تريد أن ترى إيران قوة نووية. ويقوم قلقها لا على الخوف من هجوم مباشر من إيران، بل على تأثير امتلاك إيران للسلاح النووي على التوازن العسكري ومخاطر انتشار الأسلحة النووية بالمنطقة. ويخشى المسؤولون الأتراك احتمال أن يكون لإيران المسلحة نوويًا تأثير مزعزع على منطقة الخليج يمكن أن يدفع إيران إلى اتخاذ تدابير مضادة لحماية أمنها القومي.

كذلك تحسنت علاقات تركيا بسورية تحسنًا كبيرًا. وكما هو الحال مع إيران فقد بدأ التحسن قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، لكنه اكتسب عنفوانًا أكبر منذ ذلك الحين. ويقف وراء التقارب بين البلدين بوجه خاص قلقهما المشترك جراء التهديد الذي تشكله القومية الكردية. وكما هو الحال بالنسبة لتركيا تواجه سورية مشكلة داخلية مع الأقلية الكردية، التي بدت منها مؤشرات تململ متزايدة. وتشعر القيادة البعثية حول الرئيس بشار الأسد بالقلق بسبب ما يمكن أن يؤدي إليه قيام حكومة كردية عفيّة الاقتصاد في شمال العراق من تنشيط الضغوط لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بين أكراد سورية وتشكيل تحدٍّ ضد استقرار النظام.

وبالمثل شهدت علاقات تركيا بإسرائيل تحولًا تحت حزب العدالة والتنمية. فقد توخت حكومة أردوغان سياسة أنشط، في مناصرة القضية الفلسطينية، مما فعلت الحكومات السابقة عليها.

وكان أردوغان صريحًا في انتقاده للسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي غزة، واصفًا تصرفاتها بأنها لون من «إرهاب الدولة»[١]. كما انتقد أردوغان انتقادًا حادًّا غزو إسرائيل للبنان ردًّا على هجوم حزب الله عبر الحدود.

وفي ذات الوقت سعت حكومة أردوغان إلى إقامة علاقات أوثق مع حماس. وبعد الانتخابات في الأراضي الفلسطينية بعدة أسابيع استضافت في أنقرة وفدًا برئاسة خالد مشعل القيادي السياسي الحمساوي المتشدد المقيم بدمشق. وقد تمت الزيارة دون تشاور مع واشنطن أو القدس، وهو ما ضايق العاصمتين أيما مضايقة لأنها تضعف جهود الولايات المتحدة وإسرائيل الرامية إلى عزل حماس ما لم تُلَبِّ طائفةً معينةً من الشروط منها قبول حق إسرائيل في البقاء[٢].

ومع هذا فإن التغير في السياسة التركية تجاه إسرائيل هو إلى حدٍّ كبير تغير في النبرة والأسلوب. فبينما كان أردوغان أصرح في انتقاده إسرائيل من معظم القادة الترك السابقين فإن ذلك لم يؤثر تأثيرًا جادًّا في

---

(١) Israeli operation draws ire in Turkey," *The Probe*, May 23, 2004; "Turkey irked by Gaza offensive but not prompted to reverse ties to Israel," *The Probe*, May 30, 2004.

(٢) كثيرًا ما يشير المنتقدون إلى زيارة حماس كدليل على أن قلب العدالة والتنمية هو مع العالم الإسلامي. وتعكس الزيارة الاختلافات داخل الحكومة التركية فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن التصرف بها حيال انتصار حماس. فقد رفضت وزارة الخارجية توجيه الدعوة لمشعل. ويبدو أن الدعوة قد أتت من جانب مستشار أردوغان للشؤون الخارجية أحمد دافوتوغ. وللاطلاع على رأي من يقول: إن الزيارة تمثل اللون الحقيقي لحزب العدالة والتنمية انظر:

Soner Cagaptay, "Islamists in Charge," *The Wall Street Journal Europe*, August 18, 2006.

جوهر العلاقة بين البلدين. فتحت السطح استمر، في هدوءٍ، التعاون في مجال الدفاع والاستخبارات، الذي يتولاه العسكر التركي، ولم تؤثر فيه تقريبًا النبرة العلنية الحادة التي تسود خطاب أنقرة.

وأخيرًا سعت تركيا إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية المؤثرة، فتمت تقوية العلاقات مع المملكة العربية السعودية كما توضح ذلك زيارة الملك عبد الله إلى تركيا في أغسطس ٢٠٠٦م، وهي أول زيارة من نوعها منذ ٤٠ عامًا. وقد حاول البلدان كلاهما تنشيط عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وكذلك احتواء قوة إيران الصاعدة. كما تمت تقوية العلاقات مع مصر، التي تشكل إحدى القوى الإقليمية. وهذا التعاون المكثف بين تركيا والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط بعكس الاعتراف المتنامي لدى القيادة التركية بأن الاستقرار على حدود تركيا الجنوبية يتطلب تداخلًا نشطًا مع جيرانها الشرق ـ أوسطيين ومشاركة أعمق في جهود السلام بالمنطقة.

ومع هذا هناك عقبات هامة ثقافية وتاريخية تعوق حدوث تقوية بعيدة المدى لعلاقات تركيا بالدول الإسلامية. وكما لوحظ فإن مصالح تركيا الجغرافية لا تتسق مع طموحات إيران النووية واندفاعها للسيادة على المنطقة. وإلى جانب هذا فإن تركيا تنظر من عَلٍ إلى العرب في الوقت الذي لا ينسى العرب قرون الحكم الاستعماري تحت السيطرة العثمانية، ولا تفوتهم طموحات تركيا في الشرق الأوسط. كما أن علاقات تركيا بإسرائيل تشكل أيضًا عقبة أمام تقارب بعيد المدى مع البلاد العربية في الشرق الأوسط.

الفصل السادس

احتمالات المستقبل وتداعياته

في السنوات القليلة الماضية ظهر حزب العدالة والتنمية بوصفه القوة السياسية المهيمنة في تركيا. وفي ذات الوقت وجدناه يمرُّ بتحول هام؛ إذ تخلص من الخطاب المعادي للغرب الذي رأيناه لدى حزب الخلاص الوطني وحزب الرفاه، وتبنَّى أجندة سياسية تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتكامل المجتمعي الغربي.

أما إلى أي مدى يضرب هذا التحول بجذوره في الأعماق وأي تأثير سوف يكون له على التطور السياسي لتركيا واتجاه سياستها الخارجية في المستقبل فهذا باب يبقى مفتوحًا. ذلك أن تركيا يمكن أن تتطور على عدة أنحاء مختلفة في العقد القادم. وفي هذا الفصل نتناول بالتحليل أربعة احتمالات مستقبلية ممكنه لتركيا وتداعياتها على سياسة الولايات المتحدة.

إلى أين تتجه تركيا؟ احتمالات سياسية مستقبلية:

السيناريو الأول: اتباع حزب العدالة والتنمية اتجاهًا معتدلًا نحو الاتحاد الأوروبي:

فى هذا السيناريو سوف يشدد العدالة والتنمية من قبضته

على السلطة وينتهج طريقًا معتدلًا غير سامح للدوافع الإسلامية في سياسته الداخلية والخارجية بإخراجه عن مساره مع الاتحاد الأوروبي. صحيح أن هناك بعضًا من التساهل تجاه القيود المفروضة على التعبير العلني عن النزعة الدينية وأن لدى المواطنين حيزًا أكبر للتعبير عن هويتهم الإسلامية على نحو أوضح، إلا أنه لا توجد محاولة لتطبيق الشريعة الإسلامية من خلال تقنين أبواب الفقه مثلًا. وفي الوقت نفسه هناك جهود تُبْذَل لتقليل دور العسكر السياسي. كذلك تسعى حكومة العدالة والتنمية لتخفيف القيود المفروضة على الأقليات الدينية. وثَمَّ مناقشة أكثر انفتاحًا حول بعض الموضوعات الشديدة الحساسية التي كان صعبًا على المجتمع التركي أن يتطرق إليها؛ كالمسألتين الكردية والأرمنية.

وفي السياسة الخارجية ينتهج حزب العدالة والتنمية خطًّا يميل أساسًا للاتحاد الأوروبي، وفي ذات الوقت يسعى لتوسيع علاقاته مع الشرق الأوسط. وما زال الاعتراض على عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي قويًا في بعض الدول الأساسية في الاتحاد، إلا أن المفاوضات الخاصة بقبول تركيا مستمرة، مقدمةً بذلك لحكومة حزب العدالة والتنمية موافقة دولية لأجندته الخاصة بالإصلاح السياسي الداخلي. ورغم ما لا يزال يعتري علاقة تركيا بالولايات المتحدة من فساد فإنها تتحسن مع تخفيض الولايات المتحدة قواتها في العراق وزيادتها للتعاون ضد حزب العمال الكردستاني. كما أن تركيا مستمرة في الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع إيران وسورية.

وحتى وقت مبكر من عام ٢٠٠٨م كان يبدو أن هذا هو السيناريو الأكثر احتمالًا. ومع هذا فإن اتهام العدالة والتنمية المقدَّم من قِبَل الداعي العام للمحكمة الدستورية في مارس ٢٠٠٨م جعل ذلك الافتراض موضع تساؤل. فإذا انتهى الأمر بعدم إغلاق العدالة والتنمية وبقائه في السلطة فمن المحتمل أن يكون أكثر تحررًا في الضغط لتمرير الإجراءات التي يمكن النظر إليها بوصفها مغيّرةً للتوازن العلماني - الديني أو تدفع بالعلمانيين إلى محاولة أخرى لإزاحته عن الحكم.

ومن المحتمل أن يستمر وجود أعضاء العدالة والتنمية وخريجي المدارس الدينية في الجهاز البيروقراطي الحكومي في الزيادة، ولا سيما في وزارتي الداخلية والتعليم، وإن كان حدوث هذا سوف يشهد بطئًا أكبر كثيرًا في قلاع الكماليين كوزارة الخارجية والدفاع مثلًا. وعلى المستوى المحلي فمن المحتمل أن تستمر بعض المجالس البلدية التي يديرها أعضاء في العدالة والتنمية في بذل الجهود لتسريب تصورهم للأخلاق الإسلامية داخل السياسة العامة في قضايا مثل القيود المفروضة على الكحول.

على أن هناك حدودًا هيكلية للمدى الذي يمكن العدالة والتنمية الذهاب إليه في فتح الطريق أمام الإسلام إلى المجال العام. ذلك أن المؤسسة الكمالية لا تزال إلى حدٍّ بعيد موجودة لم تمس، وأية حكومة تتجاوز الخطوط التي تحدد الدور المسموح به للدين في مجال السياسة إنما تخاطر بزيادة التوترات

السياسية، وربما استفزت الجيش إلى التدخل. وبعيدًا عن القيود السياسية المفروضة على حرية العدالة والتنمية في التصرف من قِبَل العسكر والعناصر العلمانية في الجهاز البيروقراطي والقضاء ومؤسسة التعليم العالي هناك قوتان أخريان تدفعان إلى تحري طريق معتدل من جانب أية حكومة للعدالة والتنمية: الأول هو التراث الإسلامي التعددي المعتدل الذي ناقشناه في الفصل الثانى، إذ إن التفسيرات السلفية المتصلبة للإسلام لم تمد جذورها قط داخل قطاع ضخم من المواطنين الأتراك، كما ترينا استطلاعات الرأي العام أن هناك دعمًا ضئيلًا لقيام دولة إسلامية. إن أغلبية كبيرة من الترك، بما فيها أتراك متدينون، تعضد الدولة العلمانية.

أما العامل الآخر الداعم لانتهاج طريق معتدل فهو أن تركيا مغروسة غرسًا في الغرب مؤسساتيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، وإلى حد كبير ثقافيًا. إنها عضو في حلف الناتو، وفي المجلس الأوروبي، وفي منظمة التعاون والتطور الاقتصادي، وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما أنها مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وفي العقدين الأخيرين تلاقت تركيا إلى حدٍّ كبير مع المعايير الأوروبية. صحيح أنه لا تزال هناك فجوات هامة، إلا أن الاتجاهات واضحة. ومعنى هذا أن السياسة الإسلامية في تركيا قد تأثرت بالسياق العالمي بدرجة أكبر بوجه عام من أية حالة في أي مكان آخر. وبهذا المعنى فإن الحالة التركية تتميز عن معظم بقية الشرق الأوسط.

وهناك اعتبار أخير يتعلق بطبيعة حكم العدالة والتنمية في مدته الثانية. ذلك أن حكومة أردوغان الثانية سوف تكون قادرة، بشكل أفضل، على اتباع نهج ثابت إذا استطاعت المحافظة على الاستقرار الاقتصادي واستجابت للتحديات الأمنية في الجنوب الشرقي.

لقد كانت حكومة أردوغان الأولى محظوظة من حيث إنها لم تواجه أية أزمات كبيرة، ومن ثم لم توضع إمكاناتها في إدارة الأزمات موضع الاختبار. ومع هذا فإن أزمة اقتصادية (هناك عجز شديد على نحو مزعج في الحسابات الجارية لبعض الوقت) أو تراجعًا كبيرًا في محادثات القبول في الاتحاد الأوروبي أو فشلًا في التعامل مع الموقف الأمني على الحدود الجنوبية الشرقية للبلاد= يمكنه أن يضعف بقوةٍ حكومة العدالة والتنمية ويقلل من حريتها في التصرف.

فهذه الاعتبارات تدعم اتخاذ مسار معتدل في مجال السياسة الدينية في تركيةٍ ديمقراطيةٍ تتجه على نحو متزايد إلى العالمية. ومع هذا فمن الممكن أن تكون هناك نتائج أخرى أقل إيجابية في الحالة التركية. وفيا يلي سوف نقوم باختبار بديلين آخرين ممكنين.

السيناريو الثاني: الأسلمة الزاحفة:

في هذا السيناريو ينتهج العدالة والتنمية المعاد انتخابه أجندة إسلامية أكثر هجومًا. فمع السيطرة الكاملة على الفرعين الإداري

والتشريعي للحكومة يكون حزب العدالة والتنمية قادرًا على تعيين المديرين والقضاة ورؤساء الجامعات، بل إنه ليستطيع أيضا التأثير على قرار الموظفين في الجيش. وفي السياسة الخارجية يكثف العدالة والتنمية علاقاته مع العالم الإسلامي، وبخاصة إيران وسوريا، وينتهج موقفًا مناصرًا للفلسطينيين أكثر صراحة، في الوقت الذي يخفف فيه من علاقاته مع إسرائيل. وحين يواجَه بمعارضة متزايدة في أوروبا ضد تقدمه لعضوية الاتحاد الأوروبي يعلق مفاوضات القبول ويتحول إلى أسلوب أربكان في العمل على تشكيل كتلة إسلامية منافسة.

«الأسلمة الزاحفة» هو السيناريو المزعج لمعظم العلمانيين، الذين يخشَوْن أن تكون لحزب العدالة والتنمية أجندة خفية لأسلمة المجتمع التركي وأن تتعرض قيادته لضغط من قاعدة الحزب كي يكونوا أكثر اقتحامًا في القضايا الاجتماعية. ومع ذلك فهذا السيناريو، في نظرنا، ضعيف الاحتمال لعدة أسباب:

أولًا: سوف يؤدي إلى استقطاب أكبر، وسيكون من شأنه استفزاز الجيش للتدخل. ومع سيطرة العدالة والتنمية على الفرعين الإداري والتشريعي في الحكومة فمن المتوقع أن يصير الجيش أكثر يقظة من ذي قبل في مراقبة الأسلمة الزاحفة.

وثانيًا، وكما لاحظنا سابقًا، فإن معظم الأتراك يؤيدون دولة علمانية ويعارضون قيام الدولة على أساس من الشريعة. ومن ثم لن يكون هناك دعم شعبي لأي مسار إسلامي صريح.

وثالثًا: فإن الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي هو عنصر جوهري في السياسة الخارجية للعدالة والتنمية، واطّراح هذا الهدف سوف ينال من مكانة الحزب ومصداقيته. وبينما ازداد الخلاف مع الاتحاد الأوروبي بآخرة فإن عضوية الاتحاد الأوروبي ما زال يدعمها نصف الشعب التركي تقريبًا.

السيناريو الثالث: إغلاق القضاء لحزب العدالة والتنمية:

في هذا السيناريو تغلق المحكمة الدستورية حزب العدالة والتنمية. لكن إغلاق الحزب لن يحل المشكلة، ويمكن أن يؤدي إلى تعميق الأزمة. وكما يوضح الأداء القوي للحزب في انتخابات يوليه ٢٠٠٧م فإن الحزب يتمتع بدعم سياسي واسع بطول البلاد وعرضها. فإذا ما تم إغلاقه فمن المحتمل ببساطة أن يعود إلى الظهور تحت مسمى جديد كما حدث حين حُظِر حزبا الخلاص الوطني والرفاه.

وسوف يمثل إغلاق العدالة والتنمية انتكاسة للتجربة التركية الخاصة بتعايش حزب إسلامي الجذور وديمقراطية علمانية، وهو نموذج تتم مراقبته باهتمام في الشرق الأوسط. كما يمكن أيضًا أن يزيد من سخط الأكراد، إذ يتمتع العدالة والتنمية بدعم قوي بين السكان ذوي الأصل الكردي. ومن ثم فمن الممكن أن تواجه تركيا اضطرابًا متزايدًا وضغوطًا انفصالية متنامية بين المواطنين الأكراد. وأخيرًا فإن تطلعات تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، التي تواجه الآن عقبات كأداء، سوف تتعرض لمزيد من الأخطار.

السيناريو الرابع: التدخل العسكري:

الاحتمال الرابع هو تصعيد التوترات الاجتماعية بحيث تؤدي إلى تدخل الجيش. ويمكن أن تقع مواجهة إذا أقدم حزب العدالة والتنمية على أعمال يرى الجيش أنها تتجاوز الخطوط الهامة. ولسيناريو التدخل شكلان:

الأول: «انقلاب ناعم» يحرك فيه العسكر الضغط الشعبى على العدالة والتنمية بحيث يجبرونه في النهاية على الاستقالة.

والثاني: تدخل عسكري مباشر يؤدي إلى الإزالة الإجبارية لحكومة العدالة والتنمية وحل الحزب.

ويمكن القيام بانقلاب ناعم من خلال حكم من المحكمة الدستورية بحل العدالة والتنمية ومنع قياداته من ممارسة النشاط السياسي بحجة أنشطتهم المناهضة للعلمانية، وهو ما تم عمله ضد حزب الرفاه بزعامة أربكان. ويمكن أن يكون هذا هو الاتجاه الذي يمضي فيه حاليًّا القطاع العلمانى. وفي مارس ٢٠٠٨م صوتت المحكمة الدستورية بالإجماع على نظر القضية المرفوعة من قِبَل النائب العام لإغلاق حزب العدالة والتنمية لنشاطاته المعاكسة لمبادئ العلمانية.

ومن غير المستبعد وقوع تدخل مباشر من الجيش، وبخاصة إذا ما بدأ العدالة والتنمية بالدفع بأجندة إسلامية أجرأ، إلا أن ذلك أمر ضعيف الاحتمال، ولن يحدث إلا كَحَلٍّ أخيرٍ بعد استنفاد الجيش كل الخيارات الأخرى. لقد عَقِلَ الجيشُ نتيجة تدخلاته المباشرة السابقة، ولم يعد كثير التحمس للحكم على

نحو مباشر. وفي السنوات الأخيرة صار يفضل الاعتماد على الطرق غير المباشرة في تحقيق أهدافه.

وفوق ذلك فإن تعبئة المجتمع ضد الحكومة، كما هو الحال حين عزل بالقوة أربكان في ١٩٧٧م، سوف يكون أصعب كثيرًا مع العدالة والتنمية. ذلك أن العدالة والتنمية قد نجح في الانتخابات نجاحًا مذهلًا بحصوله على ٤٧٪ من الأصوات.

فعلى العكس من حزب الرفاه برئاسة أربكان، الذي حصل على ٢١٪ من الأصوات ليس إلا، يحظى العدالة والتنمية بدعم شعبي واسع. وعلى هذا لا يستطيع الجيش الاعتماد على دعم شعبي قوي للقيام بعمل ضد حكومة العدالة والتنمية.

ويؤكد هذه النقطةَ ردُّ الفعل الشعبي القوي تجاه «مذكرة منتصف الليل» في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧م بما فيها من تهديد خفي بالتدخل العسكري. ويشكل الانتصار الكاسح للعدالة والتنمية صفعة مباشرة على وجه العسكر، إذ بدلًا من حشد الشعب ضد العدالة والتنمية كما كانت النية متجهة فإن المذكرة قد زادت في الواقع من دعمه له. ومن غير المحتمل أن تفوت هذه الحقيقةُ الجيشَ دون الاستفادة منها، ومن الممكن أن تجعله أكثر احتراسًا فلا يحاول صراحة تعبئة المعارضة ضد العدالة والتنمية.

تداعيات تخص الولايات المتحدة:

أثمر ظهور حزب العدالة والتنمية ودور الإسلام السياسي في تركيا عدة تداعيات عريضة بالنسبة للولايات المتحدة.

أول هذه التداعيات ذو صلة بطبيعة الإسلام السياسي في تركيا، إذ إن الإسلام التركي أكثر اعتدالا وتعددية من الإسلام في أي مكان بالشرق الأوسط. إن لتركيا تاريخًا طويلًا في العمل على صهر الإسلام مع التغريب منذ الحقبة العثمانية. وهذا مما يميزها عن الدول الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط، ويعزز الفرص في أن تكون قادرة على تجنب الانشطارات والتمزقات وألوان العنف الحادة، التي تطبع عملية التحديث السياسي في الدول الأخرى بالشرق الأوسط.

وثانيًا: فإن ظهور الإسلام السياسي في تركيا (أو بالأحرى: ظهور السياسة التي تستنير بالإسلام) هو إلى حد كبير رد فعل لعوامل داخلية، وبخاصة اتباع النهج الديمقراطي وتحويل المجتمع التركي اجتماعيًّا واقتصاديًّا على مدار بضعة العقود الماضية. أما العوامل الخارجية فأدت دورًا ثانويًّا وتابعًا. وهو أيضًا ما يؤكد «استثنائية» تركيا ويميز بينها وبين الدول الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط.

وهذا أمر مهم لأنه يتجه إلى لب المسألة الخاصة بمدى اتساق الإسلام والديمقراطية. ذلك أن قدرة حزب ذي جذور إسلامية على العمل داخل إطار نظام علماني ديمقراطي مع احترامه للحدود الفاصلة بين الدين والدولة سوف يثبت خطأ القول بأنه من غير الممكن التوفيق بين الإسلام والديمقراطية العلمانية الحديثة. ولكن إذا ما أخفقت التجربة فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى استقطابٍ أكبر يزيد من تقليص الأرضية المتوسطة التي

يحتاجها بناء الحاجز الإسلامي المعتدل لتحجيم انتشار الإسلام الراديكالي.

ومع هذا فلا بد أن يكون صناع السياسة حذرين في تصويرهم لتركيا على أنها «نموذج يُحْتَذَى» في الشرق الأوسط. فهذه الفكرة تسبب الإزعاج لكثير من الأتراك، لا سيما العلمانيون والعسكر؛ لأنهم يشعرون أنها تقرّب تركيا سياسيًّا إلى الشرق الأوسط، وتُضْعِف هويتها(١). وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يخشَوْن أن تُقَوِّيَ الإسلام السياسي وتقضي على مبدأ العلمانية على المدى الطويل. ودواعي هذا القلق قوية بوجه خاص داخل الجيش.

وثالثًا: من التبسيط الزائد النظر إلى التوترات السياسية الحالية بوصفها صراعًا بين «الإسلاميين» و«العلمانيين». إنها بالأحرى جزء من صراع على السلطة بين القطاعات السياسية التي ظهرت مؤخرًا والنخبة العلمانية، صراع بين «الطرف» و«المركز» له جذوره العميقة في التاريخ العثماني والتركي الحديث. لقد فتح تحويل المجتمع التركي إلى الديمقراطية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضى الساحة السياسية للقوى التي كانت قد استُبْعِدَت من العمل السياسي (بما في ذلك الإسلاميون) كي تنظم رؤاها وتدعو إليها.

ورابعًا: بينما يتمتع العدالة والتنمية بجذور إسلامية نراه يحظى بدعم سياسي واسع يتعالى على الفروق الدينية والطبقية

---

(١) See *Transatlantic Trends: Key Findings 2006*, Washington, D.C.: German Marshall Fundof the United States, 2006, p. 19.

والإقليمية. وقد مكنته شبكاته الاجتماعية المنتشرة وآلته الحزبية الفعالة بعلاقاتها بالدوائر الانتخابية المحلية من الحصول على دعم قوي بين الفقراء والمهمشين، ومنهم كثير من المتدينين والمحافظين اجتماعيًّا، الذين يشكلون طائفة متزايدة من المواطنين الأتراك الحضريين. وفي ذات الوقت فإن سياساته الاقتصادية التي تقوم على حرية السوق تجذب الطبقات صاحبة المشاريع في الأناضول، وهم الذين يطلق عليهم: «نمور الأناضول»، وتتميز بالمحافظة الاجتماعية مع الاندماج في الاقتصاد العالمى.

كذلك تعجب سياسات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية القائمة على حرية السوق كثيرًا من رجال الأعمال العلمانيين في المدن الكبرى، الذين يشدهم دعمه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وأخيرًا فإن دعم العدالة والتنمية للإصلاح الديمقراطي وسياسته المتسامحة تجاه الأقليات قد مكناه من الحصول على دعم كثير من الأكراد والعلويين والأرمن. باختصار يتمتع حزب العدالة والتنمية بدعم اجتماعي واسع، إذ هو ليس حزبًا دينيًّا ضيق القاعدة.

وخامسًا: فإن العدالة والتنمية في العقد الماضي قد مر بتحول أيديولوجي هام؛ إذ هجر خطابه المعادي للغرب الذي كان يستعمله الحزبان السابقان: الخلاص الوطني والرفاه، واتبع خطابًا يؤكد قيما تتسق مع قيم المجتمعات الغربية. وكان هذا التحول ظاهرًا في دعم العدالة والتنمية لجهود تركيا في إحراز عضوية الاتحاد الأوروبي.

وقد أثمر هذا التحول إعادة اصطفاف هامة في السياسة التركية. ففي الماضي كان الكماليون هم الداعمين الأساسيين لقيام علاقات حميمة مع الغرب والاندماج فيه. ومع هذا ففي السنوات الأخيرة اتخذ العدالة والتنمية هذا الموقف بوتيرة متصاعدة نتيجةً لتمسكه بمعايير الاتحاد الأوروبي. ومما يبعث على السخرية أنه في الوقت الذي كان العدالة والتنمية ماضيًا في القيام بإصلاحات يراد بها تحقيق التوافق التركي مع معايير الاتحاد الأوروبي ونظمه فإن بعض القطاعات في المؤسسة الكمالية والجيش بدأت تشعر بالقلق من احتمال أن تهدد عضوية الاتحاد الأوروبي وزيادة الديمقراطية المجتمعَ التركي ودَوْرَها السياسي أيضًا.

إن اتهام العدالة والتنمية يضع الولايات المتحدة أمام مشكلة صعبة، فهى تراهن بقوة على تركيةٍ ديمقراطيةٍ مستقرةٍ، وبعيدًا عن مصالحها في تركيا على نجاح نموذج سياسي يظهر التعايش بين حزب سياسي حاكم ذي جذور إسلامية وديمقراطية علمانية. أما وجود تركيةٍ مضطربةٍ حطمها انقسام داخلي فسوف يزيد الصعوبة على أمريكا في نشر الاستقرار في العراق ودعم الاستقرار المحلي في الخليج الفارسي وحوله. وعلى هذا ينبغي أن تؤكد الولايات المتحدة دعمها القويّ للديمقراطية التركية. وسوف يكون الأسلوب الذي تنتهجه الولايات المتحدة أكثر فعالية إذا تم بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الأوروبيين. ورغم هذا فإن الولايات المتحدة، في تطويرها لموقفها، بحاجة إلى تخفيف وقع خطواتها

كيلا يثير التدخل المتصوَّر في شؤون تركيا الداخلية رد فعل وطنيًا مضادًا.

ومع ذلك تبقى احتمالات حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي أمرًا غير مؤكد. وبينما تدعم مفوضية الاتحاد الأوروبي استمرار المفاوضات حول قبول تركيا في الاتحاد تزداد المعارضة في أوروبا لعضوية تركيا بناء على أسباب ثقافية وسياسية. وفي ذات الوقت يتنامى في تركيا الإحباطُ من الاتحاد الأوروبي والانصرافُ عن التفكير في عضويته. إلا أن طول سعي أردوغان في ذلك السبيل يمنعه من سحب تركيا لطلب العضوية على نحو صريح. وعلى هذا فمن المحتمل أن تمضي مفاوضات العضوية انطلاقًا من القصور الذاتي لا من التحمس من الجانب الأوروبي.

ورغم أن الولايات المتحدة ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي فإن لها دخلًا في الكيفية التي ينبغي أن تُتَنَاوَل بها مسألة العضوية. وسوف يقوي اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي الاتحادَ نفسَه ويكون تكذيبًا للزعم بأن الغرب، وبخاصة أوروبا، يعادي بطبيعته المسلمين. ومن الممكن أن يكون لهذا تأثير صحي على علاقات الغرب بالعالم الإسلامي. ولا شك أن تركيةً ديمقراطيةً معتدلةً سوف تكون جسرًا هامًّا إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن رفض ترشح تركيا للاتحاد الأوروبي يمكن أن يثير رد فعل عدائيًا ضد الغرب مقويًا بذلك تلك القوى التركية التي تريد إضعاف علاقات البلاد بالغرب. ومثل هذا التطور لا يصب في صالح الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة.

ويمثل اندماج دولة في حجم تركيا (٧٠ مليون نسمة) بمناطقها الكبيرة غير المتطورة وبتقاليدها الثقافية والدينية الشديدة الاختلاف تحديًا كؤودًا، وخاصة في الوقت الذي يواجه فيه الاتحاد الأوروبي أجندة رهيبة للإصلاح وإعادة البناء الداخلي. ومراعاة للحساسية الخاصة بعضوية تركيا داخل أوروبا ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة لعضوية تركيا من وراء ستار وتتجنب الضغط الصريح. ومن الممكن أن يغضب هذا الأمر الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، بل ويضر فرص تركيا في نيل العضوية.

وفى الوقت نفسه تحتاج واشنطن للاطمئنان إلى أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف تكون ذات تأثير على طبيعة وسمة العلاقة الأمريكية ـ التركية في المدى البعيد. وبينما تظل أنقرة في حاجة إلى علاقات أمنية قوية مع الولايات المتحدة فإن الزعماء الأتراك سيولون وجوههم في تزايد نحو بروكسل أكثر من التفاتهم جهة واشنطن في كثير من القضايا. ونتيجة لهذا من المحتمل أن «تتأَوْرَب» السياسة الخارجية التركية مع مرور الوقت.

السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية:

من المحتمل أن يظل الشرق الأوسط قضية حساسة في العلاقات الأمريكية التركية الثنائية. ومن المحتمل أيضًا أن تجعل تركيا مصالحَها المتزايدةَ في الشرق الأوسط حذرةً في السماح للولايات المتحدة باستعمال تسهيلاتها العسكرية للطوارئ في

الشرق الأوسط والخليج، اللَّهُمَّ إلا حين يتضح أن تلك العمليات هي في صالح تركيا. وعلى هذا لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على قدرتها على استعمال القواعد التركية في عمليات الشرق الأوسط. وهذا يستدعي تنويعًا في اختيارات أمريكا الخاصة بنشاطها في الشرق الأوسط، تلك الاختيارات التي من شأنها أن تقدم بدائل للقاعدة الجوية في إنسرليك إذا ما زادت تركيا من قيودها على استعمال الولايات المتحدة لها أو للتسهيلات التركية الأخرى.

ويمكن أيضًا أن يتسبب الاقتراح الخاص بالإبادة الجماعية للأرمن، الذي يُطْرَح دوريا في الكونجرس الأمريكي، في توتير العلاقات مع أنقرة. وفي ٢٠٠٧م نجحت إدارة بوش في وضع الاقتراح (HR-106) على الرف في آخر لحظة، متجنبة بالكاد أزمة خطيرة مع أنقرة. ومع هذا فمن المحتمل أن يعاد طرح الاقتراح في المستقبل وأن يظل مصدرًا محتملًا للخلاف. وإذا تم تمرير الاقتراح فمن الممكن أن تقع الحكومة التركية تحت ضغط داخلي للقيام بعمل انتقامي، ويحتمل أن يكون هذا العمل هو منع الولايات المتحدة من استخدام قاعدة إنجليك وغيرها من التسهيلات التركية.

وتعد القضية الخاصة بالمسؤولية عن قتل ما لا يحصى من الأرمن في ١٩١٥ ـ ١٩١٦م قضية سياسية وأخلاقية هامة. ولكنْ من الأفضل تركها للمؤرخين. أما تمرير اقتراح الإبادة الجماعية فلن يسهم بشيء في تقوية التفاهم التركي الأمريكي. على العكس

سوف يدفع إلى رد فعل وطني عنيف في تركيا، وسوف يجعل المصالحة أصعب، محدثًا في ذات الوقت ضررًا كامنًا كبيرًا في العلاقات الأمريكية التركية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى تعاون أوثق للمساعدة في استقرار العراق والشرق الأوسط الكبير. وعلى هذا فإن القسم التنفيذي في الحكومة الأمريكية سوف يكون بحاجة إلى العمل عن قرب مع زعماء الكونجرس لمنع القضية من تسميم العلاقات مع أنقرة.

حزب العمال الكردستاني والقضية الكردية:

تحتاج الولايات المتحدة أيضًا إلى التعامل بتصميم أكبر مع الهجمات الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية. وبالنسبة لتركيا تمثل قضية حزب العمال الكردستاني اختبارًا لقيمة الشراكة الأمنية بينها وبين الولايات المتحدة. ويشكل نفور الولايات المتحدة من مساعدة تركيا على مواجهة هذه القضية على نحو أصرح السبب الرئيسي للتوترات الحالية في العلاقات مع أنقرة والارتفاع الدرامي في شعور العداء نحو أمريكا منذ ٢٠٠٤م.

وقد ساعدت زيادة التعاون العسكري والمخابراتي الوثيق مع أنقرة ضد حزب العمال الكردستاني منذ زيارة أردوغان لواشنطن في نوفمبر ٢٠٠٧م على تخفيف التوجس والتوتر في العلاقات الثنائية اللذين نشآ منذ غزو العراق، وإلى حدٍّ كبيرٍ نتيجةً له أيضًا. لكنها بحاجة إلى أن تتلوها خطوات أخرى ملموسة. فعلى وجه

الخصوص تحتاج الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغط أكبر على الحكومة المحلية الكردية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد حزب العمال الكردستاني وإيقاف الدعم السياسي له.

ومع هذا لا يمكن القضاء على تهديد حزب العمال الكردستاني بالوسائل العسكرية وحدها، إذ بينما يشكل وجود برنامج صارم لمحاربة الإرهاب عنصرًا هامًّا في استراتيجية طويلة الأجل لهزيمة حزب العمال الكردستاني يجب أن يتضافر معها إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية تواجه الأسباب الجذرية لشكاوى الأكراد.

وفوق ذلك ينبغي أن تشجع الولايات المتحدة تركيا على الدخول في حوار مباشر مع زعماء الحكومة المحلية الكردية في شمال العراق. والواقع أنه لا يمكن أن يكون استقرارٌ على حدود تركيا الجنوبية على المدى البعيد دون التفاهم مع الحكومة المحلية الكردية. وليس معنى هذا أنه يجب على تركيا الاعتراف بدولة كردية مستقلة، بل معناه أنها بحاجة إلى إيجاد طريقة عمل مع الحكومة المحلية الكردية، التي لا غنى عن تعاونها في التخفيف من تهديد حزب العمال الكردستاني.

Bibliography

Books

Arjomand, Said (ed.), *From Nationalism to Revolutionary Islam,* London: Macmillan, 1984.

Bardakoğlu, Ali, *Religion and Society: New Perspectives from Turkey,* Ankara: Presidency of Religious Affairs, 2006.

Birand, Mehmet Ali, *The Generals' Coup in Turkey,* London: Brassey's Defense Publishers, 1987.

Çarkoğlu, Ali, and Binnaz Toprak, *Değşen Türkye' de Din, Toplum ve Siyaset,* Istanbul: TESEV, 2006.

________, *Türkiye'de Din, Toplum ve Siyaset,* Istanbul: TESEV, 2000.

Davutoğlu, Ahmet, *Stratejik Derinlik Turkiye 'nin Uluslararasi Konumu,* Istanbul: Kure Yayinlari, 2001.

Ergil, Doğu, *Secularism in Turkey: Past and Present,* Ankara: Turkish Foreign Policy Institute, 1995.

Heper, Metin, and Ahmet Evin, *State, Democracy and the Military: Turkey in the 1980s,* Berlin/New York: Walter de Gruyter, 1988.

Kinross, Lord, *The Ottoman Centuries: The Rise and Fall of the Turkish Empire,* New York: Morrow Quill, 1977.

________, *Ataturk,* New York: William Morrow, 1964.

Kinzer, Stephen, *Crescent and Star: Turkey Between Two Worlds*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2001.

Larrabee, F. Stephen, and Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, Santa Monica, CA: RAND Corporation, MR-1612-CMEPP, 2003.

Lesser, Ian O., *Beyond Suspicion: Rethinking US-Turkish Relations*, Washington, D.C.: Woodrow Wilson Center, 2007.

Lewis, Bernard, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed., London: Oxford University Press, 1968.

Mango, Andrew, *Ataturk*, New York: The Overlook Press, 1999.

Özcan, Hüseyin, *Alevi-Bektasi Kültürüne Bakıslar*, Istanbul: Horasan Yayınları, 2003.

Rabasa, Angel, Cheryl Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore W. Karasik, Rollie Lal, Ian O. Lesser, and David E. Thaler, *The Muslim World After 9/1*, Santa Monica, CA: RAND Corporation, MG-246-AF, 2004.

Roy, Oliver, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah*, New York: Columbia University Press, 2006.

Rubin, Barry, *Political Parties in Turkey*, London: Frank Cass and Company Ltd., 2002.

Rubin, Barry, and Kemal Kirişci (eds.), *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001.

Toprak, Binnaz, *Islam and Political Development in Turkey*, Leiden, The Netherlands: E. J. Brill, 1981.

Ünal, Ali, and Alphonse Williams (eds.), *Advocate of Dialogue: Fethullah Gülen*, Fairfax, VA: The Fountain, 2000.

White, Jenny B., *Islamic Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics*, Seattle and London: University of Washington Press, 2002.

Yavuz, M. Hakan, and John L. Esposito, *Turkish Islam and the Secular State: The Gülen Movement*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2003.

Monographs, Articles, and Papers

AK Parti Program, August 14, 2001. As of February 28, 2008:
http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

Akkoç, Serkan, "Almanya'da Kanal 7 ve Deniz Feneri'ne kara para baskını,Â *Hürriyet*, April 26, 2007.

Aksit, Bahattin, cited in Henry Rutz, "The Rise and Demise of ımam-hatip Schools: Discourses of Islamic Belonging and Denial in the Construction of Turkish Civil Culture," *PoLAR: Political and Legal Anthropology Review*, Vol. 22, No. 2, November 1999. As of February 29, 2008:
http://www.anthrosource.net/doi/abs/10.1525/pol.1999.22.2.93

Akyol, Mustafa, "Meet Turkey's Real Islamists," *Turkish Daily News*, July 19, 2007. As of March 1, 2008:
http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=78690

"Alevis await decision on house of worship status for Cem evleri," *Today's Zaman*, June 22, 2007. As of February 28, 2008:
http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&-link=114687

"Alevis vote based on individual decisions," *Today's Zaman*, July 18, 2007.

"Allegations Against Land Forces Commander Cause Confusion in Ankara," TüSİAD, *Turkey News*, March 1-7, 2006. As of March 1, 2008:
http://www.tusiad.us/specific_page.cfm?CONTENT_ID=588

Allen, John L., Jr., "These two Islamic movements bear watching," *All Things Catholic*, National Catholi Reporter, June 22, 2007. As of March 1, 2008:
http://ncrcafe.org/node/1188

"Alman polisinden Kanal 7 INT'e baskİn," *Radikal*, April 26, 2007.

Armutçu, Oya, "61 yaşnda emekliliğe iptal," *Hürriyet*, October 9, 2003.

Atacan, Fulya, "Explaining Religious Politics at the Crossroad: AKP-SP," *Turkish Studies*, Vol. 6, No. 2, June 2005, pp. 187-199.

Atalar, M. Kürşad, "Hizballah of Turkey: A Pseudo-Threat to the Secular Order?" *Turkish Studies,* Vol. 7, No. 2, July 2006.
Aydin, Mustafa, "Moving Beyond Iraq: Reconstruction," *Private View,* Istanbul, No. 12, Autumn 2007.
Ayman, Gülden, "Turkish-American Relations and the Future of Iraq," *Private View,* Istanbul, No. 12, Autumn 2007.
Bacİk, Gökhan, "An Emerging Friendship: Turkey and Syria," *Insight Turkey,* Vol. 9, No. 3, 2007.
Bardakçi, Mehmet, "Decoding the Rise of Euroskepticism in Turkey," *Insight Turkey,* Vol. 9, No. 4, 2007.
Barkey, Henri J., "The Struggles of a 'Strong' State," *Journal of International Affairs,* Vol. 54, No. 2, Fall 2000.
Başkan, Filiz, "The Fethullah Güllen Community: Contribution or Barrier to the Consolidation of Democracy in Turkey?" *Middle Eastern Studies,* Vol. 41, No. 6, November 2005.
"Beş İslami derneğin yükseli*Radikal,* April 27, 2007.
"Biography of Prof. Dr. Mahmud Esad Cosan," undated. As of February 28, 2008:
http://gumushkhanawidargah.8m.com/friday/mec.html
Birch, Andrew, "Turkey: The Search for a New Central Bank Governor," *Global Insight,* March 29, 2006. As of February 28, 2008:
http://www.globalinsight.com/Perspective/PerspectiveDetail2936.htm
"Biz Kimiz," Deniz Feneri Derneği, January 30, 2003. As of February 28, 2008:
http://www.denizfeneri.org.tr/icerik.asp?kategori=KURUMSAL.
Boland, Vincent, "Military's strategy to neutralize opponents is big casualty of poll," *Financial Times,* July 24, 2007.
Bölme, Selin, "The Politics of Incirlik Air Base," *Insight Turkey,* Vol. 9, No. 3, 2007.
"A bomb-builder, 'out of the shadows," *The Washington Post, February 20, 2006.*
Bonfil, Metin, "From Challenge to Opportunity, to Challenge Again," *Private View,* Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Bonner, Arthur, "An Islamic Reformation in Turkey," *Middle East Policy*, Vol. XI, No. 1, Spring 2004.

"Büyükanİt Warns AKP on Constitution, DTP on PKK," *Eurasia Daily Monitor' The Jamestown Foundation*, Vol. 4, Issue 182, October 2, 2007.

Cagaptay, Soner, "Can the PKK Renounce Violence? Terrorism Resurgent," *Middle East Quarterly*, Winter 2007. As of February 28, 2008:
http://www.meforum.org/article/1060.

_______, "Islamists in Charge," *The Wall Street Journal Europe*, August 18, 2006.

_______, "Turkish Troubles," *The Wall Street Journal Europe*, July 30, 2007. As of March 2, 2008:
http://online.wsj.com/public/article/SB118574382583581533.html.

_______, "How Will the Turkish Military React?" Madrid: Real Instituto Elcano, July 16, 2007.

_______, "Secularism and Foreign Policy in Turkey," The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus #67, April 2007.

_______, "Symposium: Turkey: The Road to Sharia?" FrontPage-Magazine.com, May 6, 2005. As of March 2, 2008:
http://www.danielpipes.org/article/2592

_______, "Turkey at a Crossroads: Preserving Ankara's Western Orientation," The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus #48, 2005.

Çandar, Cengiz, "Democracy has won a victory," *Turkish Daily News*, July 24, 2007.

Çetinsaya, Gkhan, "Turkey and the New Iraq," *Insight Turkey*, Vol. 8, No. 2, April-June 2006.

_______, "Rethinking Nationalism and Islam: Some Preliminary Notes on the Roots of 'Turkish-Islamic Synthesis' in Modern Turkish Political Thought," *The Muslim World*, Vol. 89, Issue 3-4, October 1999, pp. 350-376. As of February 28, 2008:

http://www.blackwell-synergy.com/doi/abs/10.1111/j.1478-1913.1999.tb02753.x

"Chief of Staff Ozkok: 'Reservations on YAS Decisions Have No Basis in the Law," *Turkish Press Review* 01.09.2003. As of March 1, 2008:

http://www.byegm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/CHR/ING2003/01/03x01x09.HTM#%204

"Court says senior officers involved in Şemdinli bombing," *Turkish Daily News,* July 19, 2006. As of March 1, 2008:

http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=49228

Dağı, İhsan, "Turkish Politics at the Crossroads," presentation at the German Marshall Fund of the United States conference, Washington, D.C., February 8, 2007.

_______, "Transformation of Islamic Political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization," *Turkish Studies,* Vol. 6, No. 1, March 2005, pp. 21-37.

Davutoğlu, Ahmet, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," *Insight Turkey' Vol. 10, No. 1, 2008.*

Demiralp, Seda, and Todd A. Eisenstadt, *Prisoner Erdogan's Dilemma and the Origins of Moderate Islam in Turkey,* Washington, D.C.: American University, Department of Government, August 31, 2006.

Demirkan, Süleyman, "Çiğdem Toker, 61 yaşinda emeklilik telaşı," *Hürriyet,* March 18, 2003.

"Deniz Feneri'nin kuryeleri belirlendi," *Hürriyet,* June 18, 2007.

Deutsche Botschaft Ankara, undated. As of February 28, 2008:

http://www.ankara.diplo.de/Vertretung/ankara/tr/01/stag.html

Eğilmez, Mahfi, "The World and Turkey Cannot Go in Separate Directions," *Private View,* Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Eginsoy, Umit, and Burak Ege Bekdil, "Turkish-Iranian Rapprochement Worries US," *Defense News,* August 6, 2007.

Eligür, Banu, "Are Former Enemies Becoming Allies? Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War," Waltham, MA: Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, Middle East Brief No. 9, August 2006.

_______, "Turkish-American Relations Since the 2003 Iraqi War: A Troubled Partnership," Waltham, MA: Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, Middle East Brief No. 6, May 2006.

Erdem, Zihni, and Ahmet Kıvanç, "Gurbetçi parası RP ve FP'ye," *Radikal,* December 16, 2005.

Erdermir, Aykan, "Tradition and Modernity: Alevis' Ambiguous Terms and Turkey's Ambivalent Subjects," *Middle Eastern Studies,* Vol. 41, No. 6, November 2005.

Erel, İsmail, "Kanal 7 müdürü tutuklandõ 8 milyon Euro aranıyor," *Hürriyet,* April 27, 2007.

Ergil, Doğu, "Identity Crises and Political Instability in Turkey," *Journal of International Affairs,* Vol. 54, No. 2, Fall 2000.

Erman, Tahire, and Emrah Gker, "Alevi Politics in Contemporary Turkey," *Middle Eastern Studies,* Vol. 36, No. 4, October 2000.

"An Evaluation Related to the Net Error and Omission Item in the Balance of Payments," November 2005. As of February 28, 2008:
http://www.tcmb.gov.tr/yeni/evds/yayin/kitaplar/Net%20Hata%20-ve%20Noksan.pdf

Faltas, Sami, and Sander Jansen (eds.), *Governance and the Military: Perspectives for Change in Turkey,* Groningen, The Netherlands: Centre for European Security Studies, May 2006.

Göle, Nilüfer, "Secularism and Islamism in Turkey: The Making of Elites and Counter-Elites," *Middle East Journal,* Vol. 51, No. 1, Winter 1997.

Göner, özlem, "The Transformation of the Alevi Collective Identity," *Cultural Dynamics,* Vol. 17, No. 2, 2005. As of February 28, 2008:
http://cdy.sagepub.com/cgi/content/abstract/17/2/107

Gül, Abdullah, "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment," *Mediterranean Quarterly,* Vol. 15, No. 1, Winter 2004, pp. 2-7.

Gülalp, Haldun, "Globalization and Political Islam: The Social Bases of Turkey's Welfare State," *International Journal of Middle East Studies,* Vol. 33, No. 3, August 2001.

_______, "Political Islam in Turkey: The Rise and Fall of the Refah Party," *The Muslim World*, Vol. 89, No. 1, January 1999.

Gunay, Niyazi, "Implementing the 'February 28' Recommendations: A Scorecard," *Research Notes No. 10*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, May 2001.

Harris Interactive, FT/Harris Poll, 2007. As of March 1, 2008:
http://www.harrisinteractive.com/news/allnewsbydate.asp?NewsID=1228

Heper, Metin, "The Justice and Development Party Government and the Military in Turkey," *Turkish Studies*, Vol. 6, No. 2, June 2005.

_______, "The Ottoman Legacy and Turkish Politics," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1, Fall 2000.

_______, "The Problem of the Strong State for the Consolidation of Democracy," *Comparative Political Studies*, Vol. 25, July 1992.

"Hepimiz Ermeniyiz," *Hürriyet*, January 20, 2007.

"Icy winds blow between army and president," *Turkish Daily News*, August 30, 2007.

İlk Parlamento, Geçmişten GemiGünümüze TBMM, Tórkiye Bóyók Millet Meclisi. As of February 27, 2008:
http://www.tbmm.gov.tr/tarihce/kb2.htm

"İnsani yardım kuruluşları tek çatı altında birleşecek," Hürriyet, February 24, 2007.

"Is a New Wave of Terrorism Starting Against Turkey?" *Pulse of Turkey*, No. 68, November 7, 1998. As of February 28, 2008:
http://www.turkpulse.com/is.htm

"Israeli operation draws ire in Turkey," *The Probe*, May 23, 2004.

KADIP (Kültürlerarasi Diyalog Platformu), Intercultural Dialogue Platform, Istanbul, 2007.

Kahraman, Hasan Bülent, "Turkey Since 2002 and Beyond 2007," *Private View*, Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Kaleağasi, Bahadır, "Turkey Watch/EU: Common European Values and Interests Are the Basis of Turkey's EU Membership Process," *Private View*, Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Kanlı, Yusuf, "Confidence crisis between Erdoğan and EU," *Turkish Daily News,* September 20, 2004.

Karakas, Cemal, *Turkey: Islam and Laïcism Between the Interests of the State, Politics and Society,* Peace Research Institute Frankfurt (PRIF), Report No. 78, 2007.

Kaya, Ayhan, "Euro Turks: Dwelling in a Space of Their Own," *Private View,* Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Keskin, Adnan, "Endüstri' davası emsal oluyor, yeşil şirketlete 'çete' kıskacı," *Radikal,* January 31, 2007.

"Kombassan ve Yimpa*Radikal,* June 16, 2007.

"Komisyon önerdi: Hükümet dinlemedi," *Radikal,* November 1, 2006.

Kosebalaban, Hanan, "The AKP Party Closure Case: Domestic Situation and International Reactions," Foundation for Political, Economic and Social Research (SETA), Policy Brief No. 10, April 2008.

Landau, Jacob, "The National Salvation Party in Turkey," *Asian and African Studies,* Vol. 11, 1976, pp. 1-57.

Landler, Mark, and Nicholas Kulish, "Turkish connection shakes Germans," *International Herald Tribune,* September 8-9, 2007.

Larrabee, F. Stephen, "Turkey Rediscovers the Middle East," *Foreign Affairs,* Vol. 86, No. 4, July/August 2007, pp. 103-114.

Lesser, Ian O., "Rethinking US-Turkish Relations," *Insight Turkey,* Vol. 9, No. 3, 2007.

________, "Turkey, the United States, and the Geo-Politics of Delusion," *Survival,* Vol. 48, No. 3, Fall 2006.

________, "Turkey: 'Recessed' Islamic Politics and Convergence with the West," in Rabasa et al., *The Muslim World After 9/11,* Santa Monica, CA: RAND Corporation, MR-246-AF, 2004, pp. 175-205.

Marcus, Aliza, "Turkey's PKK: Rise, Fall, Rise Again?" *World Policy Journal,* New York: NYU Press, Spring 2007.

Mardin, "Turkish Islamic Exceptionalism Yesterday and Today," *Journal of International Affairs,* Vol. 54, No. 1, Fall 2000.

_______, "Center-Periphery Relations. A Key to Turkish Politics?" *Daedalus*, Vol. 102, No. 1, Winter 1973, pp. 169-190.

_______, "Ideology and Religion in the Turkish Revolution," *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 2, No. 3, July 1971.

MEMRI, "The AKP and Other Turkish Islamists Attempt to Block Secular General from Top Military Post," Special Dispatch Series No. 1136, April 11, 2006. As of March 1, 2008:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP113606

Michel, Thomas, S.J., "Muslim-Christian Dialogue and Cooperation in the Thought of Bediuzzaman Said Nursi," *The Muslim World*, Vol. 88, No. 3-4, July-October 1999. As of March 2, 2008:
http://www.blackwell-synergy.com/doi/pdf/10.1111/j.1478-1913.1999.tb02751.x

"Military Leaders, Erdoõan Meet to Discuss Promotions as Tensions Mount over Presidency," *Eurasia Daily Monitor*, The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 149, August 1, 2007.

Murinson, Alexander, "The Strategic Depth Doctrine in Turkish Foreign Policy," *Middle Eastern Studies*, Vol. 42, No. 6, November 2006, pp. 945-964.

Narl, Nilófer, "The Rise of the Islamist Movement in Turkey," *Middle East Review of International Affairs*, Vol. 3, No. 3, September 1999.

"New Draft Turkish Constitution Foresees Easing Restrictions on Religious and Ethnic Identity," *Eurasia Daily Monitor*, The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 169, September 13, 2007.

Novak, Robert, "Bush's Turkish Gamble," *Washington Post*, July 30, 2007.

ÖniZiya, "The Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey: The Rise of the Welfare Party in Perspective," *Third World Quarterly*, Vol. 18, No. 4, September 1997.

Özbudun, Ergun, "Why the Crisis over the Presidency?" *Private View*, Istanbul, No. 12, Autumn 2007.

Özel, Soli, "Turkey Faces West," *Wilson Quarterly,* Vol. 31, No. 1, Winter 2007.

Özerkan, Fulya, "EU talks about a bath in the Mediterranean," *Turkish Daily News,* May 30, 2007.

Özgür, Bahadr, "The Naqshi Kurdish Opposition Hit the DTP Where It Hurts," *Turkish Daily News,* August 6, 2007. As of March 1, 2008:
http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=80163

"Ozkok talks tough," *Turkish Daily News,* April 21, 2005.

"Ozkok: Turkei kein modell," *Frankfurter Allgemeine Zeitung,* April 22, 2005.

"Özkök' ün tartışlan özgeçmişi değ," *Hürriyet,* July 17, 2007.

Peuch, Jean-Christophe, "Turkey: What Remains of Political Islam?" Radio Free Europe/Radio Liberty. As of March 21, 2008:
www.Rferl.org/features/2003/01/10012003163109.asp

"Poorer, Less Educated Voters Prefer Turkey's AK Party," *Eurasia Daily Monitor,* The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 148, July 31, 2007.

Posch, Walter, "Crisis in Turkey: Just Another Bump on the Road to Europe?" Paris: The European Institute for Security Studies, Occasional Paper No. 67, June 2007.

"Progress Report on Turkey's EU Accession Process" (Turkish), 2002. As of February 28, 2008:
http://www.abgs.gov.tr/files/AB_Iliskileri/AdaylikSureci/IlerlemeRaporlari/Turkiye_Ilerleme_Rap_2002.pdf

Rubin, Michael, "Will Turkey Have an Islamist President?" *Middle Eastern Outlook,* American Enterprise Institute for Foreign Policy Research, No. 1, February 2007.

Rutz, Henry, "The Rise and Demise of Imam-Hatip Schools: Discourses of Islamic Belonging and Denial in the Construction of Turkish Civil Culture," *PoLAR: Political and Legal Anthropology Review,* November 1999, Vol. 22, No. 2. As of March 2, 2008:
http://www.anthrosource.net/doi/abs/10.1525/pol.1999.22.2.93

"US uneasy over Turkey Iran gas deal," *Turkish Daily News' July 12, 2007.*

Verfassungsschutzbericht 2005, Berlin: Bundesministerium des Innern, May 2006. As of February 28, 2008:
www.bmi.bund.de or www.verfassungsschutz.de

Vergin, Nur, "De-Ruralization in Turkey and the Quest for Islamic Recognition," *Private View*, Vol. 1, No. 1, Winter 1996.

"Veteran diplomat, Armenian patriarch lend support to AKP," *Turkish Daily News*, June 5, 2007. As of March 1, 2008:
http://www.turkishdailynews.com.tr/article.php?enewsid=75000

Walker, Joshua W., "'Strategic Depth' and Turkish Foreign Policy," *Insight Turkey*, Vol. 9, No. 3, 2007.

Walker, Martin, and Cengizçandar, "The Turkish Dilemma," *The Wilson Quarterly*, Vol. 24, No. 4, Autumn 2000.

Yavuz, Hakan, "Cleansing Islam from the Public Sphere," *Journal of International Affairs*, Vol. 54, No. 1, Fall 2000, pp. 21-42.

________, "Towards an Islamic Liberalism? The Nurcu Movement and Fethullah Gülen," *Middle East Journal*, Vol. 53, No. 4, Autumn 1999.

________., "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey," *Comparative Politics*, Vol. 10, No. 1, October 1997.

Yildiz, Ahmet, "Politico-Religious Discourse of Political Islam in Turkey: The Parties of National Outlook," *The Muslim World*, Vol. 95, April 2003.